الفهـــرس

الطاقات المتجددة في خدمة التنمية الجهوية المستدامة
29

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
12 000 مشروع للقرب للتقييم خلال سنة 2008
17

القرب والتنمية المستدامة
العولمة والخصوصيات الترابية والقرب
3

حـــوار

ديناميكية من أجل تنمية القرب والتنمية المستدامة
11

إفتتاحية

التنمية البشرية المستدامة : سنذهب أبعد بالعمل أقرب — 1

الوضـــع

القرب والتنمية المستدامة العولمة والخصوصيات الترابية والقرب — 3
توفيق بودشيش
مدير التعاون – وكالة الجهة الشرقية

أنشطة القرب والتنمية الجهوية : إسهامات «الجغرافية الإقتصادية الجديدة» — 6
عمر علوي
مدير عام – أكرو – كونسبت

إضـــاءات

التنمية الإجتماعية والقرب والتنمية المستدامة — 9
كمال قاسمي
منسق جهوي – وكالة التنمية الإجتماعية

حوار
قيس بن يحيى
مدير اللجنة والتنمية المؤسساتية
مؤسسة محمد الخامس
ديناميكية من أجل تنمية القرب والتنمية المستدامة — 11

التنمية المحلة سوف تصبح مخططة ومتشاور فيها ومتعاقد حولها — 13
نور الدين بوطيب
الوالي، المدير العام للجماعات المحلية

عـــلامـــات

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 12 000 مشروع للقرب للتقييم خلال سنة 2008 — 17
عزيز داداس
عامل، المنسق الوطني للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

حوار
محمد الصوافي الكاتب العام للمرصد الوطني للتنمية البشرية
المرصد الوطني للتنمية البشرية — 18

مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإن النسيج الجمعوي يسجل نموا قويا كمحاور لا مناص منه — 20
زهرة الزاوي
رئيسة جمعية وجدة عين غزال 2000

حوار
رضا لمريني رئيس إنماء ورئيس الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى
وجهة نظر خبير — 22

اشراك كل الفاعلين في الميدان — 26
ريشارد فورني
رئيس جمعية أماكن للمبادرات والمبادلات شمال جنوب .L.I.E.N.S فرنسا

الطاقات المتجددة في خدمة التنمية الجهوية المستدامة — 29
أمل حادوش
المديرة العامة لمركز تنمية الطاقات المتجددة

رهانات تنمية الطاقات المتجددة بالمغرب — 31
مصطفى التومي
مستشار لدى المديرية العامة لمركز تنمية الطاقات المتجددة

الماء والتنمية، حوار يفرض القرب — 34
برينو مريكس
مدير البرامج – CARE المغرب

القرب والروابط الإجتماعية والتنمية المستدامة — 35
حسن فوزي
دكتور في الجغرافيا، وتهيئة الفضاءات والمواقع الطبيعية – جامعة نانسي 2

جامعة محمد الأول لوجدة تنمي تكوينات القرب — 39
هرو عزي
منسق بيداغوجي – جامعة محمد الأول لوجدة

المجتمع المدني وتنمية القرب والتنمية المستدامة موقف الوسط الجمعوي — 41
الدكتورة سمية كعواشي – رئيسة جمعية صفاء

التعاون الإسباني بالجهة الشرقية — 42
بسانتي سيلس ساركوتي
المنسق العام للتعاون الإسباني بالمغرب

التعاون الإيطالي بجانب الصناع التقليديين بالجهة الشرقية — 47
سرجيو فيزولا
ممثل المنظمة غير الحكومية COOPI بالمغرب

مختصرات — 50

Oriental.ma

12، زنقة المكي بيطاوري – السويسي – الرباط • الهاتف : 80 35 63 37 5 (212+) • الفاكس : 80 35 63 37 5 (212+) • الموقع : www.oriental.ma
مدير النشر : محمد المباركي • **مدير التحرير** : توفيق بودشيش • **سكرتير التحرير** : سلوى شعدي • تصدر المجلة باللغتين العربية والفرنسية
الترجمة إلى العربية : أبدر المريني • **التصميم** : MPCOM • **رقم الإيداع القانوني** : 24/07 • **ISSN** : في تحضير • **لا تلزم الآراء المنشورة إلا أصحابها**

إفتتاحية

التنمية البشرية المستدامة :
سنذهب أبعد بالعمل أقرب

إن عمل القرب لكي يكون ناجعا وحاملا لنمو مستدام، عليه أن يندرج ضمن مقاربة تشاركية، بعيدة الرؤية وشمولية. فبالمغرب وبفضل المبادرات التي قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، فإن هذه المقاربة بعيدة الرؤية والشمولية تتم بلورتها، لاسيما في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ورش العرش، حينما تضع التنمية البشرية في صميم كل الإستراتيجيات القطاعية والترابية، تفرض على كل الفاعلين السوسيواقتصاديين بأن يطوروا حلولا ناجعة لمواجهة التحديات الإجتماعية والبشرية التي تواجهها بلادنا.

وإن حالة الجهة الشرقية ملئى بالدروس في هذا المجال.
لقد كانت الجهة الشرقية قبل المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية، تعيش وضعية اقتصادية واجتماعية مقلقة بالنظر لمؤشرات التنمية البشرية. وبالفعل، فإن معطيات سنة 2004 المتعلقة بالديموغرافيا، وبالبطالة، وبالفقر، والصحة العمومية، وبالأمية، كانت تموقع الجهة ضمن أضعف جهات المملكة من زاوية التنمية البشرية، خاصة على أساس المؤشرات التالية :
- زيادة ضعيفة للساكنة الجهوية، وكنتيجة لذلك تراجع في الثقل الديمغرافي الجهوي بالنسبة للساكنة الوطنية، والذي انتقل من 7,5% سنة 1971 إلى 6,4% سنة 2004 ؛
- ساكنة حضرية في اضطراد بنسبة تقل عن المتوسط الوطني سنة 1971 (31% مقابل 34%) لكنها تتجاوزها بـ 6،5 نقطة في 2004 (61,6% مقابل 55,1%) ؛
- ساكنة قروية عرضة للهجرة الداخلية والدولية. فالموقع الجغرافي للجهة الشرقية، وهي منطقة ذات حدود مزدوجة، كرس طابع الهجرة التقليدي للجهة، والذي تفاقمت حدته في فترات الجفاف، والأزمة الإقتصادية وتراجع القطاعات المنتجة ؛
- نسبة الساكنة النشيطة تقدر بأقل من 41% (مقابل 46% على الصعيد الوطني)، ومساهمة التشغيل غير المهيكل تفوق المتوسط الوطني (44% مقابل 39%) مع بطالة قروية تبلغ 9,1% (3,2% كمتوسط وطني)، مما يفضي الى بطالة إجمالية تبلغ 15,3% بالجهة مقابل 10,8% على صعيد البلاد ؛
- نسبة فقر مرتفعة مع قرابة 60% من الجماعات تتجاوز فيها هذه النسبة 20%، في حين يبلغ المتوسط الوطني 14,2% . وتعرف أربعة أقاليم من الستة المكونة للجهة نسب فقر تتعدى المستوى الوطني (تاوريرت، جرادة، فكيك والناظور بـ 29,3%، و27,3%، و27,1%، و17.3% تباعا) ؛
- عجز في الأطر والتقنيين في ميدان الصحة، بطبيب لكل 2294 نسمة (المعدل الوطني هو طبيب لكل 1 782 نسمة، أي بعجز يبلغ 28%) وفوارق بارزة فيما بين الأقاليم (4 699 مواطن لكل طبيب بتاوريرت، و2 739 مواطن بالناظور، و2 405 بجرادة، و1988 ببركان و1 580 بوجدة) ؛
- وأخيرا، بالنسبة للأمية، ورغم كونها تقترب من المعدل الوطني (42,9%)، فهي تعرف فوارق إقليمية قوية (تاوريرت 53,1%، وفكيك 52,7%، مقابل 30,3% بوجدة).

إن هذه المؤشرات القليلة تعبر عن وضعية اجتماعية مقلقة وعلى مستوى من التنمية البشرية في أسفل السلم الوطني. وهذه الوضعية هي أيضا نتيجة التراجع الإقتصادي المتواصل الذي عاشته الجهة طوال أزيد من ثلاثة عقود وغياب نظرة لتنمية بشرية مستدامة.

إن المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية التي أعطيت انطلاقتها في خطاب 18 مارس 2003، جاءت لتصحيح هذه الوضعية وعكس هذا التوجه السلبي. ومن بين الأرقام الحديثة، فإن بعضها من شأنه أن يوضح بأن الوضعية انعكست بالفعل، كما هو الأمر بالنسبة لمعدل الإستثمار الذي بلغ مستويات تفوق المعدل الوطني : 32% من الناتج الداخلي الخام مقابل 24% من الناتج الداخلي الخام على المستوى الوطني، مقارنة مع 24% لما قبل 2004.

كما أن المعطيات المرقمة الأخيرة على الصعيد الإجتماعي والبشري توضح بما لا يدع مجالا للشك بأن ديناميكية النمو الإقتصادي الحاصلة بالجهة الشرقية تشكل رافعة هامة لتحسين وضعية النساء والرجال بالجهة. لذا، فإن كل الفاعلين المحليين يحرصون على الإستفادة من المشاريع الكبرى المهيكلة بالجهة (المحطة الساحلية مديترانيا السعيدية، البرنامج الصناعي شرق المتوسط، (برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية)، التجهيزات الطرقية والمينائية الجوية، إعادة التأهيل الحضري، تحديث قطاع الصحة، القطب الطاقي لجرادة، الخ.)، وذلك للحصول على أقصى آثار الدفع الإيجابية على إحداث المقاولات، والتشغيل، وتكوين الموارد البشرية، والتوازن الترابي، واحترام البيئة، والإدماج الإجتماعي، إلخ. وإن إدماج مجموع هذه العناصر في استراتيجية التنمية الجهوية هو الشرط الضروري للدفع بتنمية مستدامة.

ولهذه الغاية، فإن دور وتعبئة الفاعلين المحليين لتفعيل عمليات للقرب مبنية على مزج متوازن بين مسارات تشاركية وفعالية في الميدان ضرورية. فالسلطات المحلية، والمنتخبون، وجمعيات المجتمع المدني، وكذا الفاعلون الإقتصاديون تحدوهم عزيمة أكيدة لتحقيق المبادرة الملكية. ووكالة الجهة الشرقية تساهم بدورها بكل حماس في إطار الميثاق الذي يربط الجميع من أجل طموح مشترك وفق ما ينشده صاحب الجلالة، نصره الله، في خطابه التاريخي لـ 18 مارس 2003.

إن المؤلفين الذين تفضلوا بتقاسم تجاربهم في الميدان في هذا العدد، كلهم معنيون بعمل القرب على الصعيد الدولي، والوطني، والجهوي. وهم يقدمون للقارئ الفرصة لقياس المسافة التي تم قطعها، والتحديات التي ما زالت قائمة، والأدوات النظرية والتطبيقية المستعملة في هذا الميدان. فليتقبلوا هنا أحر التشكرات باسمكم وباسم فريق وكالة الجهة الشرقية.

محمد المباركي
المدير العام لوكالة الجهة الشرقية

المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية، القرب والتنمية المستدامة
العولمة والخصوصيات الترابية والقرب

توفيق بودشيش
مدير التعاون – وكالة الجهة الشرقية

لكونها غنية وهشة في وقت واحد، فعلى الجهة الشرقية أن تخترع نموذجها الذاتي للتنمية المستدامة الذي يرتكز على مكتسباتها وخصوصياتها، والذي يولي الإهتمام أيضا لعناصر الضعف. وتعمل وكالة الجهة الشرقية جاهدة لإدماج مجموع هذه المكونات التنموية في مشروع شامل ومندمج.

توجد حقائق يعبر عنها الفنان أو الشاعر لها معنى أشد وقعا من أفضل الخطابات العلمية كهذه المقولة النبوئية اللامعة لسان أكزوبيري والتي طالما رددها المفكرون في مجال التنمية المستدامة: «إننا لا نرث الأرض من أبائنا، بل فقط نقترض أرض أبناءنا».

لا يمكننا أن نلخص أحسن مفهوم التنمية المستدامة الذي تدمج عدة أبعاد ومن بينها ضرورة التنمية المنسجمة ما بين التنمية البشرية، والإيكولوجية والسوسيو–اقتصادية للحفاظ على المستقبل.

إن رهانات التنمية المستدامة تفرض أكثر فأكثر على السلطات العمومية تشجيع مشاريع للتنمية السوسيو–اقتصادية (إحداث مقاولات، فرص الشغل، بنيات تحتية، الخ) تحترم معايير التنمية البشرية، والإجتماعية والبيئية. إلا أن المرور من النظرية إلى التطبيق الفعلي أمر معقد. فبالفعل، علينا أن نعترف بأن المسار الذي اتبعته الدول المتقدمة والذي سارت على نهجه الدول السائرة في طريق النمو بعد ذلك مبني على منظورات اقتصادية تدعى «إنتاجية» والتي تعطي الإمتياز للمشاريع التي تكون فيها «المردودية المالية والتجارية» غالبة على حساب «المردورية الإجتماعية والبيئية».

إن وكالة الجهة الشرقية، التي من مهامها تشجيع «تنمية اجتماعية واقتصادية مندمجة بمنطقة تدخلها...» أخذت على عاتقها، في إطار المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية، هدف وضع الجوانب المرتبطة بالتنمية البشرية، والإيكولوجية كأسباقيات لمخطط عملها.

إن الجهة الشرقية تشهد حاليا مسلسل نمو متسارع عبر إنجاز مجموعة من المشاريع المهيكلة التي تهم العديد من القطاعات (السياحة، الفلاحة، الصناعة، البنيات التحتية، إلخ) ضمن محيط جغرافي ومتنوع لكنه هش في نفس الوقت. إن اعتماد مقاربة مندمجة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد البشرية، والإجتماعية والبيئية أصبحت إذا ضرورة.

ما هي الإستراتيجية التي سطرتها وكالة الجهة الشرقية لهذه الغاية؟ وما هي العمليات الملموسة التي يجري إنجازها ؟ هذه هي الأسئلة التي سنحاول الإجابة عنها هنا.

من ضمن العديد من المفاهيم والإستراتيجيات التي أصبحت تتردد منذ المؤتمر العالمي حول البيئة الذي انعقد بريو دي جانيرو سنة 1991، هناك مفهوم أو استراتيجية «التفكير شموليا، والتدخل محليا» لكي تعالج الإختلالات الناتجة عن نماذج التنمية الإقتصادية التقليدية (التلوث، اجتثاب الغابة، الفقر، الإستهلاك المفرط للماء وللطاقة، الخ).

وهذه الصيغة الحميدة تعكس أيضا فكرة أن كوكب الأرض في طريقه لكي يصبح «قرية كبيرة» تكون كل الدول داخله (مؤسسات ومواطنين) معنية بهذه الظواهر التي تؤثر على توازن كوكبنا وعلى الموارد المستقبلية للبشرية. ومع التسارع الحديث للشمولية الإقتصادية والكفائة المضطردة للتكنولوجيات الجديدة كعامل للتقارب بين الحضارات والشعوب، فإن هذه المقاربة أصبحت موضوع الساعة أكثر من أي وقت مضى. لذا، فإن العلاقة بين العولمة والقرب والتنمية المستدامة لا ينبغي أن تعتبر وهما ولا كرابط ظرفي. فمفهوم القرب يفهم هنا بمعنى رافعة أساسية لتحديد وتحقيق

المشاريع التنموية ضمن مجال ترابي في إطار العولمة.

وبالفعل، ولو أنه أصبح من المبتذل التأكيد بأن العولمة كان من نتائجها وضع المجالات الترابية في حالة منافسة، فإن يتضح جليا بأن أهم الإمتيازات المقارنة لهذه المجالات المتنافسة ينبغي البحث عنها أولا في الخاصيات التي تختزنها. وربما يمكن أن نعتبر، بشكل أو بآخر، هذا الأمر كمفاجئة سارة لظاهرة العولمة.

خاصية المجال الترابي : الميزة الجغرافية

- الموقـــع الجيو– ستراتيجي المركزي في الفضاء الأور–و–متوسطي.
- العلاقـــة المتميزة سواء مع باقي المغرب العربي أو مع أوروبا (علاقات تاريخية وتقليدية مع باقي دول المغرب العربي وساكنة مهاجرة قوية بأوروبا).
- تنوع الموارد الجغرافية بواجهة متوسطية بطول 200 كيلومتر وجبال ونجود عليا تصل قممها إلى أزيد من 2000 متر، وسهول خصبة وفضاءات صحراوية وواحات في الجنوب، ومناطق رطبة في مصب نهر ملوية وبحيرة استثنائية بالناضور (مارشيكا)، الخ.
- منطقـــة ذات حدود مزدوجة في الشرق مع الجزائر (550 كيلومتر، وفي الشمال مع الحسيمة المحتلة من طرف إسبانيا.

لذا وانطلاقا من مبدأ أن تنمية القرب رهان أساسي لتقييم موارد التراب سواء على صعيد التنمية المستدامة أو على مستوى التنافسية الجهوية الضرورية في إطار الإنفتاح الإقتصادي. فقد حدد مخطط عمل وكالة الجهة الشرقية للفترة 2006-2008 محورا للتدخل موجه بشكل خاص لتعبئة الفاعلين المحليين وتشجيع التنمية المحلية. وتتمثل أهم العمليات المعتمدة في :

- مرافقة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ودعم الأنشطة المدرة للدخل والتنموية ؛
- تنمية السياحة المستدامة (القروية، الجبلية، الأركولوجية، الصحراوية، الخ) والتي تتلائم بشكل خاص مع مشاريع القرب ؛
- دعم المشاريع التنموية النابعة من المجتمع المدني (التعاونيات، الجمعيات، التجمعات النسوية، الخ) في قطاعات متنوعة كالولوج إلى الماء الشروب، والطاقات المتجددة، وحماية البيئة أو الإنتاج الفلاحي والتقليدي.

وانطلاقا من الواقع الميداني، فإن مخطط عمل وكالة التنمية الشرقية تم تحديده لكي يشكل رافعة لتشجيع وإغناء العمل المحلي خاصة عبر التوجيهات التالية :

- الإسهـــام في دمج العمل المحلي في إطار استراتيجية للتنمية الشمولية. ولهذه الغاية، فإن الوكالة تقود دراسات للقابلية وخبرات دقيقة موفرة بذلك للفاعلين المحليين إطارات مرجعية لمشاريعهم. وهكذا أعطيت الإنطلاقة لعدة دراسات تتعلق بقطاعات وشعب جد واعدة على صعيد تنمية القرب (قطاع الصناعة التقليدية، تربية المعز، السياحة الإيكولوجية، الطاقات المتجددة، التكنولوجيات الجديدة، الخ) ؛
- تنشيـــط الشراكات المثمرة مع الجامعة، والفاعلين الوطنيين والمنظمات الدولية. وهذه الشراكات إن هيئت بشكل جيد، من شأنها أن تجمع جهود البحث العلمي وجهود الإدارات القطاعية مع رسملة التجارب والممارسات الجيدة الوطنية والدولية. وقد تم وضع مشاريع مشتركة بين الوكالة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والوكالة ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية لتشجيع التنمية المحلية وتنمية شعب لإنتاج المنتوجات المحلية (أنظر بهذا الخصوص مقال السيد م. برنار المتعلق بمشروع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في العدد رقم 1 من Oriental.ma) ؛
- تدعيم صياغة هذه المشاريع في إطار تشاركي يدمج ممثلي المجتمع المدني والإدارات القطاعية والسلطات، الخ.

وتشكل هذه المجهودات مرحلة أولى. أما التحدي الباقي فهو أن يكون بالإمكان تطوير «نمو مستدام» كوسيلة لخلق الثروات والقيمة المضافة والنمو الإقتصادي، إسوة بما يتم في هذا المجال في بعض الدول المتقدمة بأوروبا. وبالفعل، فإن عددا من الدول (كالنرويج والسويد وألمانيا المصنفة في مقدمة الترتيب العالمي في مجال التنمية البشرية حسب معايير الأمم المتحدة) تعتبر نموذجا يحتدى به في هذا المجال بتنمية أجزاء كاملة من الإقتصاد الوطني باتجاه التنمية المستدامة.

وفي هذه الحالة، يقترح اعتبار بعض القطاعات كالطاقة المتجددة، والتكنولوجيات اللطيفة، والحفاظ على الموارد المائية، والمحافظة على الموروث الطبيعي والثقافي، كمحركات حقيقية للإبداع التكنولوجي والنمو الإقتصادي.

وهناك مشروع رائد قيد الدرس بجرادة وهي مدينة منجمية قديمة. فإلى جانب محطة شمس–حرارية (450 ميكواط) سيتم تشغيلها قريبا، هناك قطب للطاقات المتجددة بوسعها التقاط تحويلات التكنولوجيات، والدفع بخلق مقاولات صغيرة متوسطة تعمل في مجال الطاقة الشمسية والطاقة الريحية والغاز العضوي، إلخ. وهذا المشروع المعد بشكل براغماتي قد يشكل نموذجا لتنمية مسارات تنموية أخرى.

ولن يكون لهذه المشاريع التي ترتكز على مؤهلات مجالية أو ميزات ذاتية، أو مكتسبات حديثة أي مغزى إلا إذا وجدت شروط امتلاك محلي على جميع الأصعدة: من المسؤول المقرر إلى أبسط إسهام.

إن مشاريع «مُنْزَلة» التي مهما كانت معقولة ومبررة قد تكون تطعيما مرفوضا في الأخير. هنا يتدخل العامل الحاسم للموارد البشرية المعبأة لهذه المشاريع في عين المكان وبالمؤهلات المطلوبة. وعامل القرب هذا ليس صدفوي : إنه نتاج مباشر لسياسة تكوينية للكفاءات وعلى وكالة الجهة الشرقية

أن تأخذه بعين الإعتبار والمساهمة في تكوين مخزون من الكفاءات المكونة جيدا والمتوفرة، وهو عامل حاسم في الجاذبية الجهوية.
وهذا هو الإتجاه الذي تدعم فيه الوكالة العاملين في ميدان التكوين وعلى رأسهم جامعة الحسن الأول بوجدة حتى تكون الموارد البشرية الضرورية في وضعية مواجهة المشاريع المتعددة التي تؤسس للتنمية المستدامة. وتدخل القرب هذا لهو تخصيب للمجال الترابي ووسيلة لخلق الشروط الملائمة لاستقبال في العالية لمشاريع واستثمارات تتطلب غالبا مؤهلات جديدة مع تطورات مرتقبة على المنظومة التكوينية أن تستبقها.

وقد جاءت المبادرة الملكية لتدعيم جامعة محمد الأول بوجدة بإحداث كلية للطب (ستفتح أبوابها مع الدخول الجامعي المقبل) والمركز الإستشفائي الجامعي لوجدة. والوكالة ملتزمة إلى جانب شركاء من القطب التكنولوجي لوجدة – مشروع ذي أسبقية للبرنامج الصناعي شرق المتوسط – حيث التكوين والبحث لهما مكانة في عالم التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال. كما تدعم الوكالة إحداث شعبا جامعية جديدة :

- إجازات جامعية ؛
- إجازات مهنية ؛
- المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية ؛
- المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير ؛
- المدرسة العليا للفنون والحرف؛
- كلية سلوان بالناظور.

وهكذا، بتدعيم الجاذبية الجهوية بواسطة تكوين خزان من الكفاءات المتوفرة المستعدة للإنخراط في المشاريع التي نشأت عن المبادرة الملكية، فقد نسجت الوكالة شبكة من عمليات القرب في خدمة التنمية المستدامة.
وهذه التنمية تعتمد أيضا على الإشراك الإجتماعي وتنشيط مجموعة من المقاولات، الصغيرة في بعض الأحيان، في وضعية منح سلع وخدمات للأشخاص كما للشركات المتدخلة في الإستثمارات الجديدة للتنمية المستدامة. ويشكل هذا النسيج من الأنشطة البيئية الملائمة للتنمية والوكالة تهتم إذا بصورة جد منطقية في إبرازها.
ومع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإن الوكالة تجد تكاملا طبيعيا يربط التنمية المستدامة مع محاربة الفقر. لذا، فإن الوكالة تدعم المبادرة بالمساهمة في إعمال الأنشطة المدرة للدخل وفي إحداث مقاولات للشباب الحاملين للمشاريع. ويتم إنجاز هذه المشاريع بالشراكة مع الفاعلين المحليين (المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، الخ) المقتنعين بأن الإشراك الإجتماعي، وهو عمل قرب، هو عامل حاسم للتنمية المستدامة.
وتعطي عمالة فكيك مثالا دالا حول عملية الدعم هذه، حيث تم إبرام شركات مع الجماعات ومع بعض الجمعيات التي تعمل كوسيط باتجاه نحو أزيد من 80 جمعية مكلفة بالتأطير المباشر لحاملي المشاريع. وتتدخل الوكالة بالتمويل والدعم والتحسيس وتدعيم قدرات الجمعيات خاصة عبر التكوين.

انطلاق أشغال المطار الجديد لوجدة أنجاد

ومن بين أبعاد القرب إطار العيش. ويتعلق الأمر بالتمثل وكذلك بحقائق موضوعية: وكلتاهما متحدتان في تقييم الجاذبية. ولتحسين إطار العيش تدعم الوكالة برامج إعادة التأهيل الحضري في أهم مدن الجهة (وجدة، الناضور، بركان، السعيدية، بوعرفة، فكيك)، وكذا المراكز الحضرية الوسطى. وهذه البرامج المعدة في إطار القرب والهادفة إلى خدمته في إطار أفضل إطار عيش، تشارك في التنمية المستدامة بالمساهمة في جلب أو تثبيت الكفاءات التي تتطلبها. وهذه البرامج تهدف إلى إرساء وإبقاء شروط عيش ذات جاذبية.

والأمر كذلك بالنسبة للمشاريع البيئية التي يبرهن إنجازها عن الرغبة في احترام إن لم يكن إغناء الإطار الطبيعي الحالي. فمحاربة التلوثات والقضاء على النفايات، وأيضا المحافظة على الموارد هي كلها أهداف تتم معالجتها محليا، كل حالة على حدة، في إطار الحوار وانخراط كل الفاعلين: أي بصيغة أخرى في إطار القرب.

أنشطة القرب والتنمية الجهوية : إسهامات «الجغرافية الإقتصادية الجديدة»

عمر علوي
مدير عام – أكرو – كونسبت

إن التنمية الجهوية تعتمد أيضا على قرب الأنشطة الإقتصادية التي ينحصر مجال تدخلها ووقعها في الجهة بأكملها أو في جزء منها. ويصف صاحب المقال خصوصيات هذه الأنشطة ويقيم فوائدها ويبرز شروطها المسبقة.

إن التفكير الذي أعطت انطلاقته في هذه المجلة وكالة الجهة الشرقية حول منهجية القرب في مسلسل التنمية الجهوي يهم علماء الإقتصاد، وعمل هؤلاء ينبغي أن يهم باقي المتدخلين. وهذا المقال يذكر بالتصنيف المناسب للأنشطة الإقتصادية لدراسة القرب، في جزء أول، قبل أن نولج القارئ في إسهامات اقتصاد القرب هذا، حسبما حددها الفاعلون في التنمية الجهوية.

بعض التذكيرات

إن الإنجازات الإقتصادية لجهة ما تتأثر بمكونات اقتصادية. وعلماء الإقتصاد يميزون بين ثلاثة أصناف من النشاط التي تختلف حسب مجالات تنافسيتها ومنطق تموقعها. الأنشطة المحلية الموجودة بكل المناطق والتي تتطور مع حجم الساكنة والسوق المحلية.

وتبقى المنافسة بين الجهات حول هذا النوع من الأنشطة محدودة أو منعدمة، وأغلب هذه الانشطة تدخل في مجال الخدمات: تجارة التقسيط، جزء مهم من البناء، خدمات صحية وخدمات التوزيع عبر شبكات (الماء، الكهرباء، الخ). بعض الأنشطة الصناعية قد تدخل في هذا الإطار، وهي الصناعات التي تنتج مواد مكلفة في نقلها (مشروبات مختلفة، مواد البناء، الخ). وتوفر هذه الأنشطة أغلبية مناصب الشغل بالجهات حسب الدراسات المنجزة.

وقد أبانت الدراسات حول التشغيل التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط بأن هذه الأنشطة ساهمت بواقع 80% في إحداث فرص الشغل خلال السنوات الأخيرة.

ويشكل استغلال الموارد الطبيعية صنفا ثانيا وسوقها ليست جهوية وهي إذا في وضعية تنافسية مع الأنشطة المماثلة

تقييم المنتوجات المحلية سوف يشجع تسويقها

للجهات الأخرى. والأنشطة التي تحدثها توجد في موقع الإستغلال.

أما الصنف الثالث فيتكون من أنشطة لإنتاج مواد متبادلة، ونعني بمتبادلة كل المنتوجات والخدمات موضع تجارة دولية. وهي في وضعية تنافس مع صناعات الجهات الأخرى، وهي تتوفر على سوق عريضة بوسعها أن تستوعب كل زيادة في الإنتاج بأسعار تنافسية.

صياغة المضاعف الجهوي

نسجل :

RT : مجموع الدخل

RB : الدخل القاعدي

RNB : الدخل غير القاعدي

$RT=RB+RNB$

– الفرضية الأولى : الدخل غير القاعدي (RNB) يتوقف على النزوع المتوسط أو الهامشي للإنفاق المحلي للدخل معبر عنه :

$RNB = e^* RT$

– الفرضية الثانية : مجموع الدخل (RT) هو رهن الدخل القاعدي (RB)، فإن العلاقة من نوع مضاعف (M) :

$RT = f (RB)$

$RT = M^* RB$

ونستنتج من ذلك:

$$RT = \frac{1}{1-e} RB$$

مع

$$M = \frac{1}{1-e}$$

والمضاعف M هو عكس (1 – نزوع الإنفاق كليا). وهذا الأخير سيكون أقوى كلما ضعف هروب الدخل خارج الجهة.

إن تحدي التنمية الإقتصادية، كتغيير بنيوي، ليس حكر دول متواجدة في كل مكان أو مهيمنة تنازلت و «فوضت» جزءا من اختصاصاتها لفاعلين محليين وجهويين. فالعولمة مرت من هنا والتحدي لا يمكن أن يرفع اليوم إلى باندماج مجالي منسجم بين أنشطة معولمة وأنشطة محلية، بين بنيات

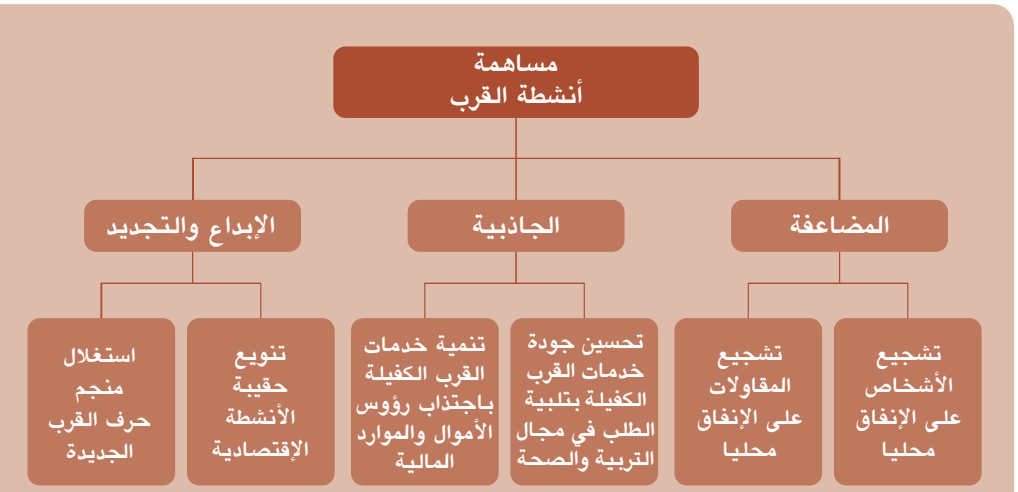

تمثيل مساهمات أنشطة القرب

محلية وشبكات شمولية، وبين فاعلين محليين ورواد عالميين.

إن بعض المشتغلين في مجال الإستشارة الإقتصادية يجنحون إلى تمثيل الإقتصاديات المحلية كصواريخ ذات طابقين بأنشطة «نبيلة» أو «محركة» لأنها مسخرة لالتقاط المداخيل الخارجية وأنشطة «ثانوية» ناتجة عن الأولى تشمل خدمات القرب للساكنة والمقاولات.

في هذا النوع من التمثيل، كل جهود المنمين سوف تتجه بطبيعة الحال إلى الأنشطة الأولى معتبرين أن الباقي سيتبع بشكل تلقائي. وهذا النموذج التبسيطي الذي كلف الكثير من الدراسات ومن المشاريع التي لم تكتمل، ما زال يسيطر على تفكير المقررين رغم المستجدات التي حصلت على الصعيد النظري والتطبيقي في هذا المجال.

هذا، وإن المؤلفين الذي يعتبرون أنفسهم من أتباع «الإقتصاد الجغرافي الجديد» يخبروننا بأن أنشطة القرب بعيدة كل البعد عن أن تكون نشاطا تعويضا أو ذيلا للأنشطة «النبيلة»، بل لها أدوارا أساسية في كل مشروع تنموي جهوي، وخاصة في المجالات الثلاث التالية :

- دعم إحداث مداخيل ومناصب شغل ؛
- تحسين جاذبية المجالات الترابية ؛
- تعبئة الطاقات الإبداعية.

مضاعفة المداخيل وفرص الشغل

إن المداخيل الخارجية التي يتم التقاطها من لدن الجهات (بواسطة الصادرات والتحويلات العمومية والخاصة) ستستعمل لتمويل النفقات التي ستتحول بدورها إلى مداخيل وينتج عنها أثر مضاعف. ونحن نعلم من أعمال الكينيزيين بأن حجم هذا الأثر يتوقف على الجزء المنفق محليا في المداخيل أو في المنحى للإنفاق محليا.

وهكذا، بمنحى 0,8، فإن المداخيل المحلية التي تنتج عن إنفاق 10 دراهم ستصل إلى 40 درهم. وأما بمنحى 0,5 فهذه المصاريف لن تتعدى 20 درهم (انظر المؤطر من أجل صياغة عامة).

وفي هذه الظروف يصبح أساسيا في كل مشروع تنموي جهوي تحسين العرض المحلي للسلع المطلوبة من طرف الأسر والمقاولات في استهلاكاتها اليومية والوسيطة.

جلب المواهب ورؤوس الأموال

تلعب الخدمات المحلية للشركات والأشخاص أدوارا حاسمة في جلب الإستثمارات والمواهب والمقيمين. وتقلص العولمة من وزن العوامل التقليدية للجاذبية التي تتمثل في تكلفة العوامل وحجم الأسواق لصالح

العوامل المحلية التي لا يمكن نقلها كـ :

- جودة منظومات العلاج والسلامة بالنسبة للسياح ؛
- جودة الخدمات التربوية بالنسبة للأطر العليا ؛
- جودة خدمات تسيير التجهيزات الأساسية بالنسبة للمقاولات.

والنجاح الذي يعتبر تناقضا من طرف البعض للجهات الفرنسية في اجتذاب الإستثمارات المباشرة الأجنبية رغم عوامل ماكرو اقتصادية غير ملائمة، يفسر في جزء كبير منه بجودة الخدمات العمومية المحلية. كما أن جاذبية الجنوب الإسباني أو التونسي لإقامة المتقاعدين لا يمكن فصله عن الإنجازات في مجال الصحة العمومية في هذين البلدين.

تعبئة الإمكانات الإبداعية والتجديدية

إن التجدر الترابي لمسلسل إحداث الثروات رهين بالإنجازات الداخلية للمقاولات، وأيضا بجودة آثار التجمع التي تضم:

- العناصر الخارجية الإيجابية المرتبطة بالتمركز المجالي التي تشير إلى تشارك وتعاضد بعض التكاليف (يد عاملة، تجهيزات أساسية،...) ؛
- العناصر الخارجية الإيجابية المرتبطة بتنويع الأنشطة وبالتكامل الذي تسمح به.

وهذا التجدر يستوجب بالطبع عرضا متنوعا لخدمات القرب ، سواء في الوسط الحضري أو في الوسط القروي.

ومن جانب آخر، فإن الأنشطة الموجهة للمحافظة على الموارد الطبيعية تشكل اليوم أحد الأقطاب الرئيسية للإبداع التكنولوجي والإقتصادي، حيث أنها مرتبطة بطبعها بمجالاتها وغير قابلة للتنقيل، فهذه الأنشطة تهم في حين معا مجالات الطاقة، أو التلوث أو الماء أو المواقع الطبيعية. ويبقى الشغل الشاغل للمؤسسات الترابية هو المحافظة على نشاط اقتصادي كافي لتأمين نموها ولما لا طبعا رفعه. وضمن هذا المنظور من اللازم منح أنشطة القرب غير القابلة للتنقيل اهتماما متواصلا بقدر الإهتمام المخصص للأنشطة التكنولوجية الخاضعة للمنافسة الدولية والتي استفادت بأكبر حظ من الجهود المبذولة لحد الساعة. وهذا الإهتمام تتأكد ضرورته إذا علمنا أن الطلب موجود وبأن هناك مناجم للتشغيل قابلة للإستغلال.

تربية النحل من بين أنشطة القرب الواعدة أكثر

حول تفعيل المقاربة

إن التفاعل الترابي للسياسات التنموية الجهوية تمر عبر إعادة الإعتبار لأنشطة القرب. وهذه الأنشطة تحدث مناصب للشغل ومداخيل، وتساهم في الإبداع والتجديد كما تؤمن اجتذاب العوامل الخارجية الضرورية للتنمية. وما بعد هذا الإعتراف، فإن فعالية سياسات التنمية الترابية تتمثل في تنسيق في ما بين تحليل الإمتيازات المقارنة التي بالإمكان توفيرها من طرف المجالات الترابية واستباق لطلب الخدمات الجديدة وتكييف لعرض الشغل سيما من جهة الكفاءة. وإن المقاربة المستقبلية التي بادرت بها وكالة الجهة الشرقية بمناسبة الدراسة الإستراتيجية تهدف إلى تسهيل هذه المقاربة الفاضلة.

الأنشطة المدرة للدخل والتنموية مفتاح إحياء المناطق المحرومة

التـنـمـيـة الإجـتـمـاعـيـة والـقـرب والـتـنـمـيـة الـمـسـتـدامـة

كمال قاسمي
وكالة التنمية الإجتماعية

تبني وكالة التنمية الإجتماعية منهج عملها المجالي على القرب والمشاركة والتضامنات الجديدة. وتشارك الوكالة في تمويل مشاريع نابعة من شراكات كما تدعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومثال ذلك في مشروع فكيك.

إن سياسة القرب ضرورية لتنفيذ تنمية محلية تشاركية حقيقية تحمل قيم ومبادئ تتفق مع فلسفة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وهذه المبادرة التي تنهض بها كل دوائر القرار السياسي تعبر عن رغبة السلطات العمومية في تعزيز روابط الثقة مع الساكنة المحلية وفي إعادة صياغة التصدي للفقر في إطار منظور للتنمية الإجتماعية مستدام وتشاركي.

وقد تجسدت أيضا هذه الرغبة بإحداث وكالة التنمية الإجتماعية التي وضعت تحت وصاية الدولة والتي خولت لها مهمة المساهمة في محاربة الفقر والهشاشة بتمويل مشاريع سوسيو اقتصادية وفق منهجية تشاركية في إطار القرب.

وهذه المهمة ذات الأبعاد المتعددة، أدت إلى لامركزية متطورة للوكالة. فهي الآن ممثلة عبر تنسيقيات في الجهات الست عشرة للمملكة.

إن القرب ينبغي أن يعتبر قطب الرحى لتنمية اجتماعية التي تدفع بدورها لتنمية مستدامة حقيقية. فبدون عمل للقرب لا يمكن أن نأمل في مساهمة حقيقية، وهي الركيزة الأساسية لكل مسلسل تنموي. إن مأسسة المشاركة من طرف الوكالة – بإصدار مرجع للمساطير ومرشد حول تسيير المشاريع، والشراكة مع ممثلي المجتمع المدني– مكن من تجدير ثقافة جديدة للمسؤولية الداخلية وإزاء المواطن.

كما ساهمت هذه المأسسة في تدليل مختلف العوائق أمام الثقة المتبادلة، وشجعت سلوكا جديدا للإنخراط والإهتمام بالشأن المحلي.

وقد أسهم تدخل الوكالة بالجهة الشرقية لدعم العديد من الفاعلين ذوي الصفات المختلفة في مساعدة أزيد من 220 مبادرة محلية موزعة على العمالة والأقاليم الخمس، وتمس قطاعات مختلفة ومجالات اجتماعية واقتصادية وبيئية.

ويبقى أهم مستفيد إقليم فكيك الذي يستحق عناية خاصة، نظرا لاتساع مساحته والصعوبات التي يجدها السكان في الولوج إلى الضروريات الحيوية.

وقد ضخت الوكالة منذ انطلاق عملها إلى نهاية 2007 مبلغ 25,5 مليون درهم، مما مكن من تعبئة محلية لـ 41,2 مليون درهم إضافية.

الوضعية الإجمالية لإنجازات الوكالة بالجهة الشرقية إلى نهاية 2007

الإقليم	عدد المشاريع	مساهمة وكالة التنمية الإجتماعية	الكلفة الإجمالية
فكيك	81	8 992 515,00	16 170 736,96
الناظور	44	4 790 855,73	11 514 766,32
جرادة	28	2 294 392,00	8 944 592,00
وجدة	19	4 036 240,00	17 122 622,50
بركان	22	3 185 550,00	7 603 922,20
تاوريرت	26	2 170 397,00	5 295 942,40
المجموع	220	25 469 949,73	66 652 582,38

وتحتل الأنشطة المدرة للدخل والمحدثة للشغل بـ 80 مشروعا، مكانة متميزة على حساب التجهيزات الإجتماعية الأساسية، وخاصة الأكثر استهلاكا للميزانية والتي عرفت تراجعا إراديا. وهذا الأمر نابع من منظور فسح المجال لكل مبادرة تصب في تشجيع الرأسمال البشري والإجتماعي مع اهتمام خاص بتسهيل ولوج المعوزين والمقصيين للخدمات الإجتماعية (الصحة، التربية والتأهيل، الرياضة، الثقافة..). وهذه التوجهات تتعزز بقدر ما نشهد طفرة في مشاريع تكوين وتدعيم الكفاءات. والمنطلق الذي يشاطره الكل هوأن الإعداد الجيد واستدامة الإستثمار رهينين بتعزيز الكفاءات التقنية والتسييرية لهذا الإستثمار.

وإن ممارسة مقاربة للتنمية الإجتماعية تتطلب شروطا مسبقة داخلية. فالروح القتالية لفريق جهوي وتصميمه على بلوغ الأهداف النبيلة للتضامن والمساعدة للمعوزين وضعت حدا للقاعدة التقليدية التي تقول بملائمة الموارد للنتائج المتوخاة.

وهذا يعني أن انطلاق ودوام الجهود التنموية يمر قطعا عبر حضور متواصل إلى جانب السكان. وآثار هذا الخيار متعددة وذات فوائد :

- تواصل جيد بين الوكالة، المبادر الرئيسي أو الشريك والسكان ؛
- تنسيق جيد ؛
- فعالية ونجاعة مثبتة يرافقها رد فعل أقصى وتقويم ملائم.

ولا تشكل المشاريع التي تدعمها الوكالة إلا وسيلة تغذي القاعدة الأساسية للشراكة. ويتعلق الأمر فعلا بتعزيز قدرات الفاعلين وفق منهجية «تعلم بالإنجاز» بتهيء المشروع، وتوضيح تتبعه، وتدبير موارده وتقدير نتائجه. وهذه المنهجية من شأنها أن توفر للعاملين في الميدان الأدوات التنظيمية والتسييرية بهدف إعطاء مهنية للكفاءات المحلية وتعبئتها واستعمالها بأقصى ما يمكن لسد الخصاص الصارخ في الممارسات المحلية.

وتدل الميكانيزمات التي طورتها الوكالة في مجال تدبيرالأنشطة المدرة للدخل على الأهمية التي توليها لتعزيز الهياكل المحلية للإقتصاد الإجتماعي والمتضامن.

وقد تمكنا في السنوات الأخيرة من خلق نظام للأموال الدائرة المحلية أطلق عليه إسم «صناديق متضامنة للتنمية». وقد أقيم صندوق على قاعدة كل نشاط مدر للدخل المسنود لاستقبال الدعم المالي الممنوح ليستعمل بعد ذلك لمشاريع أخرى فردية أو جماعية تعتبر ضمن منطق هذه الشعبة. ونظرا لضرورة إضافة الدعم المالي لمصاحبة التقنية للقرب، فإن كل الأنشطة المدرة للدخل تتميز بوجود جهاز للتأطير تتمثل مهمته في تأطير مسير النشاط. وبالنسبة للمنطقة الشرقية، فهناك حوالي عشرين صندوقا تضمان ميزانية اجمالية دائرة تصل إلى 6,7 مليون درهم.

وهذه التطويرات لم يكن لها أن تبلغ أهدافها لو لم توضع في إطار نظرة أكثر اتساعا لإدماج الإقتصاد المتضامن في التنمية الإقتصادية الجهوية. وتحدينا يبقى هو مصاحبة هذه الدينامية وجعلها إلى جانب المشاريع الكبرى التي انطلقت على الصعيد الجهوي (شعبة تربية الأغنام، السياحة الساحلية والداخلية،....). لا ينكر أحد فوائد أشغال القرب الموجهة لدعم الفاعلين المحليين.

النساء يلعبن دورا محركا في الأنشطة المدرة للدخل والتنموية المناطق المحرومة

ففهم جيد للظرفية وتقاسم للنظرة انطلاقا من تصور وتمثل متميزين لكل قطاع، وانفتاح للمحلي على المحيط وتعبئة داخلية لاقتلاع حواجز الإقصاء والفردية، كلها مظاهر لديناميكية محلية حقيقية.

وهذا التوجه تعبر عنه بوضوح، منذ بضع سنوات، وكالة التنمية الإجتماعية في ملفها الإستراتيجي وذلك لاعتبارات عدة. فهي تصب كلها في إعادة تحديد دورها، آخذة بعين الإعتبار مستلزمات الإلتقائية، ومقاربة فاعلين متعددين تجعل من إعطاء حيوية للمجالات الترابية عنصرا مركزيا بينما وظيفة التمويل تبعد إلى الصف الثاني.

إن المجهود الذي تبذله الوكالة على الصعيد الوطني لدعم تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تتم على مستوى الجهة الشرقية عن طريق ورش مفتوح في إقليم فكيك. وهذا الورش يطمح في إتباع طريقة تنطلق من تشخيص ترابي متقاسم نحو إعداد متشارك لتصاميم تنمية محلية. وكما من المقرر بالموازاة إنجاز مخطط تكويني ولتعزيز القدرات، ستكون غايته تجدير ثقافة الشبكات وبروز نواة للكفاءات المحلية من شأنها المحافظة والرفع من الحيوية المحدثة.

مؤسسة محمد الخامس للتضامن
ديناميكية من أجل تنمية القرب والتنمية المستدامة

قيس بن يحيى
مدير التواصل والتنمية المؤسساتية
مؤسسة محمد الخامس للتضامن

مؤسسة محمد الخامس للتضامن سباقة في ميدان تنمية القرب. وهي موجودة بشكل واسع بالجهة الشرقية وتستمد خبرتها ودرايتها مباشرة من العمل الميداني: حوار وحصيلة.

مؤسسة محمد الخامس للتضامن رائدة في ميدان تنمية القرب ليس فقط على الصعيد الوطني، بل أيضا على المستوى الدولي. ما هي عناصر الحصيلة التي يمكنكم أن تنيروا بها الفاعلين الوطنيين والمحليين ؟

لكي نفسر أحسن القرب الذي وضعته مؤسسة محمد الخامس في أعمالها الإجتماعية، والإنسانية والتنموية، ينبغي أن نعود إلى نشأة هذه المؤسسة وكون صاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله، أفرد دوما عناية خاصة لقضية المعوزين عن طريق عمليات قرب. وقد اكتست هذه العناية عدة أشكال، ومنها إنشاء لجنة الأخلاقيات كمقدمة لبنية أكثر تنظيما وفي إطار مستديم.
وقد أبانت دروس هذه التجربة التي انطلقت سنة 1998 بأن التضامن ما زال حيا في الثقافة المغربية، غير أن تطور المجتمع المغربي والتحولات الناتجة عنه أبرزت ضرورة :

- رسملة الرغبة الفردية بإدماجها ضمن محاولات جماعية ؛
- إدماج القواعد العصرية للبرمجة والتدبير المحاسبي والمالي مع احترام دقيق لمبادئ الشفافية والمراقبة والتتبع ؛
- إشراك الساكنة المستهدفة في تقييم الحاجيات وتصور وتسيير المشاريع ؛
- توحيد الفاعلين المحليين في تفعيل الأعمال والمشاريع ؛
- العمل من أجل استمرارية المشاريع ودوام تمويل تسييرها.

وهكذا، ومنذ إنشائها سنة 1999، اختارت المؤسسة أن تتصرف كرافعة تذكر المجتمع بضرورة التضامن والتدخل كأداة لتنمية العمل الإجتماعي في إطار تكامل مع الأعمال التي يقوم بها متدخلون آخرون عموميون وخواص وبالخصوص الحركة الجمعوية.
وفي هذا المجال، فإن المؤسسة تشكل أداة ربط بين المانحين والمستفيدين بين الحاجيات والمشاريع، بين الفاعلين المؤسساتيين والمجتمع المدني. وتزاول بذلك قربا تاما مع كل الجهات المعنية بعملية التضامن.

وبفضل هذا القرب، استطاعت المؤسسة عبر سنين من النشاط والعمل الميداني من تحقيق عدد هام من المشاريع والبرامج التي تستجيب إلى حاجيات حقيقية لمحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء والتهميش.

إن مشاريع القرب المرتبطة بالخصوص بإشاعة ثقافة التضامن لا ينبغي أن تختلط ب «ثقافة الإعانة» : كيف يمكن أن نتجنب هذا الخلط وأن نشجع انطلاقا من تنمية القرب التنمية المستدامة ؟

إن التنمية المستدامة إحدى المكونات الرئيسية في مجال عمل مؤسسة محمد الخامس للتضامن. فإلى جانب العمليات الإجتماعية والعمليات الإنسانية، فإن مشاريع التنمية المستدامة تمكن المؤسسة من إنجاز عملية حقيقية للقرب مبنية على مقاربة منظومية.

وبهذا، فإن هذا الصنف من المشاريع يرمي إلى تزويد المستفيدين من أنشطة المؤسسة من وسائل ذاتية كفيلة بإدماجهم بشكل تام في دينامية التنمية الشمولية للمملكة. يتعلق الأمر بمشاريع للتجهيزات الأساسية، كإيصال الماء الصالح للشرب أو الربط بالكهرباء أو إنجاز مسالك لفك العزلة. كما يتعلق الأمر بمشاريع مدرة للدخل مرتبطة بتكوينات موجهة، خاصة لفائدة الشباب والنساء القرويات لمنحهم استقلالية اقتصادية كاملة تسهل خلق ثروات محلية.

وهذه الطريقة تفرض علينا تنوعا في الحلول لأن كل حاجة يقابلها مشروع خاص، لكون الإشكالية ذات بعد متعدد : عائلي، اجتماعي، اقتصادي وبيئي، إضافة إلى الجوانب الملموسة ذات علاقة مع الإستقبال، والنقل، والتجهيزات الأساسية الموجودة، والموظفون الموجودون أو الكامنون والإمكانات المحلية المتوفرة للمساعدة.

ويتعلق الأمر بتزويد المستفيد بالأدوات والميكانيزمات التي تمكنه من تحقيق طموحاته: تكوين نوعي ومهني إن اقتضى الحال، تأطير تقني لتقييم قابلية إنجاز المشروع وتحسين تصوره وتسهيل تسويقه. ويكتسي هذا الدعم طابعا جماعيا، كما أكدت على ذلك فيما قبل، حتى لا تضع ثمرة التكامل الجمعوي التي تضم عدة أشخاص منظمين في إطار جمعية أو تعاونية مع تشجيع فاعلين آخرين للمساهمة فيه لتعزيز حظوظ النجاح بواسطة تأطيرهم التقني وأدوات تتبعهم وتقييمهم.

كما ترون، لا يتعلق الأمر البتة بمساعدة، ولا يمكن أن يكون هناك أي خلط. إنها مشاريع حقيقية للتضامن تعزز كرامة المستفيدين منها وتقوي لدينا ثقافة التقاسم المبنية على الأنفة وقيمة العمل.

الجهة الشرقية منطقة تعرفونها جيدا : ما هي أهم العمليات التي قامت بها المؤسسة بهذه الجهة؟ وما هي المشاريع المستقبلية المزمع إنجازها ؟

على غرار جهات المملكة الأخرى، عرفت الجهة الشرقية تواجدا هاما لأنشطة التضامن التي اضطلعت بها المؤسسة. وسواء تعلق الأمر ببرامج يمكن اعتبارها برامج إنقاذ اجتماعية أو برامج دعم بيداغوجي أو مشاريع للتنمية المستدامة، فإن هذه العمليات تتعلق بأزيد من 20 مشروعا بقيمة 120 مليون درهم.

وبصورة أكثر دقة، فإن هذه العمليات موجهة لـ :

- محاربة الهدر المدرسي ؛
- تدعيم الهياكل الصحية ؛
- تشجيع النشاط الرياضي بالنسبة للشباب ؛
- تكوين الشباب والنساء وذوي الإعاقات ؛
- تأطير وإسكان الشباب الجامعي المعوز ؛
- التكفل بالأطفال المتخلى عنهم، والمعاقين، والنساء في وضعية هشة، وأطفال الشوارع ودعم الحرفيين ؛
- إيصال الماء الصالح للشرب للمدارس القروية وللأحياء المحيطة بالمدن ؛
- بناء الطرق القروية ؛
- إحداث تعاونيات لتربية الحيوانات والقروض الصغرى.

ما ينبغي الإشارة إليه هو أن هذا الإنجاز الكبير يعود قبل كل شيء إلى حيوية النسيج الجمعوي الجهوي الذي وفر للمؤسسة تشخيصا جيدا للحاجيات، وبرمجة جيدة لإنجاز المشاريع وأخيرا تسييرا جيدا لهذه المشاريع وفق حاجيات المستفيدين.

مؤسسة محمد الخامس للتضامن، فاعل أساسي في تنمية القرب

التنمية المحلية سوف تصبح مخططة ومتشاور فيها ومتعاقد حولها

نور الدين بوطيب
الوالي المدير العام للجماعات المحلية

إن التنمية المحلية سوف تربح الكثير إذا تجدرت في الواقع الميداني. ويفرض القرب أشكالا جديدة للحكامة، وتكوينا للكفاءات المحلية، وتنظيما للإنسجامات والتكاملات على عدة مستويات وتحديد إطارات جديدة للتشاور والتدبير التشاركي.

إن التدبير التشاركي المحلي يفرض نفسه أكثر فأكثر كطريقة فعالة للمقررين ومسيري برامج التنمية وكل الفاعلين عموما من أجل ضمان اعتبار أفضل للضغوطات التنموية على الصعيد المحلي، وانخراط فعال للساكنة في مسلسل تحديد الحاجيات واتخاذ القرار، ولكن أيضا تملك فعلي للإستثمارات من طرف الساكنة المحلية.

اليوم أهداف التنمية في الوسط الحضري أو القروي تتمحور، من جهة، حول مواضيع جديدة هي الحكامة الجيدة، واللامركزية، ومحاربة الفقر، ومن جهة أخرى، حول الفاعلين في الميدان، كالمجموعات الأساسية والمجتمع المدني والجماعات اللامركزية.

أنه رغم أن التخطيط المحلي يدخل ضمن اختصاصات الجماعات المحلية، فإن المنتخبين المحليين ليسوا دائما مهيئين لممارسة هذه الصلاحية ولقيادة التنمية المحلية وإشراك السكان بصورة حقيقية في اختيار وتدبير مشاريع التنمية التي تتعلق بهم.
ولرفع هذا التحدي، وترسيخ المسار التشاركي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في ممارسات وطرق الحكامة وخاصة تعزيز التدابير المتعلقة بالتقائية المبادرات المحلية للتنمية البشرية ومخططات التنمية الجماعية وطرق إعداد هذه الأخيرة، فإن المديرية العامة للجماعات المحلية وضعت كتوجه قوي في مخططها الإستراتيجي أفق 2009 إقامة ثقافة التخطيط الإستراتيجي التشاركي داخل الجماعات المحلية.
ولتجسيد هذا التوجه، أعدت المديرية العامة للجماعات المحلية منهجا لمؤسسة التخطيط الإستراتيجي التشاركي وجعله عمالياتيا عبر إعداد مخططات تنمية محلية.

1- الأهداف

- تبنى ثقافة التخطيط الإستراتيجي التشاركي داخل الجماعات المحلية لإعداد مخطط التنمية الجماعي ؛
- مرافقة الجماعات المحلية في ممارسة اختصاصاتها، سيما في مجال التخطيط المحلي وقيادة التنمية المحلية ؛
- استدامة آلية الحكامة بالنسبة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية على الصعيد المحلي وبالخصوص تنظيم مشاركة السكان والمجتمع المدني في مسلسل التنمية المحلية ؛
- المساعدة في إقامة حركيات محلية مستدامة وترجيح ترسخها في الممارسات وطرق الحكامة المحلية ؛
- تشجيع العلاقات بين الجماعات والتعاون اللامركزي.

2- المبادئ الأساسية

المشاركة والتعاقد: بعدين أساسيين للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

فمسلسل إعداد مخطط التنمية الجماعي ينبني على مقاربة تنموية مستدامة مرتكزة على السكان. وهذا المسار ينبغي أن يعبأ كل المواطنين والمواطنات وأن يُقاد في إطار تشاركي لضمان تملكه من طرف الفاعلين والشركاء في التنمية.
وهو تعاقدي بين الدولة والجماعات في إطار الشراكة التي ينبغي أن تميز علاقتهما وتضمن احترام الإلتزامات المتبادلة.

التنسيق والتدعيم :

إن المنهج المتبع ينبغي أن يأخذ بعين الإعتبار ضرورة التكامل الأفقي والعمودي للتخطيط.

فمستوى الإقليم هو المستوى الوسيط بين الجهة والجماعة لتدعيم وانسجام مخططات تنمية الجماعات. وفي هذا المستوى، فإن أشغال إدخال تناسق ينبغي أن يتم لانسجام مجموع أنشطة تنمية الإقليم. والهدف المنشود هو تزويد الإقليم بمخططات جماعية قابلة للإنجاز ومتناسقة في إطار احترام استقلالية، وصلاحية ومهام الجماعات، من جهة، وإطارات التخطيط للمستويات العليا، من جهة أخرى، ويتعلق الأمر أيضا بتحديد وتأكيد المجالات الصحيحة للعلاقات بين الجماعات.

التوازن بين استعمال الخبرة والحاجة لمقاربة تشاركية

إن ضرورة مرافقة ذات جودة لمسلسل إعداد مخطط التنمية يفترض إمكانية تعبئة موارد بشرية عملياتية قادرة على حمله. ففي الوسط القروي، الذي يتوفر على القليل من الموارد البشرية، فإن اللجوء إلى شركاء ومقدمي خدمات محليين، ليست دائما ممكنا.

وإن تعزيز القدرات المؤسساتية والفردية للفاعلين المحليين يشكل حجر الزاوية للمنهج المقترح من طرف المديرية العامة للجماعات المحلية.

وعلى الخبرة التقنية أن تكمل وتخلق تطابقا مع حاجة التشاور الواسع التي تميز الخيارات التشاركية.

إطار التشاور : الترسيخ على آلية الحكامة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

إن المنهج المقترح يؤكد على ترسيخ إطار التشاور لإعداد مخطط التنمية الجماعي في آلية حكامة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على المستوى المحلي :

- فريق للتنشيط المحلي: يتعلق الأمر أيضا برسملة على تجربة وكالة التنمية المحلية، والتأطير ووضع رهن الإشارة فاعلين للتنمية الجماعية ؛

هبة دراجات نارية ثلاثية العجلات للتجار المتجولين

- اللجنة المحلية للتنمية البشرية: توسيع صلاحيتها لإضافة مرافقة مسلسل إعداد مخطط التنمية الجماعي، وإدماجه في لجنة المجلس الجماعي المكلفة بالقضايا الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ؛
- الجنة الإقليمية للتنمية البشرية: توسيع صلاحيتها لتسهل انسجام وتدعيم مخططات التنمية المحلية وتهييئ مخططات التنمية الإقليمية ؛
- اللجنة الجهوية للتنمية البشرية: توسيع صلاحيتها لتشمل تنسيق وتعزيز مخططات التنمية الجهوية وتهييئ المخطط الإستراتيجي للتنمية الجهوية.

آليات التمويل اللامركزي: حساب التعيين الخاص/ صندوق التنمية المحلية

المنهج المقترح ينبني على رسملة خبرة لجنة القضايا الإجتماعية المقامة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وآليات التعاقد بين المبادرة الوطنية للتنمية البرية واللجنة الإقليمية للتنمية البرية وخبرة صندوق التنمية الجماعي التي شرعت فيها وكالة التنمية الإجتماعية من أجل استخلاص الدروس الضرورية وتطوير آلية لامركزية للتمويل لدعم التخطيط الإستراتيجي التشاركي المحلي.

التسمية والجوانب التعريفية: تخطيط التنمية المحلي

توجد تجارب متنوعة للتخطيط المحلي قيد الإنجاز من طرف بعض الهيئات بتعاون مع شركاء في التنمية. وكل هيئة/مقرضة/ وكالة تعاون تضع طابعها على وثيقة تخطيطها المحلي (مخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية، مخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، مخطط التنمية المحلية، مخطط التنمية الترابية، أجندا 21، مخطط التنمية التشاركي، المخطط الإستراتيجي للتنمية المحلية، مخطط التنمية التشاركي والمندمج مرتكز على موضوع خاص).

ورغبة في التكامل، والإنسجام والتناسق، فإن المنهج المقترح من طرف المديرية العامة للجماعات المحلية تعطي لهذا المسلسل التخطيطي التشاركي المحلي تسمية «مخطط التنمية المحلية» والذي يغطي كل مناحي التنمية المستدامة (الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، والبيئية...).

إن مخطط التنمية الجماعية وثيقة قيمة سياسية واستراتيجية: فهو يترجم ويوضح «سياسة الجماعة». ودوره هو إدماج مختلف المسارات الجارية وتوفير إطار لتوجيه استراتيجيات الفاعلين على الأمد الطويل. فوجود نظرة سياسية جماعية تمكن من تركيز ومحورة العمليات حول أهداف مشتركة محددة بشكل جماعي وتوافقي. وهي تشكل إذا ضرورة لضمان تناسق السياسات المحلية في مواجهة تعدد الفاعلين وتشتت منطق تدخلاتهم على تراب الجماعة.

ويصف مخطط التنمية المحلية على امتداد ست سنوات في أفق تنمية مستدامة، الاولويات والمبادئ المهيكلة لسياسة الجماعة. وهو يحين كل ثلاث سنوات ويراجع في السنة التي تلي كل مجلس جماعي جديد.

ويتم اعتماد عقدة برمجة ثلاثية في نفس الوقت. وهي الترجمة العملياتية لمخطط التنمية الجماعية، ويحدد لمدة ثلاث سنوات مصاريف الإستثمار الرئيسية المنجزة من طرف الجماعة وهيئات أخرى ذات الفائدة العامة في تراب الجماعة.

3- المنهج المقترح

يطمح المنهج المقترح لتأمين دعم يعطي الإنطلاقة ويرافق ويساعد على قيام مسار للتعلم التشاركي والتشاور واتخاذ القرار تقوده الجماعة التي تكلف تدريجيا بتمرين متواصل في الزمان ومتسلق للبنية الترابية.

ولهذه الغاية، فإن المديرية العامة للجماعات المحلية قربت مختلف المشاريع وبرامج التخطيط الجماعي في إطار مجموعة من الخبراء المحدثة لهذه الغاية من لدن استشاريين لصنع حقيبة حول التخطيط الإستراتيجي التشاركي يضم، مرشدا، ومرجعا للإجراءات، ونظام الإعلام الجماعي (قرص مدمج)، مرشد عملي لوضع نظام إعلام جماعي، مرشد تنظيم تجميع المعطيات، ومراشيد عملية للتكوين حول المواضيع الأساسية للتخطيط الإستراتيجي التشاركي.

وتوفر هذه الحقيبة للفاعلين المحليين أدوات للعمل لإعداد مخططات التنمية الجماعية حسب طريقة منسجمة للتخطيط التشاركي على أساس منهج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ولمرافقة هذا المنهج الجديد وتوفير تكوين، واستشارة وخبرة ملائمة لحاجيات الفاعلين المحليين في مراحل تشخيص وإعداد وتفعيل مخططاتهم للتنمية الجماعية، تقترح المديرية العامة للجماعات المحلية آلية لتعزيز قدرات الجماعات المحلية، يتمحور أساسا حول الأنشطة التالية :

- وضع مصلحة للدولة مسيرة بطريقة مستقلة تكون مهمتها تفعيل مخطط تكويني حول مواضيع ذات أسبقية محددة في حقيبة التخطيط الإستراتيجي التشاركي ؛
- برمجة في مخططات عمل «دور المنتخب» دورات للتكوين لفائدة المنتخبين في الميادين ذات الأولوية التي تعرفت عليها حقيبة التخطيط الإستراتيجي التشاركي ؛
- تعزيز الشراكة بين المديرية العامة للجماعات المحلية ووكالة التنمية الإجتماعية والمندوبية السامية للتخطيط لتأمين التنشيط الترابي عبر تعبئة شبكة العاملين في مجال التنمية المحلية لوكالة التنمية الإجتماعية وتقديم الخبرة للفاعلين المحليين في مرحلة التخطيط وتنسيق مختلف مستويات التخطيط ؛
- الشراكة بين دور المنتخب والجامعة خاصة في ميدان البحث والإبداع في عمليات التنمية المحلية ؛
- تعبئة الفاعلين في ميدان التعاون اللامركزي حول هدف تعزيز قدرات تسيير وإنجاز مشاريع الجماعات المحلية المغربية.

الجماعات المحلية، مرحلة هامة في تنمية الأنشطة المجزية

"وتجسيدا لعنايتنا السامية بهذه المنطقة، ذات الإمكانات الهامة والمؤهلات البشرية، المتميزة بالإرادة القوية، والجدية في العمل، فقد قررنا اتخاذ مبادرة ملكية لتنمية الجهة الشرقية."

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة - وجدة، 18 مارس 2003.

2003 2008 5 سنوات

المبادرة الملكية تحيي الأمل...
أمل ينير مستقبل الجهة الشرقية !

جاء الخطاب الملكي التاريخي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بوجدة يوم 18 مارس 2003، بالمبادرة الملكية التي دشنت لانطلاق نهضة حقيقية للجهة الشرقية :

- وثيرة سريعة يعرفها ورش إنجاز الطريق السيار فاس-وجدة ؛
- ابتداء من 2008، خط السكك الحديدية يربط الناظور ببقية الشبكة الوطنية ؛
- كلية الطب تفتح أبوابها ابتداء من هذه السنة مع انطلاق أشغال تهيئ المركز الصحي الجامعي ؛
- الناظور تتموضع كمدينة متوسطية من خلال إعادة التأهيل الحضري والبرنامج الطموح لإعداد المارشيكا ؛
- الطريق الإلتفافية المتوسطية ترى النور بالجهة ؛
- مشاريع مهيكلة عدة ستعمل على تنشيط جنوب الجهة ؛
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تعكس روح التضامن الفعلي للأمة من خلال عدد كبير من برامج القرب.

ويتابع أبناء الجهة المقيمين بالخارج هذا الإزدهار باهتمام كبير.

الولاية، العمالة، الأقاليم، المجالس والمنتخبون، القطاع الخاص، الجامعة، المجتمع المدني... كل الفعاليات الحية بالجهة تتجند وكلها عزيمة لتحقيق أهداف المبادرة الملكية.

2003 - 2008، 5 سنوات من العمل الجاد المبني أساسا على خطاب برؤية واعدة.

وكالة الجهة الشرقية

www.oriental.ma

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية : 12 000 مشروع للقرب ستخضع للتقييم خلال سنة 2008

عزيز داداس
عامل، المنسق الوطني للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

لقد عبأت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بصورة قوية عبر المملكة : فاعلون عديدون واستثمارات ضخمة عليها أن تكون فعالة. ثقافة النتائج حاضرة.

منذ إعطاء انطلاقتها من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، اجتازت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مراحل كبيرة باستهداف أزيد من 3 000 000 شخصا عبر أزيد من 12 000 مشروع مبرمج.

وهذه المبادرة النبيلة التي ترتكز على معطيات موضوعية تهم الإشكالية الإجتماعية، ترجمت في برامج ومشاريع مندمجة وملموسة على شكل مشروعين وطنيين يهمان مجموع عمالات وأقاليم المملكة وبرنامجين هادفين ترابيا، يهمان الـ 403 جماعة قروية و264 حيا حضريا. وقد سمحت المبادرة المبنية على المشاركة، والتضامن والشراكة بفضل الرغبة في الإنصات والتشاور مع مجموع القوى الحية للأمة وعلى اعتماد مقاربات تعاقدية وتشاركية، بانخراط والتزام النسيج الجمعوي والسكان في للمشاريع الملموسة لهذه المبادرة. ويتم ترسيخ القيم الذاتية للمبادرة بتفعيل استراتيجيتين: استراتيجية التكوين وتعزيز القدرات، واستراتيجية التواصل والقرب.

ومنذ انطلاقها وإلى يومنا هذا، استفاد من مخططات تكوين خاصة أكثر من 18 000 فاعل يمثلون المنتخبين والأنسجة الجمعوية، وأطر الإدارة، وأجهزة الحكامة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ويستمر حاليا مجهود التعبئة حول هذه المبادرة استجابة للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة، نصره الله، وكذا لانتظارات السكان.

ويتجسد هذه المجهود أكثر بوضع قاعدة لالتقائية السياسات العمومية القطاعية والتي مكنت من الانطلاق في 5 200 مشروعا تدخل ضمن المشاريع القروية والحضرية للمبادرة،والمبرمجة بمساهمة مالية للوزارات والمؤسسات العمومية تناهز مبلغ 3,3 مليار درهم، والتي انطلق تفعيلها في بداية 2008. وقد تم وضع تقييم في وسط المسير مبني على مختلف الآليات المتعلقة بهذا الجانب، وذلك حتى تستجيب كل المشاريع التي يتم تفعيلها في إطار هذه المبادرة للتوجيهات الملكية التي أكدت على تقييم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية خلال سنة 2008 «... وتشبعا منا بثقافة التقويم والمحاسبة لكل الفاعلين في قيامهم بمسؤولياتهم التي نحرص على ترسيخها في تدبير الشأن العام، فإننا نحدد مدة السنوات الثلاث المقبلة كموعد لتقييم نتائج هذه المبادرة الجديدة وما ستفرزه من تغيير ملموس في حياة المواطنين...» (مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجه في 18 ماي 2005).

12 000 مشروعا رأى النور سنة 2008

المرصد الوطني للتنمية البشرية

محمد الصوافي
الكاتب العام للمرصد الوطني للتنمية البشرية

يعد المرصد الوطني للتنمية البشرية بمثابة المظهر لوضعية التنمية البشرية بالمغرب، وأيضا كقوة اقتراح وتقدم. فهو مدعو إذا بالخصوص إلى متابعة انتشار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. حصيلة وآفاق من منظومة الديمومة والقرب.

ما هو دور المرصد الوطني للتنمية البشرية في إنعاش التنمية البشرية على الصعيد الوطني والجهوي ؟

لقد تم إحداث المرصد ومجلسه في دجنبر 2006 في خضم المشاريع الكبرى المتنوعة جدا (الإقتصادية، السياسية، والإجتماعية وعلى رأسها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) التي يوجد المغرب مسرحا لها خلال العقد الحالي. والمهمة الموكلة لهذا المرصد ثلاثية :

1- إبراز تطور التنمية البشرية للبلاد على الصعيد المجالي بأكبر دقة ممكنة، وإظهار التطورات والنقائص والإعوجاجات ؛
2- تحليل وتقييم العمل العمومي في مجال التنمية البشرية، وانطلاقا من ذلك تشخيص الصعوبات واقتراح تحسينات ؛
3- تتبع عمل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وقياس انتشارها وتقييم التغييرات التي أدخلتها على شكل نتائج في ممارسة العمل العمومي، وإبراز المشاكل المطروحة واقتراح تعديلات إن اقتضى الحال.

لذا، فإن هذه الأهداف الثلاثة تجعل من المرصد أولا هيئة للتقييم واليقظة أكثر منها للتدخل، إلا أن هذا الجهاز يعتزم كما يدل على ذلك مخطط عمله المتعدد السنوات (2008-2010)، أن يجعل من الدفاع والتحسيس لدى الفاعلين الوطنيين والجهويين مرتكزا للانشطة والتظاهرات التي يعتزم القيام بها مستقبلا.

لقد انتهى المرصد الوطني للتنمية البشرية على التو من تقريره الأول حول التنمية البشرية بالمغرب، ما هي أبرز الخلاصات ؟

لقد انكب المرصد خلال 2007، السنة الأولى من وجوده، إلى جانب وضع الهياكل التنظيمية وتحديد مخطط عمله الثلاثي، على إعطاء الإنطلاقة لمجموعة من الخبرات تهم

نموذج لمشروع انطلق في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

بشكل أولوي جانبين، بناء أدوات لتحليل وتتبع مؤشرات التنمية البشرية وإنجاز استثمارات مرتكزة على حقول ثلاثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية :

- تمثل المبادرة ؛
- سير آليات المشاركة ؛
- التجربة المعاشة للإلتقائية في الميدان.

وهذه الأشغال جارية والنتائج الأولى سوف تزود التقرير الأول الذي يعتزم المرصد إعداده خلال هذه السنة. وفي نفس السياق، يعد حاليا الآلية التقنية التي سيقاد عليها التقييم الأول لوقع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم البرنامج الإستعجالي 2005-2010. وهذا التقييم لم يكن ليتم قبل هذا التاريخ، ليس فقط لأن العناصر الأساسية كان ينبغي أن يعاد بناءها، بل أيضا وأساسا لأن آثار المشاريع، اعتبارا لطبعها، لا يمكن تمثيلها بشكل مقبول إلا على المدى المتوسط.

ما هي التوصيات، في هذه المرحلة من التجربة المغربية في مجال التنمية البشرية، التي قد يكون من شأنها تحسين تنمية القرب بارتباط مع التنمية المستدامة؟ أي إضاءة بالنسبة لربط أكبر بمجال ترابي في ميدان التنمية البشرية ؟

لقد شخص تقرير الخمسينية ضعف التنمية البشرية كأهم مشكل للبلاد. وقد أثبت بأن رهانات المستقبل تكمن في حل القضايا الحاسمة المرتبطة بالمعرفة، وبالصحة، وبالفقر وبالإقصاء. وأن العجز المسجل فيها ناتج في نسبة كبيرة منه من ضعف بنيوي لفعالية العمل العمومي في هذه المجالات. والخصاص ليس محددا في هذه النقطة أو تلك من المنظومة، بل إنه منظوماتي.

وهذا أصبح يشكل إحدى التحديات الكبرى التي نواجهها. وفي مواجهة رهان من هذا الحجم،حددت الخطابات الملكية، وخاصة الخطاب المتعلق بالمفهوم الجديد للسلطة ولانطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية القواعد والتوجيهات الأساسية التي ينبغي أن تعتمد في معالجة هذه التحديات والتي تهم في نفس الوقت التصور والمنهج.

تسهيل الإدماج بواسطة التكوين

التصور : لأن التنمية البشرية تحيل قبل كل شيء إلى مقاربة مشاكل مجتمع، فهو يجب أن يرتكز على منطق مزدوج للقرب وعلى دينامية العمل الجماعي. هذا يعني أنه ينبغي العمل على قاعدة ترابية مع القدرة على بلورة مشاريع ناجعة بالنسبة للأعمال التي نعتزم القيام بها. مشاريع ليست تطبيقا لنموذج متكامل، ثابت وغير متغير، بل مشاريع تتكيف مع خصوصيات هذه المجالات الترابية حول تصور مشترك لحامليها. ويمكن القول في هذا الإتجاه بأن التنمية البشرية هي حقا مشكل متعلق بتشجيع طريقة جديدة لتدبير العلاقات بين القوة العمومية والحكامة المحلية.

المنهج: علينا أن نحدث قطيعة ابستيمولوجية تامة مع الماضي التقنوقراطي الثقيل الذي ميز مقارباتنا. إن التنمية البشرية ستكون تشاركية أو لن تكون. ينبغي على كل واحد منا أن يتقبل مفاهيم الشراكة، والإندماج، واللامركزية، والتفويض، إلخ. لكن وراء كل هذه العبارات الرائجة، هناك مشكل بسيط ويتعلق بالموقف الذي علينا أن نتخذه في مواجهة المجتمع عموما والمجتمعات القروية خصوصا.

علينا أن نقبل بأن هذه المجتمعات تحمل مهارات ضاربة في عمق التاريخ والتي لا تتعلق بماضي بائد، بل ينبغي أن تدمج في البحث عن الحلول الحالية. إنها حاملة لسلوكات متميزة وممارسات تضامنية حقيقية التي من المحتمل أن تكون أساسا للمجهود الذي ينبغي بذله اليوم. لن نأتي لنعمل مكانهم، لكن لندعم استراتيجية عملهم. ولذا، فإن القرب بناء محلي لإحكام القرار العمومي.

ففي مفترق هذين المطلبين، تتواجد، من جهة، إشكالية التنمية البشرية، وان اجتيازها، من جهة أخرى، هو ما تدعو إليه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كل مكونات المجتمع لبناء مشروع جماعي للمستقبل.

مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإن النسيج الجمعوي يسجل نموا قويا كمحاور لا مناص منه

زهرة الزاوي
رئيسة جمعية وجدة عين غزال 2000

إن المؤلف في موقع متميز لمعاينة المكانة والدور المخولين للجمعيات العاملة في الميدان. فبين الاعتراف و رفع الكفاءات، فإن الجمعيات تحتل مكانة جديدة في الثقل المتزايد للمجتمع المدني. صورة لديمقراطية تشاركية تتحرك.

إنه لمن نافلة القول أن المغرب عرف في السنوات الأخيرة ديناميكية تنموية هي في نفس الوقت نتيجة وسبب تطور اجتماعي واضح. وهذا التطور الإيجابي عموما، رغم نقط ضعفه الذاتية، فهو يعرف بطأ، كي لا نقول مهددا من طرف بعض العوامل. حقيقة، إن مقاومة التغيير هي في حد ذاتها طبيعية. وقد تكون في بعض الحالات أساسية لأنها ايديولوجية. إلا أنه، وهذا هو الحال غالبا، فان هذه المقاومات هي فقط نتيجة إما نقص في التحكم، في الوضوح أو في التنفيذ، هذا في حالة ما إذا كانت الإستراتيجية محددة بشكل واضح، وإما نتائج الصعوبات التي يجدها الفاعل في التموقع أو موقعة النشاط الذي يقوم به، بالنسبة لنظرة شمولية. هذان الصنفان من الأسباب يبرزان بشكل واضح الإشكالية التالية :

- كيف نحيي المعنى والإلتزام الوطنيين للساكنة ؟
- وبشكل خاص، ما هي أدوار العمل الجمعوي في التوجه ؟

إن الكلمة القفل التي تميز دور هذه البنيات الوسيطة بامتياز هي القرب. وبالفعل، فمن المتعارف عليه عموما أن التجهيزات الكبرى لا بديل عنها لكل استراتيجية تنموية. إلا أنه بالنظر لحجمها، وطريقة تفعيلها وكذا تسييرها، فهي لا تبلغ جيوب الهشاشة والفقر، وهي جيوب صغيرة جدا في بعض الحالات، ولكن آثارها قد تكون مدمرة. والتعرض لهذه الجيوب يفترض ميكانيزمات من حجم بشري، ومقاربات تشاورية وطرق تسييرية لينة بما فيه الكفاية. وربما في هذا المستوى تبرز القيمة المضافة للجمعيات.

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلن عنها صاحب الجلالة في ماي٢٠٠٥ ، والتي تعتبر ثروة ثقافية في محاربة الفقر والهشاشة، تستهدف الفئات الأكثر حاجة جعل منها أولى أسبقياته. والهدف كان يركز على إحياء المجتمع المدني، وعلى بناء مجتمع متضامن، مسئول وحاملة للآمال ولتصالح أو إعادة تصالح مع المؤسسات، مبني على اتفاق واسع ومجدد بين الإدارة، والجماعات المحلية والجمعيات.

إن الهدف، إضافة إلى تشاور الفاعلين الرئيسيين للتنمية المحلية، يتمثل في تقليص الهوة، التي كانت تتعمق بين الإدارة والمواطن.

إن فلسفة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي أولا، وهذا الأمر جديد، موقف ومنهج. لكن المسألة لا تنحصر في ذلك. فهي تقدم أيضا إجابات حول ميكانيزمات التنفيذ. وإذا بحثنا عن قرب في التركيبة المرغوبة بالنسبة للمكاتب المحلية والإقليمية والجهوية، فإن التوزيع المتساوي بين الإدارات والجماعات المحلية والجمعيات، نجد مستوى أول لهذا القرب. والمستويين الأولين، الغير المكن بلوغهما عموما، والذين يظهران في بعض الحالات شيء من التعالي، تعترف و تقبل النسيج الجمعوي، إما كند أو على الأقل كمتشارك.

إن تعلم العمل المشترك ليس بالأمر الهين: إدارة متعودة قليلا على الاقتسام وتقديم الحساب.

والتوجس المبرر أو لا للمنتخبين السياسيين اتجاه الجمعيات والموقف المطالب وغير البناء بشكل منهجي لعدد كبير من المنتخبين الجمعويين.

وعلينا أن نعترف، من باب الموضوعية، بان النسيج الجمعوي، الشاب عموما، القليل الخبرة والذي لا يتوفر على وسائل كبيرة، لم يكن له الاستعداد المهني المناسب.

وإن التأهيل الضروري لهذا النسيج ينبغي أن يبدأ انطلاقا من هذه النواقص. وبتمسكه برفع وتعزيز قدرات المنتخبين الجمعويين في كل الميادين، هؤلاء المنتخبين الذين لم يزدادوا سواسية، والذين ليست لهم نظرة واضحة تندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية والدولية، يبقى مع ذلك هاما اعتبار هذا القطاع من الوسطاء المتطوعين الذي يأتي لمساعدة النساء والشباب والمسنين، ويرمي إلى إقامة صلات بين أعضاء الجماعة وتسهيل التواصل وتعزيز الاستماع للجميع.
ومن جهة أخرى، يحق لنا أن نضع العديد من الأسئلة :

- من يقوم محليا مقام الدولة ؟
- أليس هذا هو دور الجماعات المحلية ؟
- أليس من الممكن إقحام الوسط السياسي، المدينة، الجهة، المجلس الإقليمي ؟
- أليس من واجبهم أن يحلوا محل الدولة لدعم جهود المجتمع بدعم هذه الحلقة من القرب التي هي الجمعيات ؟
- أليس مرخص لنا مخاطبة عالم المقاولة وإحياء روح الوطنية فيه ؟
- الم يحن الوقت لتعبئة كل هؤلاء الفاعلين– المنمين لتحمل مسؤولياتهم اتجاه الجميع ؟

إن قراءة ميزانية الجماعات المحلية والنسبة الحقيرة المخصصة لدعم الجمعيات، إن اعتبرنا أنها تمنح بشكل شفاف، لا تبعث على التفاؤل...
وهذه المبادرات المحلية، رغم تواضعها، تلعب دورها في الميدان، وتساهم في التقدم الاجتماعي الذي لا يمكن أن يكون مستداما إلا إذا نتج عن نشاط متعدد، وإلا إذا أخذ جذوره من ضمير ومسؤولية كل واحد. وإذا كان هناك درس ينبغي استخلاصه لتحقيق نمو القرب هذا، هو أن يتم التركيز على مفهوم المجتمع المدني الذي ينفخ روحا جديدة في النقاش السياسي واعتبار العمل المحقق من طرف رجال الميدان اللذين يضلون مرتبطين بشكل وثيق بحياة المواطنين ولهم القدرة في تسهيل انخراط الساكنة، بحرية وبشكل تام، في الشأن العام. لكن هذا الدور يضل مع الأسف مهددا في غياب وسائل مادية وموارد مالية مستقرة. ويجدر اقتراح إصلاح ينكب على قضية المجتمع المدني، ودوره الوسيط بين الدولة والمؤسسات، لأن المجتمع المدني الديمقراطي وحده يمكنه أن يساند دولة ديمقراطية...والعكس صحيح.

مقرات جمعية وجدة عين غزال 2000

وجدة عين غزال 2000 – جمعية ذات غاية غير نفعية أحدثت في 24 أبريل 2000

تقدم الجمعية خدماتها في ميدان التكفل بالمساواة في النوع وتحدد كهدف المساهمة في وضع نظام إعادة التوزيع الديمقراطي بعمليات ملموسة تستهدف :

- النساء، بأطفال أو بدون أطفال، في وضعية قطيعة اجتماعية ؛
- النساء ضحايا عنف مبني على النوع ؛
- الأمهات العازبات اللواتي يرفضهن كل المجتمع واللواتي فقدن كل معنى لعمل ذي منفعة عمومية.

ينجز هذا العمل في مكان مختص للإستقبال والإستماع وتوجيه النساء في وضعية مخاطر. وقد سمي مركز اجتماعي للمرأة، ووضع في إطار شراكة مع مؤسسة محمد الخامس التي شيدت وجهزت هذا المركز الذي تبلغ مساحته 300 متر مربع على أرض وفرتها جماعة وجدة. وهو يقع في حي ضهار المحلة لازاريت – وجدة، وقام بتدشينه صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوم 28 أكتوبر 2004.

ويقترح المركز الإجتماعي للمرأة إيواءا استعجاليا لمدة شهر إلى أربعة أشهر حسب وضعية المرأة. وهو يستقبل أربعين أما وطفلا. وهو يأوي منذ مارس 2008 شباكا للمرأة في إطار شراكة مع برنامج أرت–كولد (برنامج الأمم المتحدة للتنمية) وشركائه (التعاون اللامركزي. ويتكفل بمركز الإستماع صندوق الأمم المتحدة للطفولة وشركاؤه (وزارة التنمية الإجتماعية).

أرتميس
وجهة نظر محترف

رضا لمريني
رئيس إنماء ورئيس الفدرالية الوطنية
لجمعيات القروض الصغرى

بالمغرب، انتقلت القروض الصغرى بسرعة كبيرة من نشاط ريادي بمبادرة من مناضلين إلى مرحلة ممارسة مقننة ويحميها القانون في النهاية. ويعرف هذا القطاع الذي تنشطه فدرالية تتمتع بحيوية ازدهارا كبيرا. الحصيلة والآفاق.

منذ أكثر من عشر سنوات، تعرف القروض الصغرى ازدهارا حقيقيا بالمغرب الذي أصبح رائدا في هذا المجال في العالم العربي والقارة الإفريقية. كيف تفسرون هذا النجاح؟ كيف يقاس في الميدان، بعدد الزبائن، بمناصب الشغل، بنسبة السداد ؟

إن كلمة نجاح تحيل على نتيجة قياسية استثنائية، بل غير مسبوقة. الأفضل بالنسبة لي أن أقول بأن القروض الصغرى بالمغرب عرفت تطورا متميزا يجعل منها اليوم موضوع دراسة. وهكذا وفي هذه الفترة، يقوم وفد من الفاعلين والمقررين من مستوى رفيع من المالية الصغرى المصرية بزيارة دراسية للمغرب تنظمها الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى قصد التعرف على المالية الصغرى الوطنية واستخلاص الدروس التي من شأنها تطوير ظروف عملها.

إن تطور القروض الصغرى يرجع في الأصل إلى رواد التسعينيات الذين آمنوا بالقروض الصغرى في وقت كانت كلمة «فقر» من الطابوهات، وفي وقت لم يكن أحد يفكر بأن مبلغا زهيدا كمبلغ 500 درهم بإمكانه أن يغير ظروف عيش الساكنة المحرومة. وحيث أن هؤلاء الرواد كانوا يمتهنون السلف، وهو نشاط مقنن بالمغرب، فقد ركبوا مخاطر كبرى حينما بدءوا يعملون على هامش القانون.

وبعد ذلك، فإن مثالهم أعطى الإنطلاقة لحركة وحدت طاقات ومقرضين قاموا بمساعدتها. وقد شجعت هذه التجارب الأولى المقرضين، فتدخلوا بعد ذلك بأدوات قوية جدا وكانوا مصدر إحداث جمعيات جديدة تتوفر على وسائل ضخمة.

وقد لعبت السلطات العمومية أيضا دورا هاما منذ 1997، بحيث استبقت الحركة وأصدرت القانون رقم 18-97 الذي يقنن نشاط القروض الصغرى.

في ذلك الحين، كنا جمعيات للتنمية المحلية بعدة اهتمامات، ومنها القروض الصغرى. وقد فرض القانون على جمعياتنا التخصص، مرغمة إياها على الإنفصال عن هذا النشاط الفتي وإحداث هيئات مهتمة كلية بنشاط القرض الصغير. وعبر ضرورة توفير الشكل الجمعوي، وتوازن الحسابات، وإعداد تقارير الإفتحاصات، فإن السلطات العمومية، عبر القانون 18-97، دفعت بهذا القطاع إلى أن يتطور في ظروف من الصرامة والشفافية. تضاف إلى هذا ضرورة الإستمرارية بعد 5 سنوات، وإلا سحبت الرخصة، فتفهمون أن المشروع كان أيضا مهتما بضمان استمرارية هذه المؤسسات الجديدة.

إن إحداث الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى سنة 2001، شكلت محركا لازدهار هذا النشاط. وبالفعل، فإن هذه الفدرالية إطارعملت فيه الجمعيات مجتمعة للسير بالأوراش الكبرى وبلوغ إنجازات ملموسة. ومن جانب آخر، فإن المساهمة المالية للسلطات العمومية، عبر صندوق الحسن الثاني، مكنت هذا القطاع من تسجيل انجازات هامة.

تزاول القروض الصغرى بالمغرب من طرف جمعيات القروض الصغرى. هل تظنون ان الشكل الجمعوي بمفهوم قانون 15 نونبر 1958 المتعلق بالجمعيات ملائم بشكل كافي لهذا النشاط ؟

في ميدان القروض الصغرى، نلاحظ عبر العالم عدة أشكال من التدخلات: جمعيات، شركات تجارية، أبناك...، هل يوجد نموذج أفضل من غيره؟ كل شيء حسب الوضع والظروف. في المغرب القانون 18-97 رجح الشكل الجمعوي سعيا منه للحفاظ على الدور الإجتماعي البالغ للقروض الصغرى. وقد تبين لحد الساعة أن هذا الشكل ملائم بشكل كافي لجل المتدخلين بالقطاع.

إن بعض الفاعلين يقومون بإعانة من

طرف مقرضين ومنظمات دولية، بإنجاز دراسات وبدل مساعي وتدخلات لإقناع هيئات الضبط والإشراف بجدوى التطور المؤسساتي القريب من الشركة التجارية أو البنك، مبرزين ذلك بأنه سوف يمكن من تعبئة أكثر سهولة وأكثر نجاعة للمواد المالية بالمقارنة مع الشكل الجمعوي. وإذا كان هذا التفكير له مبرره في المطلق، فإن مسألة الولوج إلى الموارد المالية لم تعد بنفس الحدة التي كانت عليها في السنوات الماضية.

ففي فترة تشهد شحا، إن لم نقل نفاذا في الدعومات المالية، فإن جمعيات القروض الصغرى، وحتى التي تعتبر لحد الساعة دون جاذبية من طرف القطاع البنكي، أصبحت تجد الآن أحذية على مقاسها. ومن جانب آخر، فإن الإحداث الحديث لصندوق إعادة التمويل «جايدة»، وهو مشروع قدمته الفيدرالية ووافق عليه بدون تحفظ صندوق الإيداع والتدبير، ولقي دعما قويا من قبل السلطات العمومية، وتم تجسيده مع الشركاء الدوليين للصندوق يفتح أفاقا للتمويل غير مسبوقة للجمعيات المغربية للقروض الصغرى.

لكل هذه الأسباب، وإذا كان بالإمكان فهم الجهود التي تسعى إلى استكشاف أشكال مؤسساتية جديدة، فإن الشكل الجمعوي لا يشكل بالنسبة لي مشكلا، ومسألة التطور المؤسساتي ليست في جدول أعمال جمعيتنا إنماء.

في المقابل، وإذا كان الولوج إلى الموارد المالية يتم بشكل أفضل الآن، فإننا نلاحظ بروز مشاكل كبرى على صعيد الحكامة والتي من شأن شكل قانوني قريب من الشركات التجارية أن تجد حلا، بحيث يمكن من إحلال عقاب مناسب وفوري لكل حكامة سيئة، ودور المساهمين يتمثل في الحراسة والمراقبة عن قرب لطريقة استعمال أموالهم.

لا شيء اليوم في تشريع الشكل الجمعوي يمكن من ضمان احترام قوانين الحكامة الجيدة والخشية كبيرة في أن تنمو بعض السلوكات الشاذة. حالات تمت فيها السيطرة على الجمعية العامة والمجلس الإداري من طرف مكتب مسير قوي، أو تطاول لمجلس إداري على صلاحيات المكتب التنفيذي أو حالات أخرى لسيطرة رئيس قوي على مجلس الإدارة. وكل هذه الإنحرافات يمكن أن تمس شرعية القرارات التي تلزم الجمعية اتجاه محيطها. بل الأدهى، يخشى أن تؤدي اختيارات استراتيجية إلى نتائج يصعب قياسها، ولكن يستحيل تحديد الجهاز المسؤول المسؤوليات فيها بدقة.

وفي مواجهة أسئلة الحكامة هذه، أصبح لزاما القيام بإصلاح مؤسساتي لكي ندخل مزيدا من الإنضباط لحكامة الجمعيات، ونضع حواجز واقية، ونحدد بوضوح أدوار كل جهاز، ونحدد نطاق تدخل كل واحد منها ونحدد مسؤوليات كل طرف بشكل واضح.

ما هي التدابير المحفزة ذات الطابع القانوني والجبائي التي شجعت ازدهار القروض الصغرى بالمغرب ؟

لا أدري إن كانت هناك حقيقة تدابير تحفيزية لتشجيع ازدهار القروض الصغرى بالمغرب، لأنه كيفما كان الحال، فإن مناضلي الساعات الأولى كانوا عازمين على إعطاء الإنطلاقة لهذا النشاط. نحن لسنا ضمن منطق نشاط صناعي أو تجاري ترغب الدولة في تشجيعه. ومع ذلك، تنبغي الإشارة إلى أن السلطات العمومية أعفت جمعيات القروض الصغرى من الضريبة على القيمة المضافة خلال السنوات الخمس الأولى من الوجود ومددت هذا الإعفاء منذ 2006 لخمس سنوات إضافية، وهذا استثناء جدير بالإشارة في مذهب وزارة المالية، والذي تبرره الغاية الإجتماعية البالغة لجمعيات القروض الصغرى والرغبة في عدم إحداث ضغط لا فائدة منه في معاملات السلف لصالح المعوزين.

ابتداء من 1999، مكن قانون رقم 18-97 المنظم للقروض الصغرى من تأطير هذا القطاع للمرة الأولى. ما هي أهم فوائد هذا القانون ؟

لقد مكن قانون 18-97 أولا من تنظيم قطاع القروض الصغرى بوضع الشروط اللازمة لمزاولة هذا النشاط حيث ينبغي ان يتعلق الأمر بجمعية وأن تثبت قابليتها للإستمرار لمدة خمس سنوات.

القروض الصغرى تساهم في تنمية الأنشطة التقليدية

لكن الاحتياطات المتعلقة بهذه النقطة الأخيرة غير واضحة، حيث ان القانون يكتفي بالتهديد بسحب الرخصة في حالة لم تستطع الجمعية الإستمرار لمدة 5 سنوات. وقد كان من الأفضل، من أجل ضمان هذه الإستمرارية، اتخاذ تدابير حتى تستطيع الجمعيات التحليق بمجرد إنشاءها.

كما أرسى القانون ضمانات للشفافية والتسيير السليم مع ضرورة مسك محاسبة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة أنه بفضل جهود الفدرالية الوطنية للقروض الصغرى، خلال سنة 2004، أصبح قطاع القروض الصغرى يتوفر على مخطط محاسبي لجمعيات القروض الصغرى. ودائما من منطلق الصرامة المالية، تم تكليف بنك المغرب بواسطة القانون البنكي الجديد بالإشراف على جمعيات القروض الصغرى إسوة بما عليه الحال بالنسبة للمؤسسات البنكية.

ومن جهة أخرى، أسس القانون الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض والتي من بين أدوارها إعداد ميثاق الأخلاقيات وتنمية كل الخدمات ذات المصلحة العامة، ودور الناطق والمحاور الوحيد مع السلطات العمومية باسم القطاع..

أحدث قانون 18-97 الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى للسهر على احترام قواعد الأخلاقيات المتعلقة بهذا النشاط. ما هي أهم توجهاتها الإستراتيجية.؟ ما هي الحصيلة التي يمكنكم أن تضعوها لأنشطة الفدرالية وما هي المراحل المقبلة ؟

منذ إحداثها في 4 أكتوبر 2001، أعدت الفدرالية مخطط عمل جد غني يتوفر اليوم على إنجازات ساهمت في نهضة القطاع. وفي البداية، وضعت الفدرالية في 2004 المخطط المحاسبي لجمعيات القروض الصغرى. وهذا الإنجاز ينبغي تقديره ضمن محيط ما زال فيه العديد من القطاعات التي تتوفر على عقود من التواجد لا تتوفر بعد على مخطط محاسبي. إلا أن الفضل لا يعود فحسب للفدرالية، فهذا المخطط لم يكن ليرى النور لولا الدفعة الأولى والتأطير المتواصل لوزارة المالية. كما انه لم يكن ليرى النور لولا تعبئة هيئة الخبراء المحاسبين.

تحديث أنشطة القرب من أجل تحسين ظروف الساكنة المحلية

ومن جهة أخرى، وللاستجابة لحاجيات تمويل القطاع، تم إحداث صندوق لإعادة تمويل جمعيات القروض الصغرى بفضل المجهودات والكواليس والدراسات الأولية التي قامت بها الفدرالية. وقد مكن الإهتمام والدعم التلقائيين لصندوق الإيداع والتدبير وشركائه من القيام بالباقي. واليوم، فإن صندوق «جيدة» يمنح للجمعيات إمكانية تمويل مخطط تنميتها بكل هدوء. إنها دون شك إحدى الإنجازات المشهودة للقطاع، ودون شك مصدر فخر.

ومن جهة أخرى، فإن الفدرالية كانت مصدر العمل المشترك للجمعيات طوال سنة 2005 بمناسبة سنة القروض الصغرى. فبفضل العديد من الأنشطة التي اقترحتها الأمم المتحدة ونفذتها الجمعيات وفدراليتها، تميز المغرب خلال هذه السنة وحصل على «الجائزة الدولية للقروض الصغرى» من طرف هذه المنظمة.

كما أن الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الوسطى كانت الحاثة على تنظيم هذه الندوة الأولى للمالية الصغيرة، وهو الحدث الذي عرف نجاحا باهرا على الصعيدين الوطني والدولي. وقد استقطب هذا اللقاء، الذي نظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، والذي افتتح أشغاله السيد الوزير الأول، وشارك في أعماله العديد من الهيئات الوزارية، عددا استثنائيا من المشاركين تجاوز 450 شخصا طوال ثلاثة أيام، منهم جزء هام قدم من الخارج.

وأخيرا، فإن الفدرالية عملت على ان يكون قطاع القروض الصغرى اليوم شريكا للدولة عبر اتفاقية إطار لتنفيذ البرنامج الحكومي برسم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الموقعة يوم 15 دجنبر 2005 بين الوزير الأول والفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى أمام صاحب الجلالة، بغلاف مالي يبلغ 200 مليون درهم.

في 2004، بواسطة الظهير رقم 1-04-12، تم تعديل وتتميم القانون 18-97 بتوسيع القروض الصغرى لتمويل السكن بالنسبة للأشخاص الضعيفين اقتصاديا، ولإدخال الكهرباء ومد الماء الصاح للشرب لنفس هؤلاء الأشخاص. ما هي الإنجازات المحققة إلى غاية اليوم في هذا الميدان ؟ ألا يعتبر سقف 50 000 درهم عائقا لهذا النوع من المشاريع المكلفة أكثر بطبعها ؟

إن الإنجازات في هذا الميدان ملموسة. إن الجمعيات التي استثمرت في تمويل السكن تقدم منتوجات أثبتت مكانتها وتأتي لتعزيز عرض الخدمات المالية للساكنة المعوزة خارج إطار القروض الصغرى.

وإن تحديد سقف القروض الصغرى في 50 000 درهم قد يبدو غير كافي بالنظر لحاجيات السكان. لكن أليس هذا هو غاية القروض الصغرى ؟
وبمجرد أن يصبح الأمر متعلقا بمبالغ هامة، فنحن ندخل في مجال آخر، في منطق آخر ومهنة أخرى: منطق ومهنة البنك التقليدي. هل جمعيات القروض الصغرى بوسعها أن تضطلع بأنشطة بنكية ؟

إذا كان الأمر يتعلق بمحاربة الفقر وتقديم الوسائل المالية الأولية لساكنة لم تتمكن لحد الساعة من الولوج إلى الخدمات المالية للقطاع التقليدي، فإن الـ 50 000 درهم إذا تعتبر أكثر من كافية للحاجيات الأولية للمستفيدين. الآن، إذا كان هذا السقف يمكننا من تأطير وتتبع ومصاحبة المستفيدين إلى حدود 50 000 درهم، لكي نضعهم بعد ذلك بين أيدي النظام البنكي، فقد نكون قد قمنا بعملية الربط بين القطاعين وقمنا بها بصورة نافعة وفعالة.

في نفس السياق، ما رأيكم في توسيع القروض الصغرى لمنتوجات أخرى من المالية الصغيرة بالمغرب كالإدخار والتأمين مثلا ؟

ينبغي أن نميز بين مفهومين للقروض الصغرى والمالية الصغيرة. القروض الصغرى تتمثل في عملية تسليف واسترداد مبلغ من المال. بينما المالية الصغيرة فهي مجموع الخدمات المالية المقدمة للمعوزين، ومن بينها القروض الصغرى.

وبالفعل، فقد أبانت القروض الصغرى بأن شخصا دون ضمانة حقيقية، ولا مدخول قار، ولا ودون أي شيء ذي جاذبية بالنسبة للأبناك، بوسعه، رغم هذه المعيقات، استهلاك منتوجات مالية ومن الوفاء بالتزاماته. وهذه التدليل يفسر أننا أصبحنا نستكشف إمكانات أخرى ونقدم للمستفيدين خدمات في مجال التأمين، وفي مجال الادخار وتحويل الأموال.

لا نتحدث هنا إذا عن قروض صغرى، بل عن مالية صغيرة، لأن الأمر يتعلق بتشكيلة من مختلف الخدمات المالية المقدمة لهؤلاء الأشخاص المعوزين.
لذا، فإن الأمم المتحدة تنشط حاليا لإبراز منظومات مالية دائمة يمكن بواسطتها لمختلف مكونات السكان أن تجد الخدمات الملائمة لحاجياتها.

فالفائدة التي تمثلها المالية الصغيرة إذا بالنسبة للمغرب ضخمة، حيث أن 20% فقط من الساكنة المغربية تستفيد من الخدمات البنكية. فهذا النشاط هو الحل المثالي لـ 80% من الساكنة المتبقية. فمتى سترى النور ؟ إنها مسألة تطور ممارسات، وخبرات وعقليات. وهكذا، فبمجرد أن تبدءوا في الحديث عن الإدخار، فإنكم بحاجة إلى قواعد لعب أخرى.

ان ميكانيزمات القروض الصغرى في الواقع بسيطة : تقرضون مال المقرضين، ثم تستردونه، ثم تتحاسبون مع هؤلاء المقرضين. في المقابل، إذا قمتم بادخار، فعليكم أن تدبروا مال المدخرين الصغار وهو أمر أكثر تعقيدا ويتطلب احترام قواعد احتياطية معقدة. من هنا نتفهم حرص السلطات العمومية على عدم الخوض في مجالات جديدة دون اتخاذ الإحتياطات الاولية ودون التأكد قبل ذلك من صحة وقدرات هذا القطاع الشاب على التحكم في ميكانيزمات ذات وقع قوي على الجمهور. وهذا الأمر يلزمه الوقت، من بين ما يلزمه.

إن التشريع البنكي الجديد جعل على عاتق جمعيات القروض الصغرى عدة التزامات ذات طابع محاسبي. ما هو مضمون وأبعاد هذه التدابير ؟

تتعلق هذه التدابير لالتزامات بضمان التسيير الجيد لجمعيات القروض الصغرى. إلا أنه بغض النظر على الحسابات المتوازنة، وتغطية التحملات، ونسبة الإسترداد، الخ، فإن الأهم، اليوم هو أن نؤكد لأنفسنا بأننا لا زلنا مخلصين لمهمتنا عند الإنطلاقة. فالقروض الصغرى هي أولا وقبل كل شيء وسيلة وضعت رهن إشارة الأشخاص المعوزين لمساعدتهم على تحسين ظروف عيشهم بتمويل أنشطة مدرة للدخل. فإذا انحرفنا عن هذا الهدف، فإن كل نسب الإسترداد، وكل الإسهامات بملايين الدراهم، وكل الأرقام بآلاف المستفيدين لن تعني شيئا.

لو كان الناس الذين نمولهم يأخذون هذا المال لشراء مواد استهلاكية أو الإستدانة في جهة أخرى، للوفاء بالتزاماتهم، لكان الأمر خطيرا. في المطلق، إن هذا النوع من الممارسة يدخل ضمن التوجهات التي اختارتها مؤسسة القروض الصغرى بشكل إرادي. لكن في هذه الحالة ليس علينا أن نتحدث عن محاربة الفقر. لا ننسى أن القانون 18-97، سيما البند 6 منه، ينص بأن موضوع جمعية القروض الصغرى هو فقط توزيع القروض الصغرى، وتحدد القروض الصغرى في كونها كل قرض يمكن أشخاصا ضعافا اقتصاديا من إحداث أو تنمية نشاط إنتاجي أو خدماتي من أجل تأمين اندماجهم الإقتصادي.

هل ما زلنا مخلصين لدورنا ؟ هل نمارس القروض الصغرى حسب القواعد ؟ هل نحن بالقرب من هذه الساكنة التي هي في الحاجة إلينا، والتي ندعمها ونرافقها للخروج من الفقر بمساعدتها لخلق نشاط ذاتي إنتاجي أو خدماتي يأمن اندماجها الإقتصادي ؟

إنها الأسئلة الأساسية التي علينا أن نطرحها على أنفسنا، أكثر من دراسات الواقع التي تسعى إلى إثبات فائدة القروض الصغرى، علما بأنه لم يعد هناك شخص ينكر حقيقة القروض الصغرى. فهي واضحة كسطوع الشمس. والأمم المتحدة لم تعلن سنة 2005، سنة دولية للقروض الصغرى عبثا، كما لم تمنح جائزة نوبل للأستاذ محمد يونس اعتباطا.

السياحة بالواحات
اشراك كل الفاعلين الميدانيين

ريشارد فورني
رئيس جمعية أماكن للمبادرات والمبادلات شمال جنوب *L.I.E.N.S* فرنسا

إن مفهوم السياحة المتضامنة ينبغي أن يندرج ضمن نظرة للتنمية الاقتصادية ينخرط فيها كل الفاعلين. وغاية هذه السياحة هي تقييم مشاركة الساكنة المحلية مع المحافظة على الايكولوجيا والهوية الثقافية للبيئة المحيطة.

إن قطاع السياحة هو القطاع الأكثر حيوية في العالم (قبل قطاع البترول والسيارات)، وهو أول مشغل في كوكبنا (200 مليون شخص). ويعرف حاليا نموا آسيا. 702 مليون سائح سنة 2000، مليار سائح مرتقب سنة 2010 ، و1,6 مليار سائح في أفق 2020. وهذا الإزدهار يظهر بوضوح في الدول الصاعدة التي لم تستفد قط لحد الساعة من مداخيل هذه السوق. وهكذا، فإن دولا عديدة كالمغرب أصبحت تركز جزئا من استراتيجيتها التنموية على السياحة.

والمداخيل السياحية إذا وزعت بشكل عادل، يمكن أن تشكل محركا حقيقيا للتنمية بالنسبة للبلد بأكمله، بل وأيضا على المستوى المحلي بالنسبة للمناطق القروية التي ظلت مهمشة لفترة طويلة. والسياحة يمكن أن تمثل عاملا لتنمية القرب باستخدامها كدعامة لخلق وتشجيع العديد من الأنشطة الإقتصادية والثقافية على صعيد منطقة ما، شريطة اعتماد مقاربة ملائمة. لهذه الغاية، ينبغي تفضيل مقاربة «عقلانية» للسياحة تمكن من المحافظة على الموارد وأيضا على التماسك الإجتماعي لكي «ننجز الخيرات مجتمعين» على حد قول جون فيار (Jean VIARD).

إن السياحة نشاط خدمات التي يحتل المسافر – المستهلك في إنتاجها دورا لا يستهان به. فالسكان أنفسهم يكونون موضوع «استهلاك» كما الأمر بالنسبة لبيئة وثقافة البلدان المستقبلة. وهذه الوضعية تحدث منافسات ونزاعات من شأنها أن تعيد النظر في القيم الإجتماعية المحلية المواجهة بين عالمين. على السياحة أن تحافظ بدون تحفظ على الحق في السفر للأجيال القادمة وحقها في اكتشاف كوكب مختلف طبيعيا وثقافيا، يتعلق الأمر «بترك فضاء لما سيحبه أطفالنا» (جون فيار).

إن الكلمة واسعة لتحديد سياحة ذات حجم إنساني وتحسيس الفاعلين والمسافرين: «عقلاني، السياحة الإيكولوجية، أخلاقيات، مستدام، المغامرة...». إنه الفرصة لربط علاقات مباشرة بين رجال ونساء وثقافات مختلفة تمكن من المساهمة في بناء عالم أكثر تضامنا وفرصة السماح لسكان دول الإستقبال من إبراز ثقافتهم مع تأمين نموهم بشكل مستدام. إن ديمومة أي مشروع لا يمكن أن تتصور إلى متجدرة في تنمية اقتصادية متواصلة تؤطرها ثلاثية التنمية الإقتصادية «: متحملة على المدى الطويل، قابلة للحياة من الناحية الإقتصادية ومنصفة من الناحية الأخلاقية والإجتماعية بالنسبة للسكان المحليين».

ليس حجم المشروع هو الذي يحدد قيمه (لنخرج من الصيغ المسبقة التي لا تحملها إلى العمليات الصغرى). هناك حاليا مؤسسات للسفر العقلاني لها مقراتها وتقترح قائمة عريضة.

والمنتدى الدولي للسياحة المتضامنة (F.I.T.S) بمرسيليا في يناير 2008، حيث كنت منسقا لورشة «السياحة المتضامنة للواحات والصحاري» كان مؤشرا عن هذه الحيوية. والسياحة العقلانية كرافعة لتنمية اقتصادية مستدامة للمجالات القروية، والحضرية، وضواحي المدن بدأت تأخذ بعين الإعتبار في إطار التكوينات (مدارس المهندسين، الجامعات) والمقررين.

وبعيدا عن هذا المفهوم وعن أفكار المحاضرات هذه، يبقى الواقع الميداني أكثر تعقيدا. فالصعوبات يمكن أن تكون متعددة: قلة الوعي المحلي للمحافظة على التقاليد، والبيئة...، نقص انخراط الفاعلين المحليين (منتخبين لا يخبرون مواطنيهم حتى لو كانوا أصحاب المشروع أو لا يفون بالتزاماتهم التقنية...) نقص في النظرة على المدى البعيد وفي التحكم الشمولي

لتجنب القرارات الفوضوية المؤدية إلى قراءة مغلوطة للمشروع.
المجالات الترابية غنية بالنساء والرجال المتوفرين على سلوكات جيدة ومهارات فريدة في محيط غالبا محتفظ عليه. وهم يحملون تاريخا، وذاكرة «الذاكرة، مستقبل الماضي» (بول فاليري). بالنسبة للمجالات القروية، فإن التوفيق بين التقاليد والحداثة في احترام لكل منهما هو دون شك أحد مفاتيح النجاح.

من المفهوم إلى المشروع، تجربة فكيك، السياحة العقلانية في خدمة التنمية المحلية المستدامة

إنه أول مشروع للسياحة المستدامة بالجهة الشرقية: منذ عدة سنوات تعمل جمعية (أماكن للمبادرات والمبادلات شمال جنوب L.I.E.N.S فرنسا)، مع جماعة فكيك، والجمعيات وحاملي المشاريع في واحة فكيك. ومن وجهة نظر مسؤولي وكالة الجهة الشرقية التي تقدم لها دعما هاما، فإنه مشروع رائد بالنسبة للسياحة العقلانية ثمرة عمل هام للتشخيص شارك فيه مجموع الفاعلين المحليين.
يتمثل هذا المشروع في تأمين التنمية المستدامة لتراب فكيك عبر تنمية سياحة ذات جودة تؤمن تقييم الثقافة البربرية والعربية عبر تاريخها، وموروثها الثقافي والمبني مع تسهيل اللقاء والتبادل مع السكان المحليين في إطار من البساطة والأصالة.
ويعتمد هذا المشروع في منهجه على الجوانب التالية : الإرتكاز على مقاربة تشاركية مع عناية خاصة بالنوع، تشجيع الشراكة مع الفاعلين المحليين والإسهام في تنظيم الفاعلين والعمل في روح أخلاقية وتضامنية.
لقد أحدثت أماكن للمبادرات والمبادلات شمال جنوب المغرب (LIENS-Maroc إثر اتفاق شراكة غرضه تسهيل تنفيذ مشروع فكيك الذي بادرت به LIENS-France . وهما الإثنتان صاحبتا المشروع.
فكيك واحة في جنوب الجهة الشرقية بالقرب من الحدود الجزائرية–المغربية، تضم قصورها الستة ساكنة يبلغ تعدادها حوالي 12 000 نسمة (أغلبهم بربر)، وواحة نخيل شاسعة (190 000 شجرة). كما يعيش 4000 من الرحل بالصحراء بالقرب من الواحة.
ويرتكز المشروع على أربعة محاور :

المحور الأول : يطور عرضا للإيواء وبنية للإستقبال.
من أجل تطوير عرض للإيواء (حاليا جد محدود) ذي جودة في فكيك، من المزمع إقامة غرف ضيافة: غرف عند الساكنة ومأوى جماعي. وسيرتكز اختيار المنازل العشرين التي سوف تحتضن غرف الضيوف على المعايير التالية :

- القاطنون ينخرطون في روح المشروع، وهم في حاجة إلى دخل إضافي؛
- يتعلق الأمر ببناية تقليدية في وضعها الحالي ؛
- ترخيص مسلم من طرف «الأسرة» للمقيمين من أجل استعمال المنزل للمشروع.

ومن المقرر أن يصاحب المشروع كل عائلة من أجل إعداد غرفتين ومرافق صحية (دوش ومرحاض).
كما سيتم أيضا إعداد مأوى جماعي (يوفر 6 إلى 8 غرف). ومن بين خصائص هذه التجديدات الجمع بين القديم والحديث. وستستفيد مجموع البنيات قدر الإمكانيات من ولوجية لكل جمهور بما فيه الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة: وقد تم إنجاز خبرة في هذا الصدد. وتأخذ الإيكولوجيا في الإعتبار بواسطة تقنيات مقتصدة للماء والطاقة وكذا بالتحسيس بالمسائل البيئية.
وسيتم تأمين تجديد دور الضيافة جزئيا بواسطة الساكنين فيها وكذا في إطار شعبة اندماج/تكوين لفائدة الشباب والبالغين في حالة صعبة بالواحة (تعلم الحرف التقليدية للبناء: الطوب، والأسقف من سعف النخيل،...). وسيعبأ هذا التكوين حرفيي فكيك ومؤسسات جهوية (مكتب التكوين المهني، الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل) ومن أجل التعميم الداخلي، فإن مهندسين معماريين مصممين من منطقة هيرول (Hérault) سوف يقترحون بتشاور مع مختلف المهن الممثلة في فكيك خط اختراع عصري من الأثاث والأدوات والثوب.
وسيتم التفكير في التصاميم مع وانطلاقا من الروايات والموارد المحلية. وسيتم صنع كل المنتوجات التي تصمم في هذا الإطار في عين المكان من طرف الحرفيين والمتدربين (الحدادين، النجارين، نحاتي الحجر، النساجين، الطرازات، وغيرهم) وعند الرحل.

السياحة الثقافية، مجال قابل للتنمية

فـكـيـك هـي الـواحـة الأقـرب لأوروبـا

وسوف يقدم مسار الإختراع بتطوره إلى السكان على شكل معرض يظهر مختلف المراحل. وستساهم «الأسر» حاليا في تجديد الغرف. وسيتلقى «الآوون» تكوينا (الإستقبال، التسيير، النظافة، السلامة...).

وبهدف توسيع العرض السياحي، سيتم إعداد مركز للمؤتمرات بمعمار مندمج مع الواحة وذلك لكي يتسنى تنظيم ندوات واجتذاب زبائن على طول السنة.

المحور الثاني : تنمية عرض لنشاط اكتشاف الواحة ونواحيها.

إحداث وتهيئة مسالك اكتشافات لتقييم التراث الطبيعي (واحة النخيل) والمبني (القصور). ويتم إعداد ثلاث مسالك.

وبالنسبة للتشوير الخشبي، فقد قام بإنجازه تلامذة الثانوية المهنية المأطرين بمدرسهم (أكثر من 200، تقطيع، تمليس ودهن...). كما تم خلق صور رمزية من طرف تلامذة يسيرهم أستاذ في الفنون التشكيلية على شكل مسار صغير مع التزام: خلق أشكال منمنمة معبرة عن الثقافة المحلية (برج الحراسة، الجلابة، النخلة، مشط نفش الصوف، صومعة حجرية...). وضع عرض لاكتشاف الصحراء وحياة الرحل (تجوال، قضاء الليل تحت الخيام أو في مساكن صخرية).

المحور الثالث : المحافظة وتقييم الموروث والهوية المحلية

إحداث متحف إيكولوجي يعرض لحياة الواحة والصحراء في الماضي كما في الحاضر عبر مواضيع مختلفة (الصناعة التقليدية، تربية الحيوانات، الفلاحة، الرحل). في قاعات المتحف سوف يقوم الحرفيون بإظهار مهاراتهم، وسيتدخل المهندسون المعماريون المصممون في هذا المشروع لإبراز هذا التراث الذي يتوفر عليه المتحف ولتنظيم «المرور». ويشكل تكوين مجموعة من «أدوات» الحياة اليومية مرحلة هامة في إشعاع هذا المتحف الإيكولوجي.

المحور الرابع : تطوير الواحة وخصوصياتها وعرضها السياحي على الصعيدين الوطني والدولي :

- وضع نقطة استقبال وإعلام سياحي ؛
- إنجاز أدوات تواصلية حول العرض السياحي لفكيك؛
- وضع عناصر تشويرية.

المقاربة

يسعى المشروع إلى ضم كل الجهات المعنية بالتنمية على المستوى المحلي، وخاصة النساء، والشباب والعاطلون، والرحل، والجمعيات، والحرفيون...وتعتبر المحافظة على البيئة كذلك جانبا أساسيا للمشروع عبر إصلاح المنازل المعتمد على الإقتصاد في الماء والطاقة والتحسيس وتكوين السكان المحليين.

أماكن المبادرات والمبادلات شمال جنوب (LIENS) جمعية فرنسية من نوع قانون 1901، وهي تهدف إلى تشجيع مبادرات التنمية القروية والمستدامة في بلدان «الجنوب» بمصاحبة المجموعات المحلية في تنفيذ مشاريعها بتسهيل المبادلات الثقافية بين بلدان الشمال والجنوب على أسس أخلاقية ومتضامنة.

حكمة إفريقية :

إذا كان لدى كل أحد منا شيء وتبادلناه، فسيكون لدى كل واحد منا شيء.

إذا كان لدى كل أحد منا فكرة وتبادلناها، فسيكون لدى كل واحد منا فكرتان.

الطاقات المتجددة في خدمة التنمية الجهوية المستدامة

أمل حدوش
المديرة العامة لمركز تنمية الطاقات المتجددة

يوجد مركز تنمية الطاقات المتجددة في قمة الإستراتيجية الطاقية الوطنية الجديدة.
فنظرته الإستراتيجية تشمل تنمية قوية للعمل الجهوي عبر شركاء مناسبين لكل موقف.
ووكالة الجهة الشرقية تشارك في هذا العمل... بكل طاقاتها.

إن المغرب يتبع في تزويده الطاقي للواردات بواقع 97% . واستهلاكه من الطاقة التجارية يظل نسبيا ضعيفا (13,75 مليون طن مقابل بترول، أي حوالي 0,45 طن مقابل بترول/للفرد في السنة) وذلك رغم زيادة متواصلة نسبيا خلال السنوات الأخيرة (حوالي 5 % في المتوسط خلال الفترة 2002-2007). وقد أثقل ارتفاع الأسعار العالمية للبترول والفحم الحجري فاتورتنا الطاقية المقدرة بأكثر من 50 مليار درهم سنة 2007. ولمواجهة هذه الوضعية، قامت السلطات العمومية بوضع استراتيجية ترمي إلى ضمان تزويد أكيد وبأفضل كلفة وإلى تعميم الولوج إلى الطاقة لكل المواطنين، مع إدماج شروط المحافظة على البيئة، سيما عبر تشجيع التكنولوجيات الطاقية النظيفة وتلك المرتبطة بالطاقات المتجددة.

وفي هذا الوضع، فإن تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية تشكل محورا للإستراتيجية الطاقية الوطنية الجديدة التي ترتكز على :

- التزويد الدائم والمنتظم للبلاد بالمواد الطاقية ؛
- تنويع المصادر الطاقية ؛
- تعميم الولوج إلى الطاقة بأسعار تنافسية ؛
- تنمية الطاقات المتجددة وتعزيز النجاعة الطاقية ؛
- تعزيز الإستكشاف البترولي.

بإمكان الطاقات المتجددة أن :

- توفر تأمينا للتزويد، وتنويعا وتعبئة لموارد محلية مع المحافظة على البيئة ؛
- المساهمة في تعميم الولوج إلى الطاقة (الوسط القروي، الأحياء المحيطة بالمدن، المناطق المعزولة، إلخ) ؛
- خلق ديمانية اقتصادية وثروات (استثمارات، فرص شغل، أسواق،...) ؛
- تصبح فرصة حقيقية للتموقع الجهوي (خبرة لكن أيضا اندماج).

وفي هذا الإطار، فإن مركز تنمية الطاقات المتجددة، وهو مؤسسة عمومية مكلفة بتطوير الطاقات المتجددة وبالنجاعة الطاقية، يعمل في برامجه ومشاريعه على وضع إطار ملائم لبروز سوق دائمة للطاقات المتجددة بالمغرب. ويشمل نشاط المركز أيضا على تشجيع الإستثمارات الخاصة والشراكات. لذا، فمن مهماته تقييم الموارد، والتعرف على المواقع ذات الإمكانات، وتدعيم التنمية والملائمة التكنولوجية دون إغفال عمليات الترويج ونشرالمعلومات حول التكنولوجيات المتعلقة بالطاقات المتجددة.

ومن جهة أخرى، وبعلاقة بمستوى النضج الذي بلغته بعض شعب الطاقات المتجددة، وجه المركز عملياته نحو تركيب وقيادة مشاريع وبرامج من الحجم الوطني تبرز الروابط بين استعمال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية. ولمصاحبة مختلف البرامج المنطلقة في هذا الميدان، قام المركز بوضع هياكل ووسائل للتتبع، والتأطير، والتكوين والتنمية. كما يعمل المركز على :

- خلق مناخ أكثر ملائمة ؛
- نشر الموارد الوطنية ؛
- واستغلالها ؛
- مصاحبة الإستثمار ؛
- وضع المصالح المتعلقة بها.

وعلى صعيد آخر، فإن مركز تنمية الطاقات

الطاقة الشمسية تزخر بالميزات

المتجددة يولي أهمية كبيرة لإقامة شراكات على الصعيد الجهوي. فالجهة هي الفضاء الأكثر ملائمة لتنمية الطاقات المتجددة عبر الشعب الأكثر ملائمة لكل جهة مع ترجيح بروز خبرة محلية قادرة على تأطير وتسيير مختلف المشاريع المنفذة. ويتعلق الأمر أيضا بوضع هذه التنمية في إطار نموذج أكثر شمولية واندماجا يأخذ بعين الإعتبار قضايا التنمية المستدامة.

ومن جهة أخرى، فإن آفاق تأطير قانوني أكثر استهدافا يوجد قيد الإعداد، وتنظيم مؤسساتي أكثر ملائمة، وتحديد أهداف كمية مدققة، تمكن اليوم الطاقات المتجددة من أن تكون حاملة لعدة تعاونات وشراكات تجارية، بل وصناعية طموحة وخاصة على صعيد الجهات.

ومركز تنمية الطاقات المتجددة الذي من المزمع أن يعزز من الناحية المؤسساتية، يعد في هذا الإطار الشروط الضرورية من أجل انخراط أوسع على الصعيد الجهوي. ومن أجل عملياتية أكبر. وهناك عدة شراكات قيد التجسيد مع مختلف الجهات ووكالات التنمية، وخاصة وكالة تنمية الجهة الشرقية التي تقتسم مع المركز طموح جعل من المنطقة الشرقية منطقة رائدة في مجال الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة.

وهذه الشراكة تهم بالخصوص تقييم الموارد الطاقية الطبيعية بحجم كبير (ريحية، شمسية، طاقة عضوية) على صعيد الجهة، وتشجيع الإستثمار في قطاعات النشاط المرتبطة بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

كما ان هذه الشراكة ستمنح دعما لتنمية الخبرة المتعلقة بهذه الطاقات بالجهة، بتشجيع البحث والتنمية عبر تكوين قطب للكفاءات وخلق مقاولات طاقية بهدف مزدوج يمكن من تطوير خدمات القرب وخلق فرص الشغل.

مهام وخدمات
مركز تنمية الطاقات المتجددة

إن مركز تنمية الطاقات المتجددة مؤسسة عمومية أحدثت سنة 1982. وتتركز المهام الموكلة للمركز من طرف السلطات العمومية في المحاور الأساسية التالية :

- وضع تركيبات تقنية وتنظيمية تستجيب للحاجيات الطاقية للبلاد وإنجاز دراسات وعمليات توضيحية وتحسيسية بغاية التعريف بالطاقات المتجددة وإيضاح فائدتها التقنية، والإقتصادية، والإجتماعية والبيئية ؛
- تنمية الكفاءات البشرية بواسطة التكوين التقني.

رهانات تنمية الطاقات المتجددة بالمغرب

مصطفى التومي
مستشار لدى المديرية العامة لمركز تنمية الطاقات المتجددة

للرفع من الإنتاج الطاقي الوطني لمستوى الموارد الكامنة الهامة جدا للمملكة، يعمل مركز تنمية الطاقات المتجددة على جميع الواجهات. إن عمله يهم طبعا التكنولوجيات، لكن أيضا العوامل الظرفية لتشجيع وتسهيل ومصاحبة تنمية الطاقات المتجددة.

إن الطاقات المتجددة تساهم اليوم بنسبة 4% في الحصيلة الطاقية الوطنية (دون احتساب الكتلة الحية)، كما أنها تساهم في 10% من إنتاج الطاقة الكهربائية بفضل المجهود الهام لتعبئة المورد المائي وكذا مجهود إقامة أولى الحقول الريحية.

وعلما بأن المغرب بتوفر على موارد طاقية متجددة هامة: ريحية، شمسية، كتلة حية، مائية (انظر الجدول أدناه)، فإن السلطات العمومية تعتبرأنه من اللازم رسملة وتدعيم الجهود المبذولة في قطاع الطاقات المتجددة عبر تفعيل البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية. وهذا البرنامج يرمي إلى رفع مساهمة الطاقات المتجددة إلى 10% من الحصيلة الطاقية الإجمالية و20% من الحصيلة الكهربائية في أفق 2012.

وهذا المشروع يشكل أيضا مشروعا مندمجا لتنمية الطاقات المتجددة يشمل المكونات التالية :

- الإنجازات المزمع إنجازها في أفق 2012 في مجال تجهيزات الكهرباء الصناعية: 1000 ميكاواط (ريحي وشمسي) ؛
- أهداف بالنسبة لمكون الكهربة القروية اللامركزية بغية تحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية وخلق الشروط اللازمة للتنمية الإقتصادية (150 000 مسكن قروي وتجهيزات مرتبطة: مساجد، مدارس، وحدات صحية) ؛
- أهداف للنجاعة الطاقية وتحسين نسبة الإستهلاك في مختلف القطاعات (15% في أفق 2020) ؛
- أهداف على المستوى المؤسساتي عبر إحداث إطار قانوني ملائم مخصص للطاقات المتجددة وللنجاعة الطاقية يمكن من تشجيع الرساميل الوطنية والدولية للإستثمار في القطاع ؛
- تعزيز الدور الإستراتيجي والعملياتي للمركز بتحويله إلى وكالة وطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية ؛
- تنفيذ عمليات مرافقة وتتبع من أجل ضمان نجاح إنجاز هذا البرنامج في أحسن الظروف.

وعلى صعيد آخر، ينبغي التأكيد في هذا الصدد بأن هذا البرنامج من شأنه أن يشكل حافزا لديناميكية جديدة لصالح قطاع الطاقة بـ :

- استثمارات جديدة تبلغ حوالي 30 مليار درهم ؛
- إحداث أكثر من 22 000 منصب شغل قار؛
- تجنب إصدار 18 مليون طن من الكربون سنويا.

برامج ومشاريع طموحة

إن المغرب، وعيا منه بالفرصة التي تمنحها الطاقات المتجددة، وجه سياسته الطاقية نحو تنويع واسع لمصادر التزويد واستعمال

إمكانات الطاقات المتجددة بالميكاواط أو متر مربع

بالميكاواط أو متر مربع	الإمكانات القابلة للإنجاز في 2012	الإمكانات القابلة للإنجاز في 2020
الريحي	1 060	3 260 إلى 8 700
الفتوفلتائي	80	2 000
النظام الشمسي بالتركيز	180	800
المصادر الطاقية من أصل عضوي	300	1 400
المجموع	1 620	7 460 MW إلى 12 900 MW
الطاقات الشمسية ذات الحرارة المنخفضة	394 000	1 700 000

– يهم سخانات الماء الشمسية الفردية والطاقة الشمس حرارية الجماعية لإنتاج الماء الساخن الصحي.

المحطة الشمس حرارية لعين بني مطهر

فيما يخص المورد الشمسي، تم القيام بالتعرف على موقع المحطة الشمس حرارية لعين بني مطهر: 470 ميكاواط بحقل شمسي مدمج بقوة 20 ميكاواط. وتوجد هذه المحطة قيد الإنجاز. وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة الشرقية تتوفر على ميزات ضخمة لإقامة محطات شمسية أكبر حجما بقوة وحدوية من 100 إلى 400 ميكاواط. وبالفعل، فإن هيمنة وانتظام الإشعاع الشمسي المباشر وتوفر أراضي شاسعة منبسطة، وقرب خط أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي، وخطوط صرف الكهرباء لهي كلها ميزات لكي تجعل من هذه الجهة قاعدة تكنولوجية مرجعية على الصعيد الوطني وأيضا القاري.

متزايد للموارد الوطنية المستدامة. وبالفعل، فإن تجسيد هذه الرغبة بدأت بإعطاء الإنطلاقة الفعلية لبرامج مهيكلة وتجهيزية في مجال الكهربة القروية اللامكزية، وإنتاج الكهرباء الصناعية والنجاعة الطاقية.

وهكذا، تم إنجاز و/أو الشروع في إنجاز العديد من البرامج من طرف المركز بتعاون مع شركائه المؤسساتيين، وتتلخص هذه البرامج فيما يلي :

• تقييم المورد وتحديد المشاريع

يقوم المركز منذ حوالي عشر سنوات ببرنامج لتقييم المورد وخاصة المورد الريحي، وذلك بهدف تحديد المواقع الأكثر ملائمة لإقامة حقول ريحية. وإلى يومنا، فإن كل الحقول التي تم التعرف عليها من طرف المركز قد تم اختيارها من قبل الفاعل الوطني لإقامة حقول ريحية. ويتعلق الأمر بـ :

– عبد الخالق الطريس بإقليم تطوان بقوة 50 ميكاواط (يعمل حاليا) ؛

– كاب سيم بإقليم الصويرة بقوة 60 ميكاواط (يعمل حاليا).

وهناك مشاريع مشابهة قيد الإنطلاق أو مبرمجة على الأمد المتوسط.

الموقع	القوة
طنجة	140 ميكاواط
طواهر–تازة	100 ميكاواط
العيون	200 ميكاواط
فم الواد	200 ميكاواط
طنجة–صندوق	60 ميكاواط

• البرنامج المغربي الشمسي Promasol

يهدف هذا البرنامج إلى إقامة 100.000 متر مربع من سخانات الماء الشمسية. وقد قام البرنامج بتهيئ الأدوات والميكانيزمات لتسهيل نمو السوق، وخاصة أدوات مالية من نوع تأمين شراكة تجارية تهم المزودين والموزعين مركبي سخانات الماء الشمسية ورد جزء من المصاريف المقررة في العمليات التجارية. وهناك أيضا المرافقة في الصناعة الشمسية الموجهة للصناع أو الصناعيين الذين يرغبون في الإستثمار في صنع سخانات الماء الشمسية، والتي ترمي إلى دعم الإنتاج المحلي لهذه السخانات ماليا.

وأخيرا، فإن البرنامج يمنح ميكانيزمات مالية أخرى كالسلفات–بيع (leasing) ووضع صناديق ضمان. وقد تم لغاية اليوم إنشاء 160 000 متر مربع من سخانات الماء الشمسية عبر مجموع التراب الوطني.

• تنمية الخدمات الطاقية بالوسط القروي

يتعلق المشروع بإحداث 1000 دار طاقة في الوسط القروي والحضري.

ويتم تطوير هذا المشروع بتعاون ما بين الوزارة المكلفة بالطاقة والمعادن، ومركز تنمية الطاقات المتجددة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ويشمل دعم إحداث وتنمية مقاولات طاقية صغرى تعمل لفائدة تطوير خدمات القرب الطاقية في الوسطين القروي والحضري.

• برنامج الكهربة القروية الشمولي الذي ينجزه المكتب الوطني للكهرباء

يضم هذا البرنامج مكونا شمسيا : 150 000 مسكن تعنيهم الكهربة بواسطة وحدات شمسية فوتوفلتائية. وينتهي هذا البرنامج في نهاية 2008.

• برنامج النجاعة الطاقية (الإفتحاصات الطاقية، الفنادق، البنايات الجماعية).

لقد تم إنجاز المرحلة الإعدادية من هذا البرنامج مع الوزارة المكلفة بالطاقة في قطاع البناء بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية والصندوق العالمي للبيئة.

الطاقات المتجددة، رهان كبير بالنسبة للمغرب

ويرمي هذا البرنامج إلى إدماج الإعتبارات الطاقية خاصة في ثلاثة قطاعات أساسية في سياسة التنمية بالمغرب: الصحة، الفندقة والبنايات العمومية. والهدف هو تقليص الإستهلاك الحالي للبترول بـ 000 150 طن مقابل بترول سنويا، مع تعزيز واستدامة الإطارات المؤسساتية والقانونية التي تحكم قطاع النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة في ميدان البناء.

• برنامج الإستعمال العقلاني لحطب النار و تأهيل الحمامات والأفرنة/المخابز

هذا البرنامج الذي يُعد مركز تنمية الطاقات المتجددة وكالة تنفيذه يستفيد من الدعم المالي للصندوق الفرنسي للبيئة الدولية والوكالة الفرنسية للتنمية. وهو يرمي إلى التأهيل الطاقي لـ 100 حمام وفرن/مخبزة بإدخال تكنولوجيات محسنة مقتصدة لحطب النار (مراجل محسنة) تمكن من رفع مرد ودية الأنظمة التقليدية (اقتصاد حوالي 50% من الطاقة).

عمليات مصاحبة

مرافقة للمشاريع التي تطورها بلادنا بصورة متزايدة في ميدان الطاقات المتجددة، واستجابة لرغبات شركاءه الوطنيين والدوليين، وضع مركز تنمية الطاقات المتجددة ويطور قاعدة تكنولوجية تتكون من مختبرات لتجريب المكونات الشمسية، وكذا مركز مختص للتكوين في ميدان الطاقات المتجددة.

وقد مكنت هذه المبادرة من جهة أخرى من مصاحبة ديناميكية لمشاريع التزويد الطاقية بواسطة الطاقات المتجددة التي يعرفها القطاع على الصعيد الوطني والعالمي، لا سيما بعد إعطاء الإنطلاقة لكهربة 000 150 مسكن بواسطة الطاقة الكهربائية الفوتوفلتائية، وإعطاء الإنطلاقة

تسهم الطاقة الريحية في حماية الموارد الطبيعية

للبرنامج المغربي الشمسي Promasol، وبرنامج دار الطاقة، ومشاريع أخرى للتزويد الطاقي في قطاعات مختلفة (الصحة، التربية، الجماعات المحلية، الخ).

وعلى صعيد التنمية، فقد وضع المركز قواعد تكنولوجية وهيئة لليقضة التكنولوجية هدفها التعرف، وتجميع المعلومات وتقاسم المستجدات في مجال استغلال الموارد الطاقية المتجددة، وكذا البحث عن تكييف التطبيقات الجديدة لهذه التكنولوجيات مع الواقع المحلي : التكييف الشمسي، الوقود الحيوي، الشبكات الفتوفلتائية الصغرى، الخ.

بالنسبة لشق الجودة، فإن تنميته موضوع الساعة وهو أساسي لديمومة المشاريع الوطنية في مجال الطاقات المتجددة. وهذه الضرورة دفعت المركز إلى وضع مختبرات مراقبة جودة أنظمة الطاقات المتجددة، خاصة بالنسبة لمركبات الأنظمة الشمسية الفتوفلتائية والحرارية، وذلك عبر :

– تجريب الأنظمة الفتوفلتائية والشمسية بالمركز، وتطوير التصديق المتعلق بالنجاعة الطاقية في البنايات ؛

– تفعيل مسارات قبول مختبرات المركز (ISO 17025) ؛

– متابعة وضع المعايير الوطنية المتعلقة بتجهيزات الطاقات المتجددة (وتجدر الإشارة في هذا الصدد بأن المعاييرالمتعلقة بسخانات الماء الشمسية واللواقط الشمسية الفتوفلتائية قد صدرت) ؛

– تنمية تهيء آليات تجريب أنظمة الطاقات المتجددة وفق المعايير الوطنية والدولية (ISO/IEC 61215).

صندوق ضمان ومساندة لسخانات الماء الشمسية

لمصاحبة جهود تشجيع الشعبة الشمس حرارية، فإن مركز تنمية الطاقات المتجددة قام بدعم من شركائه، بوضع صندوق للضمان لتسهيل الولوج إلى التجهيزات والخدمات ذات جودة عن طريق سلفات بيع كوسيلة لتمويل ملائمة لاقتناء سخانات الماء الشمسية من طرف مختلف أصناف الفاعلين الإقتصاديين المغاربة.

وقد زود هذا الصندوق بغلاف أولي يبلغ 10 مليون درهم، وهو يضمن استثمارات في حدود 70% من مبلغ الإستثمار (70 مشروع مقرر بمجموع 000 20 متر مربع). كما يقدم صندوق الضمان دعما مباشرا للمشاريع بالمصاحبة التقنية والهندسة المالية المجانية (10% من كلفة الإستثمار وتخفيض التحملات المالية بنسبة 1,5%).

الماء والتنمية، حوار يفرض القرب

برينو مريكس
مدير البرامج – كير المغرب

يتخذ كير المغرب (CARE MAROC) لمشاريعه منهجية المشاركة والقرب، وهي تفضل التعبئة وتؤثر على التنمية المحلية، وخاصة على تدبير الماء، وهو الموضوع الموحد وبوثقة لشراكات جديدة.

التدبير الجديد للماء، عامل للتنمية المحلية

إن بلوغ أهداف الألفية للولوج إلى الماء الصالح للشرب في 2015 سوف تطلب بذل جهود هامة. وقد مكن تدخل السلطات العمومية [1] من رفع نسبة التزويد في الوسط القروي من 14% سنة 1995 إلى 70% في نهاية 2005، والهدف المرسوم من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بلوغ تغطية بنسبة 92% في أفق 2009 [2].

وفي المنطقة الشرقية المعرضة لآثار التغيرات المناخية وللتقلبات المطرية، فإن الرهانات المرتبطة بالماء تكتسي طابعا خاصا. فالولوج إلى المورد وحسن تدبيره هي عوامل حاسمة للتنمية الإجتماعية. وبلوغ أهداف الولوج المعمم للماء يتطلب تعبئة قوية على كل المستويات: الدولة، الفاعلين المحليين، السكان والشركاء الماليين.

وإذا كان ينبغي أن تحدد الإستراتيجيات والإطار القانوني على الصعيد الوطني، فإن إعمال وحكامة خدمات الماء الشروب والفلاحي تنظم على الصعيد المحلي. لهذه الغاية، على الهيئات المحلية أن تستجيب لمتطلبات السكان بإشراك جميع الجهات المعنية بالتشخيص في إعداد العروض وفي إعمال وتسيير الخدمة.

الماء، عامل معبئ و محفز للتنمية المحلية

إن أهمية الماء كعنصر للتنمية المحلية ليست في حاجة إلى توضيح. يتعلق الأمر طبعا بتحسين الشروط الصحية للساكنة بالولوج إلى الماء الصالح للشرب، ولكن أيضا تيسير التنمية الإقتصادية عن طريق استعمال جيد للموارد المائية، سيما بالنسبة للأنشطة الفلاحية والسياحة.

وتنجز CARE بشراكة مع الجماعة وجمعية محلية [3] منذ 2007 مشروعا يرمي إلى تمكين أسر الجماعات القروية لعين صفا من الولوج إلى الماء الشروب. ويتمثل المشروع في وضع تزويد عبر سقايات الماء بجوار المساكن. وقد شكل إشراك السكان في اختيار مستوى الطريقة التسيير عنصرا محفزا للمشروع.

وقد تعززت قدرات الجمعية المحلية ليكون بوسعها تحمل دورها في التعبئة الجماعية وتدبير الخدمة. وهكذا سيتم تزويد 150 عائلة ومدرسة تستقبل 85 طفلا. ومن المقرر إقامة نظام ملائم مستقل للتطهير بالمدرسة. وقد أعد برنامج تنشطه الجمعية لتحسيس الأطفال وعبرهم الآباء إلى رهانات النظافة، والمحافظة على المورد وعلى البيئة.

وبفضل الديناميكية لهذا التدخل الأول، برزت آفاق جديدة لتحسين تدبير الماء.

إن وادي صفرو كانت تستفيد من حوض مسقي هام يزود مدينة وجدة بالحوامض. إلا أن سنوات الجفاف وحكامة غير ملائمة للموارد قلصت تدريجيا هذا الحوض إلى النصف. والهدف المتوخى هو محاربة الهجرة القروية التي طالما ميزت الجهة، بتحسين تسيير وإنتاجية الماء في إطار مسلسل تشاركي للتنمية المحلية للقرب. وقد تم التعرف على مجموعة من مسالك العمل: إعادة الإعتبار للتجهيزات [4]، إدخال تقنيات ملائمة للري، دعم قيام التجمعات البشرية حول مشاريع أنشطة مدرة للدخل مرتبطة بالفلاحة والسياحة الداخلية.

وفي النهاية، فإن هذه المبادرة ترمي إلى تشجيع دينامية محلية مرتكزة على التدبير الجيد للماء وإقامة نموذج شراكة دائم بين السكان، والمجتمع المدني والسلطات العمومية من أجل بروز مبادرات اقتصادية وتسيير التجهيزات على المستوى المحلي.

1- برنامج التزويد المجتمع بالماء الصالح للشرب للسكان القرويين
2- www.onep.ma
3- جمعية أصدقاء عين صفا
4- شبكة السواقي من أجل الخضراوات، نظام لتوريد الماشية

القرب والروابط الإجتماعية والتنمية المستدامة

حسن فوزي
دكتور في الجغرافيا، وتهيئة الفضاءات والمواقع الطبيعية – جامعة نانسي 2

إن ميكانيزمات تنمية المجالات تصلح لاستكشاف نظري، سيما عبر تحليل الروابط الإجتماعية والمقاربة من زاوية الرأسمال الإجتماعي. والفهم هو القدرة على التفعيل لفائدة كل المحركين المحليين للتنمية.

مقدمة

إن مقالنا يهتم بدور العلاقات في مسارات التنمية الترابية المستدامة عبر الإستكشاف النظري لميكانيزمات التنمية. ونحتفظ، لهذه الغاية بمقاربات الرأسمال الإجتماعي والقرب.

إن ظهور إشكاليات التنمية المستدامة تدعو للتساؤل على عدة جبهات: التوقيت، الإنصاف، الأخلاقيات، المقياس المجالي، إلخ. وإن الصلة بين التنمية الدائمة والتراب تحيل على تطبيق مبادئ الاستمرارية على الصعيد المجالي. والتنمية المستدامة هي تطبيق محلي لمبادئ التنمية المستدامة (فاليري أنجون، باتريك كارون وسليفي لاردون 2006.

والمقياس المحلي يمكن من السيطرة بشكل فعال على قاعدة التنمية المستدامة (لاكانيي، فيلالبا، زويندو 2002). فالتنمية المستدامة ما هي إلا بناء لفاعلين يهدف مسارا خاصا يدمج أساسا التطور المشترك للانظمة الإقتصادية والإجتماعية والإيكولوجية.

وتعرف التنمية الترابية بكونها قدرة الفاعلين الموجودين بفضاء ما على التحكم في التطورات المقبلة (ديفونتين Deffontaine et al., 2001). وهي بناء وتحريك من طرف الفاعلين المحليين لمقاييس اقتصادية، وإيكولوجية وأخلاقية. ويتعلق الأمر حينها بتحليل الطريقة التي تتمكن بواسطتها المجموعات الإجتماعية من إقرار قواعد ومؤسسات أخرى تسهل إعداد المشاريع المحلية المشتركة. وتفكيرها يدعو إلى استكشاف نظري لميكانيزمات تنمية المجالات المحلية عبر مقاربات رأس المال والقرب.

التنمية الترابية المستدامة والعلاقات الإجتماعية

إن التنمية الترابية المستدامة بحثها على بروز مشروع جماعي مشترك، تضع الفاعلين في قلب حكامة المجالات المحلية. وهي تعبر عن الرغبة في اعتبار حاجيات الساكنة المحلية والإستجابة لتطلعاتهم. وتعتبر مصالح المجموعات المحلية عبر تشكيل مشروع ترابي يأخذ هيأته ضمن هيكلة مؤسساتية متميزة.

إن التنمية الترابية المستدامة تنبني على منطقين مزدوجين : إقامة مشروع مجال ترابي يشرك الفاعلين المحليين في تصوره واحترام مبادئ التنمية المستدامة (فاليري أنجون، باتريك كارون، وسلفي لاردون، 2006). وهذه الأشكال الجديدة من إعادة التركيبة الترابية هي أماكن لإقامة علاقات بين فاعلين متموقعين مما يجعلهم يعتبرون كمندمجين في فضاءات للتضامن والقرب بهدف تنمية ترابية مستدامة. ومشاريع الفضاءات هذه هي عماد لمناهج واستراتيجيات ومبادرات ترمي إلى تنميتها.

التنمية المستدامة للمجالات الترابية والتنسيقات المحلية

إن ديناميكيات التطور المتنوعة التي تعرفها المجالات الترابية مرتبطة بسلوكات الفاعلين. فالمجال الترابي نتاج أدوار فاعلين يرتبطون بعلاقة فيما بينهم (فاليري أنجون، باتريك كارون وسلفي لاردون، 2006).

إن العلاقات بين الفاعلين تتحكم فيها أنظمة قيم. وهذه القواعد تنظم سلوكاتها وتسهل التعاون وتمكن، من جهة أخرى، من الوصول إلى استيواء في السلوكات وتنبه إلى الإنسحابات أو السلوكات الإنتهازية. وتساهم هكذا في استقرار وتعزيز الصلات بين الفاعلين.

إن الصلات التي تربط الفاعلين تنبني على مجموعة من القواعد التي تسهل التنسيق بينهم، ومعرفة أفضل بالسلوكات الفردية وتسمح بولوج أسهل لمعطيات تتعلق بمحيطهم القريب جدا.

منطق العمل الجماعي

لقد خضعت الميكانيزمات التعاونية لعدة تحاليل في مجال الإقتصاد. وقد تم تقعيد شكل التعاون أساسا بواسطة نظرية الألعاب، وهو يطرح حينما نريد أن نفسر كيف يتصرف الأفراد حسب هدف مشترك، في حين مبدئيا حسب مصلحتهم فلا فائدة لهم في القيام بهذه العملية (فاليري انجون، باتريك كارون، سلفي لاردون، 2006).
إن التحليل يوضح أنه في وضعية لعب متكرر قد يقوم الفاعلون بتطوير سلوك تعاوني. وهذه الأوضاع الروتينية تعطي استقرارا لديناميكيات التفاعل لأنها تمكن الفاعلين من الحصول على معلومات أساسية ترمي إلى فهم أحسن واستباق نوايا العمل لكل طرف. كما أنها ترافق بظواهر اخرى (السمعة، الثقة، التبادل) التي تعضد فضاء العلاقات (فاليري أنجون، باتريك كارون، سلفي لاردون، 2006).

وتبقى السلوكات التعاونية في عمق العمل الجماعي. وهي تبرز مجموع العلاقات الشخصية التي يتحرك فيها الفاعلون. ففي فضاء القرب هذا الذي يشكله التراب المحلي، تجعل المؤسسات الخفية التي تقوم بتنسيق الفاعلين هؤلاء في وضعية تنمية صلات تشبه تلك التي نلاحظها في الهياكل من النوع الجماعي.
وحسب ب. زيندو (2000)، فإن التنمية المستدامة تقوم على مشروع وليس على تطبيق نموذج مكتمل. فالتنمية المستدامة يمكن إذا أن تعني دينامية من المبادرات المحلية التي تحرك فاعلين (خواص و/أو عموميين) عبر أشكال علاقات اجتماعية منظمة (فاليري أنجون، باتريك كارون، سلفي لاردون، 2006). ومن أجل الفهم النظري لديناميكيات العلاقات الإجتماعية هذه، فإن مقاربات الرأسمال الإجتماعي والقرب تشكل إطارات تحليل ملائمة. والمقاربتان تشتركان في كونهما يسلطان الضوء على ميكانيزمات التنمية الترابية (أنجون وكالوا، 2004). فمقاربة الرأسمال الإجتماعي تدرس عبر تحليل مختلف الصلات الإجتماعية، مختلف الموارد القابلة للتعبئة لفائدة التنمية المحلية.
أما اقتصاد القرب، من جهته، فهو يقدم الإطار لتحليل مختلف طرق التفاعل بين الفاعلين الموجودين بالمجال الترابي (فاليري أنجون، باتريك كارون، سلفي لاردون، 2006).

الرأسمال الإجتماعي

بالنسبة لكولمان (1988-1990)، يعرف الرأسمال الإجتماعي بوظيفته (تسهيل عمل الأفراد). وهو يوجد على ثلاثة أشكال :

- الإلتزامات والإنتظارات المتبادلة ؛
- مصداقية المعلومة المتداولة عن طريق العلاقات الإجتماعية ؛
- المعايير والعقوبات الفعلية التي تيسر المراقبة الإجتماعية والتي تجنب اللجوء إلى مساطير قانونية.

ومن جانبها، فقد ركز ساندوفر ولومان (1998)، على نقط قوة الرأسمال الإجتماعي أكثر من أشكاله. وقد احتفظا بثلاثة من خاصياته الأساسية :

- الرأسمال الإجتماعي يمكن أن يمنح امتيازات من قبيل المعلومات، والتأثير والمراقبة، وصلات التضامن ؛
- الرأسمال الإجتماعي يسهل الحصول على هدف أو عدة أهداف؛
- يحدث آثارا إيجابية أو سلبية قد تعيق أهداف متنافسة.

وفي هذا الباب، فإن بورت ولندولت (1996)، يبرزان العديد من الجوانب السلبية للرأسمال الإجتماعي. فقد يلجأ الفاعلون إلى استراتيجيات أو سلوكات غير قياسية، مضطرين من طرف نسيجهم العلاقاتي. وهذه الجوانب السلبية للرأسمال الإجتماعي تمس الرفاه الإجتماعي.

وهكذا، فإن الرأسمال الإجتماعي مورد

القرب والتضامن من أجل تنمية مستدامة

الري، إحدى السبل لتنمية المناطق المحرومة

اجتماعي منتج ومثمن داخل شبكة اجتماعية يتوفر عليها الفاعلون.

اقتصاد القرب

إن هذه العبارة تستعمل كثيرا وتغطي عدة مفاهيم، نتحدث بالفعل عن علاقات قرب، وعن تشغيل القرب، وعن خدمات القرب، إلخ. إن عبارات القرب الجغرافي، والتنظيمي، والعلاقياتي، والمادي، والترابي، والمؤسساتي، إلخ، تحاذي بعضها البعض، لكن يتفق على الحفاظ بنهائيين تحليليين للقرب: القرب الجغرافي والقرب المنظم. ومكونات القرب هذه تعبران على التوالي عن الإنفصال الجغرافي والإقتصادي للفاعلين ((فاليري أنجون، باتريك كارون، سلفي لاردون، 2006).

القرب المنظم يعالج الإنفصال الإقتصادي للفاعلين. ويحدد فضاء العلاقات بين الأفراد. ومن وجهة النظر هذه، فهناك قرب بين الفاعلين الذي ينتمون لنفس فضاء العلاقات والذين تحصل بينهم تفاعلات من طبيعة مختلفة (تجارية أو غير تجارية، إرادية أو غير إرادية، إلخ). والقرب المنظم يحيل أيضا لفضاء تمثل الأفراد. وحسب هذا المفهوم، يعنى بالقريبين الفاعلون الذين يتشابهون والذين يقتسمون نفس فضاء القيم، والقواعد، ونماذج الأفكار والأعمال ((فاليري أنجون، باتريك كارون، سلفي لاردون، 2006).

وبالواضح، فإن القرب المنظم يرتكز على منطقين: منطق الإنتماء ومنطق الشبه. في البعد الأول، تعتبر فعلية العلاقات، في حين يتعلق الأمر بالفضاء المرجعي في البعد الثاني. وهذا البعد الثاني من القرب المنظم (منطق الشبه) يتبع إلى المجال المؤسساتي (وهو يسمى من قبل بعض المؤلفين بالقرب المؤسساتي).

القرب الجغرافي يصف الموقع النسبي للفاعلين في فضاء معين. وهو يحيل إلى موقعة التفاعلات بين الفاعلين داخل فضاء محدد بدقة. ويشير إلى بعدهم ويقاس على شكل مسافة معبر عنها حسب الوقت والكلفة التي يتوجب تحملها لقطعها (فاليري أنجون، باتريك كارون، سلفي لاردون، 2006). ولذلك، فان القرب الجغرافي ليس فقط طبيعيا أو ماديا، فهو في وقت واحد مسند ومبني على تفاعلات اجتماعية.

وحسب رالي (2002)، «فإن القرب الجغرافي يجسد أقل أو أكثر قوة مادية الفضاء: القرب يسهل مبدئيا نمو التفاعلات بين الفاعلين. ويسهل تبادل المنتوجات وكذا اللقاءات وتبادل المعلومات، وتقاسم المعارف». وحسب هذه الأطروحة، فان القرب الجغرافي من شأنه تسهيل إقامة روابط بين الفاعلين. وهو يمكن من تسهيل تنمية روابط من النوع التنظيمي. وحينما يفهم بهذا الشكل، فإن القرب الجغرافي قد يفسر بعض التشابهات بين الفاعلين على صعيد التمثل. وقد ترجح هكذا البعد المؤسساتي للقرب المنظم (القرب الجغرافي) وتعزيز منطق الإنتماء والشبه الذان يميزان القرب المنظم. لكن يمكن أن يكون أيضا مصدر نزاعات طور وكارون 2002.

الرأسمال الإجتماعي واقتصاد القرب : تنظيرين متلاقيين للعلاقات الإجتماعية

إن الرأسمال الإجتماعي رهين بقدرة الفاعلين على استغلال شبكاتهم الإجتماعية. وتراكم هذا الرأسمال الإجتماعي عبر تعبئة العلاقات الإجتماعية. وهذا يعني أن تكون الصلات بين الأفراد قابلة للتعبئة ومعبئة. والرأسمال الإجتماعي لكي يعبأ بشكل فعال، ينبغي ان يرتكز على دينامية صلات اجتماعية متميزة. ويرتكز على كثافة معينة من العلاقات، مما يعني أن الفاعلين عليهم أن يقيموا علاقات قرب. فطبيعة الصلات بين الفاعلين يمكن أن تكون إذا مطبوعة بكثافتها وبقربها (فاليري أنجون، باتريك كارون، سلفي لاردون، 2006).

والإنتماء لنفس المجموعة يظهر بما ينخرط فيه الفاعلون من نفس النظام التمثيلي. وفي هذا النوع من الصلات، فإن الثقة ما بين الأشخاص مرتفعة. والفاعلون يعدون قواعدهم الذاتية وينظمون مراقبتها. وهذه الصلات الداخلية للمجموعات تعبر عن درجة قوية للقرب بين الفاعلين. وهنا، فإن الجانب المؤسساتي للقرب هو المهيمن (منطق الشبه).

العلاقات الاجتماعية والتنظيم الترابي

إن الرأسمال الإجتماعي يعتبر رصيدا قابلا للتنشيط ويسهل التنمية المستدامة للمجالات الترابية. ولفهم التفاعلات بين الرأسمال الإجتماعي والتنمية الترابية، نقترح اعتبار أشكال التنظيم الترابي بصفته الحركة العلاقاتية للتنظيمات الإجتماعية، والمجالية والسياسية (لاردون 2003).

وهذا يؤدي بنا إلى التعرف على مجموع أشكال العلاقات الإجتماعية الرامية بالنسبة للمجموعات الإجتماعية لتراب معين، الى محاولة التحكم في تطوره. وسنوضح آنذاك كيف أن التركيبة الإجتماعية بالإرتكاز على التركيبات المجالية تطبع مشاريع التنمية المستدامة للمجالات الترابية. والتقاطع بين أشكال الرأسمال الإجتماعي ومنطق القرب يمكننا من الإحتفاظ بحالات تمثل أشكال للتنظيم الترابي.

في حالة الصلات التي تتميز بوجود مسبق لمنطق الشبه ومنطق الإنتماء، فإن قدرة التنظيم تعتمد على صلات العاطفة. والشكل المجالي للشبكة المقدم وفق منطق شبه تتصادف بالتالي مع محيط شبكة توصف حسب منطق الإنتماء. فلهم نفس الحدود، ويتواجدون في نفس الاطار الزمني. وهذه الأشكال من التنظيم تتجسد في التراب وبالإمكان ملاحظتها عبر كثافة العلاقات داخل المحيط المعني.

وحسب المجالات الترابية، فإن أشكال التنظيمات يمكن أن تشكل كيانات من أحجام مختلفة. ويمكن الإشارة، على سبيل المثال، الى مستوى الدوار أو مجموعة جماعات كمقياس للعلاقات المجتمعية. وإذا فكرنا على الأمد الطويل، فقد يمكن أن نفكر بأن تكثيف العلاقات يعزز أكثر منطق الشبه ((فاليري أنجون، باتريك كارون، سلفي لاردون، 2006).

في حالة الصلات المتميزة بسيطرة منطق الإنتماء، فان كثافة الصلات هذه من شأنها أن تحدث صلات مؤسساتية (منطق شبه) وأن تعززها. وصلات القرب المؤسساتي (القرب الجغرافي) تدعم القرب التنظيمي ويتعايش المنطقان حينها ويعززان بعضهما البعض. وفضائيا، فإن محيط عمل الشبكة المبنية على منطق الإنتماء لا تلتقي بالضرورة مع الشبكة المكونة على أساس منطق الشبه. فمنطق الشبه يتجاوز محيط عمل الشبكة التي تعمل بكيفية تنظيمية. لنُشر على سبيل المثال إلى جمعيتين يحدوهما هدف مماثل، ويرغبان في العمل بصورة مشتركة.

بإمكانهما أن يتقاسما مجموعة من القيم المشتركة، فالمحيط التنظيمي إذا يدخل ضمن المحيط المؤسساتي. وفي نظرة على الأمد البعيد، يمكن أن نعتبر بأن منطق الشبه يكثف منطق الإنتماء ويمدد محيط العمل للشبكة ((فاليري أنجون، باتريك كارون، سلفي لاردون، 2006).

وفي حالة الصلات التي لا يوجد فيها أي منطق للقرب، فإن منطق العلاقة عن بعد لا ينبني على مجموعة من الصلات الإجتماعية الفعلية. ومع ذلك، وفي حالة تفعيل مؤقت، فإن منطق الإنتماء والشبه يمكن أن تفعل بشكل مطابق ولا تدوم إلا فترة العلاقة، ويمكن أن تحدث على صعيد التراب، دعما لمنطق الإنتماء والشبه في الشبكات المتواجدة وتخلق نوعا جديدا من التنظيم. فمثلا حينما يدعم تفعيل صلة خارجية عن التراب– ممول مثلا – العمليات الجارية محليا (القرب التنظيمي)، بتعزيز روح التماسك (القرب المؤسساتي) بإحداث كيان جديد (فاليري أنجون، باتريك كارون، سلفي لاردون، 2006).

وعلى ضوء ما سبق، يمكن أن نقول مع كوليتيس وبيكور (2004)، بأن إنتاج الموارد ينتج بالفعل عن قواعد، ومقاييس وثقافة أعدت في مجال قرب جغرافي ومؤسساتي. وهكذا، فإن جمعيات قائمة محليا، وقرى ذات الشكل المتشابه على صعيد الميط الحضري، ومجال محمي وأحياء، تشكل في حد ذاتها مجموعة نقط تجدر كامنة لبروز لتشكلات ترابية حاملة للتنمية.

خلاصة

إن تعليلنا للصلات الإجتماعية تمكننا من اعتبار الطريقة التي تؤثر بها التنسيقات الإجتماعية النمو الترابي. ويمكن تفاعل اقتصاد القرب ومقاربة الرأسمال الإجتماعي من فهم الميكانيزمات القائمة في مسارات التنمية المستدامة بالمجالات الترابية ومن فهم أهمية الدينامية الإجتماعية في هذه المسارات.

وقد اتضح لنا بأن هذه التفاعلات ضرورية لفهم محددات النتيجة الإقتصادية المحلية. وان مزجها مع مقاربة مجالية تفتح الطريق لفهم أفضل ولإمكانيات جديدة لتفعيل المؤهلات الترابية. وهي تبدو لنا بذلك ضرورية لتنظيم ميكانيزمات التنمية المستدامة للمجالات الترابية.

التعاونيات، مثال للعمل الجماعي

جامعة محمد الأول لوجدة تنمي تكوينات القرب

هرو عزي
منسق بيداغوجي – جامعة محمد الأول لوجدة

بالنسبة لجامعة محمد الأول لوجدة، يتعلق الأمر بمصاحبة الديناميكية الجديدة للجهة الشرقية. بارتباطها بالسكان وبالسياح، فان تكوينات جديدة تفتح المجال لمناصب شغل جديدة. عرض للمستجدات.

إن الجهة الشرقية الممتدة على مساحة 82 820 كيلومتر مربع بساكنة تصل إلى 1 918 000 نسمة سنة 2004 ، أي 6,4 من ساكنة المغرب، هي اليوم في طور اندماج قوي في التراب الوطني.

هل بمقدورنا أن نتوقف عن الملاحظة التقليدية – «الجهة الشرقية جهة هامشية» – لنؤكد بأن هذه الجهة هي اليوم في مرحلة اندماج في المجال الإقتصادي الوطني وفي مجموع سياسة إعداد التراب الوطني؟.

إن هذا التغيير الكبير برتكز على البرامج الوطنية وسياسة إرادية تدمج كل جهات البلاد. وتستفيد هذه الجهة من عدة برامج وطنية: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، برنامج اعادة تأهيل المدن المغربية، تعزيز شبكة وتجهيزات النقل، الخ.

وتقدم جامعة محمد الأول أيضا بمنح السكان خدمات كانت سابقا ذات مستوى : إحداث هيئات جامعية جديدة (كلية الطب والصيدلة، مركز استشفائي جامعي، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير وتنويع عرض التكوين بإحداث شعب جديدة.

حيوية جديدة للمحيط الإقتصادي والإجتماعي وحاجيات المصاحبة في مجال التكوين.

في بداية القرن الواحد والعشرين هذا، قطاعان يعكسان الحيوية السوسيواقتصادية الجهوية: السياحة و المشاريع المنطلقة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ويستحق وقع ونتائج هذه الانطلاقة الجهوية الجديدة أن ترافق، لكي يمكن استعادة وإخصاب كل آثارها الإيجابية على الجهة.

يحدث قطاع السياحة آثارا مباشرة وغير مباشرة، إن استطاعت الجهة أن توفر حاجياته من حيث الحجم وجودة الخدمات. ومشروع المحطة الساحلية، بحجمها، بوسعها أن تعيد ادماج الجهة الشرقية في الفضاء السياحي المغربي، وباستطاعتها أيضا أن تجر معها وأن تنمي منتوجات سياحية أخرى للجهة، بتوسيع أو إحداث مناطق سياحية جديدة.

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تلحق ببرنامج إعادة تأهيل المدن والنسبج الحضري بهدف تحسين إطار عيش السكان، هو نشاط قرب يعمل عبر عدة أوجه ذات طابع اجتماعي بغية توجيه الاهتمام نحو القضايا الأساسية للمجتمع: الشباب، المعاقين، وضعية المرأة، الخ. وهذه الأنشطة النوعية والهادفة المعتمدة على انجاز مجموعة من المؤسسات والمشاريع، هي أيضا في حاجة الى أطر مؤهلة.

وعلى الصعيد الوطني، فان المخطط 2001-2010 يعتزم تكوين 72 000 خريجا في مهن السياحة في أفق 2010. وتقدم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هو وراء المبادرة الحكومية لتكوين 10 000 عامل اجتماعي في أفق 2012 .

التكوين لمهن التنمية الاجتماعية تؤمنها جامعة محمد الأول

إن جامعة محمد الأول، كمؤسسة جهوية مطلوبة لمرافقة الدينامية الجهوية، تساهم في هذه الدينامية بواسطة برامج تكوينية ترمي إلى تلبية حاجيات القطاعات السوسيو اجتماعية. ولهذه الغاية، يتم تأمين عدة تكوينات عن طريق جامعة محمد الأول لوجدة.

ويخول القانون 01.00 للجامعة استقلالية واسعة مع مهمة تنظيم النشاط الإداري، والبيداغوجي وفي مجال البحث ويقوي مشاركتها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

التكوين لمهن السياحة

الاجازة في تدبير السياحة شعبة مهنية تكون في مدة ثلاث سنوات في ميدان السياحة، وهي حاليا في سنتها الثالثة . ولتذكير فإن إعداد محطة السعيدية لوحده سوف يخلق 8 000 فرصة شغل مباشرة و40 000 فرصة شغل غير مباشرة.

إن الاجازة في تدبير السياحة تغتني بشراكة بين جامعة محمد الأول وجامعة غرناطة باسبانيا. وهي تمنح شهادتين، الأولى من جامعة محمد الأول والثانية من جامعة غرناطة، وبالتالي دبلوما اوروبيا.

وهذا الدبلوم المتخصص يهدف إلى تكوين عاملين في مجال التنمية في شبكات دولية، في ظروف اجتماعية، وثقافية وسياسية مختلفة، قادرة على تصور وتنظيم ومصاحبة ديناميات التنمية والإندماج في قطاعات مختلفة.

والشراكة مع جامعة غرناطة يمنح لهذا التكوين بعدا أوروبيا مندمجا في برامج تكوينية من أجل الحصول على تأهيلات معترف بها دوليا.

التكوين لمهن التنمية الإجتماعية

في هذا الميدان تأمن جامعة محمد ألأول لوجدة أربع تكوينات في إطار المبادرة الحكومية «10 000 عامل اجتماعي في أفق 2012». وستقدم طلبات الاعتماد للشعب الأخرى خلال الأشهر المقبلة.

وتوجد الإجازة المهنية المربون المتخصصون في سنتها الثالثة. وهي ثمرة تعاون وتجميع لجهود العديد من المؤسسات العمومية والخاصة.

ويستجيب التكوين في هذه الشعبة لحاجيات جد مختلفة وخاصة. فالمربي المختص يقوم في بين ما يقوم به بتربية الأطفال والمراهقين أو في دعم البالغين الذين يشتكون من قصورجسدي أو اضطرابات سلوكية أو صعوبات في الإندماج.

وتضع الإجازة عامل في التنمية الإجتماعية رهن اشارة مختلف العاملين الذين باستطاعتهم أن يشكلوا الوسيط بين مختلف مستويات التدخل. ولهذا السبب، فان المذكرة التي تقدم هذا التكوين، تشير بأن العامل يعمل وسط محيط معقد يتدخل فيه عدة فاعلين وجماهير متنوعة: عليه أن يكون بوسعه أن يتحاور مع فاعلين لهم رهانات كبيرة وأن يعمل إذا في إطار توافقي بين المنتخبين، والجمعيات، والمقاولات وأيضا وسط السكان. وهذا التكوين هو في سنته الأولى ويهدف إلى تكوين 100 متخرج.

الإجازة المهنية في مجال تسيير مؤسسة ذات طابع اجتماعي

هذه أيضا حاجة واضحة لمرافقة التسيير الجيد للمؤسسات الجديدة الإجتماعية المزمع انجازها في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وهذا التكوين سوف يضع رهن إشارة المؤسسات ذات الطابع الإجتماعي مسيرين تكون مهمتهم الرئيسية خدمة المستعملين ب «تنظيم تكفل منفرد ذات جودة، وتسهيل التعبير عن حاجياتهم وتلبيتها وكذا الولوج إلى حقوقهم والممارسة الفعلية لمواطنتهم»

وتستجيب الإجازة المهنية منشط سوسيو تربوي للحاجة الواسعة في مجال التنشيط السوسيو تربوي إضافة إلى المشروع المؤسس وهو المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وهذا التنشيط من شأنه أن يؤثث الساحات العمومية التي تجري تهيئتها، كما سنجدها إلى جانب برامج إدماج الأحياء الدائرية لتقليص أثار الفوارق الإجتماعية. لكن التنشيط السوسيو ثقافي هو أيضا حاجة يعبر عنها عبر خدمات خاصة : وهو الأمر بالنسبة للتنشيط السياحي الذي يعد مكونا للعرض السياحي الجهوي.

إن الأنشطة الثقافية التي تؤمن داخل الجامعة (فيديو، مسرح، كتابة، الخ.)، كبرنامج للمحيط الثقافي داخل الجامعة، هي أيضا فضاءات للتكوين لفائدة الطلبة. فمكتسباتهم في هذا المجال يمكن أن تعتبر كمعارف صالحة في مجال التنشيط السوسيو ثقافي.

وستمكن الشراكات المقامة مع الجمعيات النشيطة في الميادين القريبة من جامعة محمد الأول من انفتاح الطلبة على الحقل الثقافي لمدينة وجدة. فعند هذا المستوى ينبغي أن يكون التفاعل بين التكوين الممنوح في إطار الإجازة المهنية والحاجة في مجال «التنشيط السوسيو ثقافي» بالجهة.

ويقدم الجدول التالي أفاق التكوين في مهن العمل الإجتماعي الذي تؤمنه مؤسسات جامعة محمد الأول. أما المهن الأخرى، وخاصة، وسيط الإجتماعي والمساعد الإجتماعي، فسيتم تأمينها في ما يلي من البرنامج.

نوع التكوين	أعداد المسجلين					
	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2011/2012	
فاعل في التنمية	20	20	20	20	20	100
مسير مؤسسة ذات طابع اجتماعي	25	25	25	20	20	115
مربي متخصص		40	40	40		120
منشط سوسيو ثقافي	20	20	20			60
المجموع	65	105	105	80	40	395

المجتمع المدني وتنمية القرب والتنمية المستدامة
موقف الوسط الجمعوي

الدكتورة سمية كعواشي
رئيس جمعية صفاء

لا تتوفر الهياكل المؤسساتية والنسيج الجمعوي دائما على تنظيمات متوالفة. وتبقى ميزة الجمعيات فعاليتها الحقيقية في الميدان . الحصيلة.

في الجهة الشرقية يعد المجتمع المدني عنصر تنمية لا مناص منه بتموقعه بالقرب من الساكنة المستهدفة ولأن التحديات التي ينبغي رفعها متعددة اعتبارا لكونه لم يكن لحد الساعة منخرطا في الميدان.

إذا كانت هناك بالواجهة الأطلسية ومنذ عدة عقود بنيات اجتماعية متخصصة قد رأت النور بفضل وعي الجميع، فإن الجهة الشرقية تسجل تأخيرا في هذا المجال. فنلاحظ نقصا سواء في ميادين الصحة، وخاصة المهن الطبية الموازية، والتربية، والتكوين، الخ. ومن أجل تغطية هذا العجز وتدارك هذا التأخير، ظهرت عدة جمعيات تسعى بكل تفان وتصميم لتحسين ظروف عيش السكان.

ويتعلق الأمر في أغلب الحالات بجمعيات تهيمن عليها النساء، نساء عازمات على النجاح، مصممات لا تعجزهن العوائق ولا يخشون حجم المهمة. وقد اقترحت هذه الجمعيات التي تغذيها روح المبادرة والإبداع، مشاريع هامة بمقاربة بسيطة، منطقية وبالخصوص فعالة.

وقد كانت المعرفة الميدانية المكتسبة طول سنين بالكثير من المحاولات وخاصة بكثير من الرغبة، والتبادل والإتصالات، دون شك العنصر الحاسم للنجاح لأن الأجوبة المقترحة كانت جد مستهدفة وبوسعها إذا أن تقام بشكل سريع وتفعل بشكل عملي، غير أنه من الضروري طبعا التوفر على شركاء مؤسساتيين و/أو آخرون ينخرطون بشكل تام وصارم مع روح المشروع لتسهيل اكتماله. إذا هناك أفكار ملائمة يقدمها الوسط الجمعوي لكنها تلاقي العديد من الصعوبات لتجد مكانها في إطار مؤسساتي.

إن المجتمع المدني يوجه دعوة لكل الشركاء الذين يتوفرون على مهنية في مختلف الكفاءات المطلوبة لإنجاز المشاريع، لكنها لا تجد تفتحها الكامل في الإنجاز التام لأهدافها. ومن ذلك نوع من الإحباط وخاصة الشعور بضياع الوقت والمجهود، وكلها كوابح أمام تحقيق الأهداف المرسومة في البداية بشكل أقصى. ومن بين هذه الصعوبات، التعاون بين النسيج الجمعوي والأشخاص الذي يشرفون على الهياكل المؤسساتية الذي ليس على ما يرام، نظرا لهياكل تنظيمية شديدة التراتبية، وثقيلة، ويصعب تحريكها، وذات قابلية ضعيفة للتغيير، وتتحاشى ما له علاقة بالتكنولوجيات.

إن الاختلافات في النظرة الشمولية، وغياب التواصل والتنسيق والتتبع الجاري بشكل متقطع لهي عقبات كفيلة بإبطاء الإستكمال النهائي للمشاريع. إن استدامة هذه المشاريع من الواجب أن تؤمن عن طريق الهياكل المؤسساتية، لكن يلاحظ أن الآفاق محرفة وبأن الطموحات لم تدرك.

وفي الوقت الراهن، وبالنظر لمجموعة من المشاريع، فإن المجتمع المدني بوسعه أن يأخذ على عاتقه استكمال هذه المشاريع بشكل مستدام. ونلاحظ مجموعة من إنجازات القطاع الجمعوي تصل إلى نتائج قياسية : فمراكز إيواء تشتغل اليوم حيث يجد المستفيدون يوما بعد يوم حلولا مناسبة لمشاكلهم لهي دليل بالملموس على ذلك.

ونذكر على سبيل المثال مركز الإيواء «مؤسسة صفاء» للمعاقين ذهنيا والتي من بين من يدعمها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ووزارة الشؤون الإجتماعية، وذلك بانتظام وبكل ثقة في قدراتها على تسيير هذه المشاريع بكل مسؤولية. وهذا هو ما صرح به بعض أعضاء البنك الدولي وهم يقومون بزيارة لهذا المركز في تقرير عن مهمتهم بمبادرة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في 3 يوليوز 2007 :

«إن جمعية وفاء تظهر مستوى عالي من المهنية».

التعاون الإسباني بالجهة الشرقية

بسانتي سيلس ساركوتي
المنسق العام للتعاون الإسباني بالمغرب

تقيم إسبانيا مع الجهة الشرقية تعاونا هاما من حيث الحجم وناجعا من حيث الجودة، سيما عن طريق عمليات القرب واهتمامها بالفائدة المباشرة للسكان، عمليات متنوعة جدا في مجال تدخلها. عرض مفصل.

مقدمة

لقد حظي المغرب تقليديا وهو بلد ذو أسبقية في المخطط المديري 2005-2008 للتعاون الإسباني، بحظ وافر من موارد تعاوننا. والتقديرات المستقبلية تبدو بنفس التفاؤل وتشير إلى نمو متواصل يوازي الإطار الحالي للعلاقات المتميزة القائمة مع البلد. وهكذا، فإن المساعدة السنوية الغير مستردة التي قدمها التعاون الإسباني للمغرب بلغت 50 مليون أورو. ووصل مجمل ما قدمه التعاون خلال الفترة 2000-2005 إلى 250 مليون أورو. وإذا أضفنا المساعدة المالية الموضوعة رهن إشارة السلطات المغربية، فإن هذه الأخيرة تتجاوز في نفس الفترة 650 مليون أورو وتسجل، كقاعدة عامة، دينامية متصاعدة. وفي سنة 2007، تصل مبالغ التعاون الإسباني إلى 208 مليون أورو في المجموع.

حجم وجودة المساعدة

على مستوى الحجم، يؤكد المخطط المديري التزام الحكومة الإسبانية لبلوغ مساعدة رسمية للتنمية يساوي 0,5% من الناتج الوطني الخام في ميزانية 2008. وقد بذل المغرب مجهودا مشهودا له به في هذا المجال. وخلال السنوات الأخيرة، لم يفتأ التعاون الإسباني يحافظ على نمو قار مكنه من أن يصبح أحد التعاونات الثلاث الهامة من الناحية المالية. وبكل هذا، فإن المغرب ليس بعيدا لبلوغ النسبة القصوى للتعاون التي تعود إليه بصفته بلد متوسط–ضعيف الدخل للفرد، كما حدده مخططنا المديري ولجنة المساعدة للتنمية لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية.

وبصورة عامة، من الهام، التأكيد على التمركز الطبيعي للمساعدة الرسمية للتنمية في قطاع الحاجيات الإجتماعية الأساسية، وهو ميدان أساسي في محاربة الفقر وتصحيح اللامساواة الإجتماعية. وهذا الطابع الإجتماعي المتميز للتعاون الإسباني تدعمه إحصائيات الفترة 2003-2006، حيث تم تجاوز نسبة 26% التي تم الإتفاق عليها خلال مؤتمر كوبنهاكن لسنة 1995.

إن التمركز الجغرافي لتعاونا يزيد من وقعه وآثاره. فقد تم تحديد مناطق اعتبرنا أن تدخلنا فيها أكثر تبريرا انطلاقا من معطيات سوسيو اقتصادية وديمغرافية. كما أن التمركز التقليدي في شمال البلاد حسب عوامل سيوسيو اقتصادية ومصلحة مشتركة قد تم تمديدها لمنطقتين جديدتين :

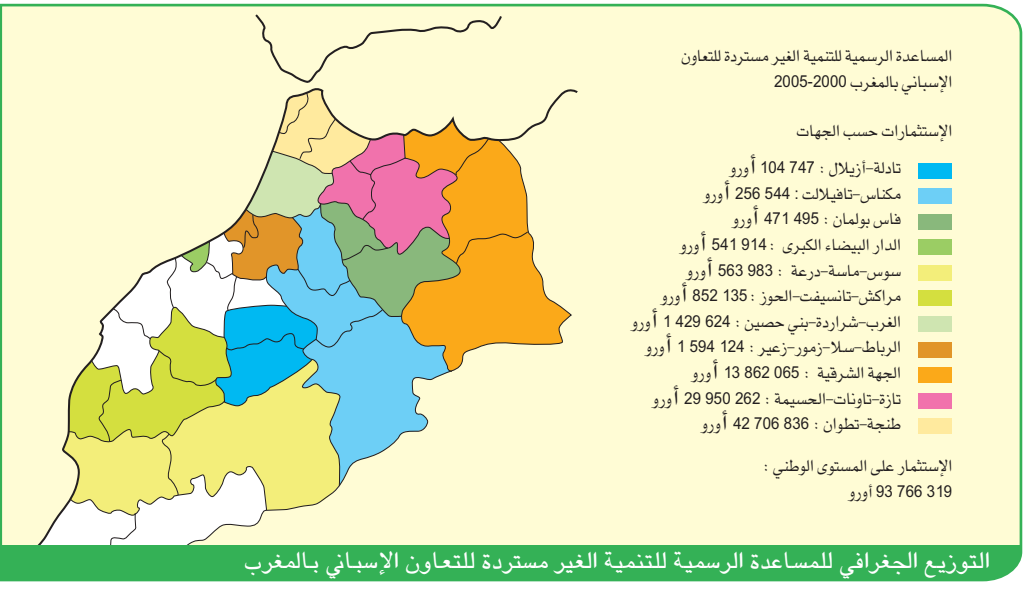

التوزيع الجغرافي للمساعدة الرسمية للتنمية الغير مستردة للتعاون الإسباني بالمغرب

• الأولى، كمنطقة اساسية لتمركز سكان البلاد، وهي المحور الحضري الدار البيضاء– الرباط وجهة الجنوب من تزنيت– أكادير– سيدي إفني، مع أهم أحياء استقبال الهجرة القروية التي تتركز فيها بشدة مظاهر الفقر والإقصاء ؛

• المحور الثاني هو أيضا مصدر للهجرة ويعرف، كما الشمال، مؤشرات تنمية دون المتوسط الوطني.

وبغض النظر عن تمركز المساعدة، توجد مجموعة من المشاريع والبرامج التي تهم مجموع البلاد. ومن بينها، نجد صندوق القروض الصغرى، ومشاريع محاربة الأمية، وبرامج في مجال الصحة بالإشتراك مع وزارة الصحة المغربية، وبرامج المنح وأنشطة عملنا الثقافي، دون إغفال المشاريع المستقبلية لتعزيز التكوين المهني وللمحافظة على التراث.

وتضاف إلى هذا انطلاق مجموعة طموحة من مبادرات التعاون الثلاثي بإحداث صندوق جهوي إسباني مغربي والذي تطلب تمويل 20 مليون أورو استقدمت عن طريق البنك الدولي لإفريقيا الغربية. وستجد هذه المبادرات امتداداتها في تدخلات سيقوم بها فاعلون عموميون مغاربة معترف لهم بالخبرة، كالمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، بإفريقيا جنوب الصحراء.

رغم التواجد التقليدي للتعاون الإسباني في الشمال، فهناك لا تماثل في التدخل تستفيد منه الجهة الغربية للمنطقة. إلا أن الجهة الشرقية تظل مع ذلك المنطقة الثالثة من حيث الأهمية بالنسبة لأموال التعاون الإسباني بمبلغ إجمالي يقارب 10 مليون أورو سنة 2008.

وبالفعل، فإن العلاقات الجيدة مع وكالة الجهة الشرقية والرغبة في التأكيد على تنمية هذه الجهة، ستدفع نحو الدعم الإسباني في اتفاقيات اللجنة السادسة المختلطة للتعاون التي من المقرر أن توقع سنة 2008.

وإلى هذا يضاف الدعم لمشروع عمليات التوأمة، الذي تموله اللجنة الأوروبية، والذي يهم فريقا فرنسيا–إسبانيا وقيادة الحكومة الأقليمية للأندلس، إضافة إلى كاليسيا.

ومن جهة أخرى، ينبغي التأكيد على الرهان الإقتصادي الذي يشكله الإستثمار السياحي بالسعيدية، والذي سيوفر تنمية متزايدة للجهة ، بواسطة المقاول الإسباني فاديسا.

مشاريع التنمية للقطاع الإجتماعي

1- الشبيبة والقاصرين
عبر المنظمات غير الحكومية

المركز المتعدد التخصصات للناظور

المنظمة غير الحكومية: صوليدا ريداد دون بوسكو Solidaridad Don Bosco
الشريك : جمعية إنسونا INSONA
التمويل الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي
من أجل التنمية : 071 494 أورو
منطقة التدخل : الناظور
التنفيذ : 2008-2009

يرمي المشروع إلى إنجاز مركز للتكوين المهني بالناظور، بوسعه أن يكون 400 شابا سنويا في مختلف المواد. وقد تم إجراء دراسة حول إمكانيات التشغيل في إطار هذا المشروع لاختيار نوعية الورشات التكوينية. وقد أنجزت جمعية دون بوسكو (Don Bosco) عمليات مماثلة بطنجة بمركز السبيل. ويؤكد تكرار هذه العمليات بالناظور رغبة التعاون الإسباني في تحسين الوقع في هذه الناحية بمضاعفة العمليات الموجهة للأطفال والقاصرين والتي توفر بدائل وآمال للمستقبل لمنطقة تتميز بنسبة هجرة قوية.

مركز للتضامن الرقمي لإدماج الشباب الذين يعيشون ظروفا صعبة بوجدة

المنظمة الغير حكومية : ورشات بدون حدود المغرب
الشريك : التضامن التنمية المغرب، جمعية الجسر
التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي
من أجل التنمية : 462 50 أورو
منطقة التدخل : وجدة
التنفيذ : 2007-2008

الهدف هو الدعم من أجل التشغيل وإدماج في العمل للشباب في وضعية صعبة بواسطة التكوين في مجال المعلوميات وإصلاح المعدات المعلوماتية. وقد أنجزت عمليات مماثلة في مدن أخرى (طنجة، سلا)، ولقيت طلبا قويا ونسبة عالية من الإدماج.

التعاون الثنائي المباشر :

دعم التعاون الوطني لتطوير برامج اجتماعية لفائدة الشباب والقاصرين بإقليم بني ملال والناظور

الشريك : التعاون الوطني
التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي
من أجل التنمية : 000 700 2 أورو
منطقة التدخل: الناظور وبني ملال
التنفيذ : 2007-2009

يرمي المشروع إلى تشغيل بنية متعددة المهام بكل من هذين الإقليمين، تتكفل بتسيير عدة مصالح موجهة للقاصرين

عمليات جارية لتزويد المناطق المحرومة بالماء الصالح للشرب

والشباب وعائلاتهم بإقليم بني ملال والناظور. كما يُقصد إحداث أو تعزيز شبكة لحماية الطفولة بالإقليمين، تشرك الهيئات العمومية والجمعيات العاملة في حقل حماية الطفولة ومحاربة الهشاشة لتغطية حقيقية لحاجيات القاصرين في وضعية حرجة. ومن بين الخدمات المقترحة، هناك عناية خاصة بأطفال الشوارع، والتكوين المهني ودعم التشغيل، ودعم التمدرس والتربية غير النظامية، وكذا دعم الأنشطة الترفيهية والرياضية. ويتضمن المشروع تعزيز قدرات التعاون الوطني حيثما عملت مع القاصرين.

الدعم المؤسساتي للتعاون الوطني

الشريك : التعاون الوطني (الوزارة المكلفة بالتنمية الإجتماعية)
التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية : قيد الدراسة
التنفيذ : 2008-2010

يتعلق الأمر بمنح دعم لقدرات مختلف الفاعلين داخل التعاون الوطني المكلفين بالطفولة. وبعد تحديد على الصعيد الوطني، فإن هذه العملية تأتي على شكل إضافة ضرورية للدعم المقدم إلى مشاريع أخرى لهذه الهيئة.

عبر المؤسسات المتعددة الأطراف

حقوق الطفل : تربية وحماية في ثلاث أقاليم شمال المغرب (مرحلة 1 و2)

الشريك : صندوق الأمم المتحدة للطفولة
التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية : 000 800 أورو
منطقة التدخل : شمال المغرب
التنفيذ : 2007-2008، 2008-2010

يحاول المشروع أن يأثر على العمليات التي ينجزها صندوق الأمم المتحدة للطفولة في مجال حماية الطفولة والتربية .

2- الهجرة والتنمية المشتركة

التنمية المشتركة والوقاية من هجرة الشباب بدون أوراق
الشريك: Association Valenciana de Ayuda et Réfugiado AVAR
التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية : 796 251 أورو
منطقة التدخل : الناظور وتندرارة
التنفذ : 2007-2008 (18 شهرا)

3- التربية ومحاربة الأمية

التعاون الثنائي المباشر

دعم استراتيجية محاربة الأمية والتربية غير النظامية في أقاليم الشمال (المرحلة 1 و2)

الشريك : إدارة محاربة الأمية والتربية غير النظامية (وزارة التربية الوطنية)، الوكالة الجهوية للتربية والتكوين
التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية : 000 866 أورو (الفترة الأولى)، 2 مليون أورو (المرحلة الثانية)
منطقة التدخل : شمال المغرب وسوس ماسة درعة (المرحلة الثانية)
التنفيذ : 2006-2008 (المرحلة الأولى)، 2008-2011 (المرحلة الثانية)

تدعم المرحلة الأولى من المشروع والجارية حاليا، إستراتيجية وزارة التربية الوطنية في ميدان التربية غير النظامية عبر العمليات المقررة المنجزة من لدن مختلف المنظمات غير الحكومية. ويشارك 3 000 طفل سنويا في دروس التربية غير النظامية مع نسبة إدماج في النظام التعليمي العادي والتكوين المهني تصل إلى 34%. وتكمل المرحلة الثانية المرحلة الأولى بإضافة عمليات محاربة أمية البالغين، وكذا ما قبل التمدرس والتجارب المهنية.

4- التشغيل والتكوين المهني

دعم لوزارة التشغيل والتكوين المهني

الشريك : وزارة التشغيل والتكوين المهني
التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية
منطقة التدخل : مجموع التراب الوطني
التنفيذ : 2007-2010

سيتم دعم وزارة التشغيل حسب أربعة محاور تدخل: دعم إحداث مرصد للتشغيل، محاربة تشغيل الأطفال، تعزيز تفتيشية الشغل والمطابقة الإجتماعية للمقاولات.

دعم إدارة التكوين المهني لوزارة التشغيل والتكوين المهني

الشريك : إدارة التكوين المهني لوزارة التشغيل
التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية
منطقة التدخل : مجموع التراب الوطني
التنفيذ : 2008-2010
دعم قدرات الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات

الشريك : الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات

التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية : 000 650 أورو
منطقة التدخل : وطنية (أساسا المناطق القروية)
التنفيذ : 2008-2009

يتعلق الأمر بتعزيز الخدمات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات لتنمية التشغيل، بتسهيل ولوجها للمناطق المنعزلة حيث لا تتواجد هذه الوكالة حاليا بمنحها وحدتان متنقلتان.

قافلة لأنشطة القرب

مشاريع تنمية للقطاع الإجتماعي والبيئي

دعم برنامج المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والتطهير بالوسط القروي

الشريك : المكتب الوطني للماء الصالح للشرب

التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي

من أجل التنمية: 000 200 2 أورو

يدخل هذا المشروع ضمن برنامج التزويد المجتمع بالماء الصالح للشرب للساكنة القروية الذي يرمي إلى تغطية 90% من حاجيات الوسط القروي في 2007.

فانطلاقا من التعاون مع المكتب منذ 2001، تم تحديد ضرورة دعم الموارد البشرية. وينمي مشروع الشراكة هذا تجهيزات توزيع وتخزين الماء بالحسيمة، والناضور، وتاونات، وتازة وشفشاون.

تزويد ستة دواوير بناحية فرخانة بالماء الصالح للشرب

الشريك : المكتب الوطني للماء الصالح للشرب

التمويل: الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي

من أجل التنمية : 000 225 أورو

تتعلق الأنشطة المقررة في هذا المشروع بإقامة 26 كيلومتر من الأنابيب، وبناء 25 نقطة أخذ ماء لتزويد نفس العدد من الدواوير، وبناء وتجهيز 3 محطات ضخ، مع سكن للعامل وخزانات ماء.

استعمال عقلاني لماء السقي في ناحية ملوية

الشريك : المكتب الجهوي للإصلاح الزراعي لملوية

التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي

من أجل التنمية : 297 622 أورو

يتعلق هذا المشروع بتقييم ماء السقي داخل الإستغلالات الفلاحية بتخفيض الضياع وتعزيز التنظيم وقدرات التدبير لدى تقني المكتب الجهوي للإصلاح الزراعي لملوية.

دعم وكالة الحوض المائي لملوية

الشريك: وكالة الحوض المائي لملوية

التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي

من أجل التنمية : 077 636 أورو

يقوي هذا المشروع القدرات التسييرية للوكالة لتحسين الوقاية من الفيضانات، ومراقبة تلوث المياه، ودعم انسجام العلاقات بين مختلف الفاعلين في قطاع الماء والمستعملين.

دعم برنامج العمل الوطني لمحاربة التصحر بتحسين ظروف حياة الساكنة المهددة بسمار، إقليم الناظور

الشريك : وزارة الفلاحة، وكالة الجهة الشرقية

التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي

من أجل التنمية: 000 250 1 أورو

يندرج المشروع ضمن برنامج العمل الوطني لمحاربة التصحر الذي صادق عليه المغرب في نونبر 1996، وتتمثل الغاية من هذا المشروع في وضع مخطط مندمج للتنمية الفلاحية، والسوسيو اقتصادية، وللتسيير المستدام للموارد الطبيعية لمنطقة سمار (الناظور). والغايات الخاصة لهذا المشروع هي تحسين مداخيل وجودة حياة المستفيدين، ومحاربة انجراف التربة، ورفع المردودية الفلاحية وخلق فرص الشغل.

ومن بين العمليات المزمع إنجازها، يجب التأكيد على خلق تجهيزات لمقاومة انجراف التربة، وتقييم الموارد المائية وتكثيف الإنتاج الفلاحي وإنتاج الماشية.

كما من المقرر تخطيط وتدبير الموارد بإنجاز دراسة وقع بيئي وتحديد المناطق ذات الفائدة الإيكولوجية وإمكاناتها.

تطهير مركز حد بني شيكر

الشريك : وكالة الجهة الشرقية

التمويل: الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي

من أجل التنمية : 858 277 أورو

تحسين شروط النظافة، والصحة والبيئة لحد بني شيكر، ببناء محطة وتنقية شبكة التطهير.

تقييم السياحة الإيكولوجية بإقليم الناظور

الشريك : GUELAYA, Ecologistas en accion

التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي

من أجل التنمية : 350 18 أورو

يتضمن المشروع تصميم وتنظيم وإنجاز سباق حول السياحة الإيكولوجية بإقليم الناظور مع أيام تحسيسية لمختلف عناصر إنعاش النشاط بالمنطقة. ومن المقرر إنجاز مبادلات مع إقليم ألميرية.

والمستفيدون من هذا المشروع هم في نفس الوقت الخواص والمؤسسات العمومية، والمرشدون، والعاملون أو التقنيون البلديون. وبصورة عملية، فإن النتائج ستستعمل لتصميم وتهيء المنتوجات السياحية، إما من الجانب الطبيعي أو من الزاوية الثقافية.

دعم السياحة المستدامة وتنشيط اقتصاد فكيك كاستراتيجية للتنمية المحلية

الشريك : MON3

التمويل: الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي

من أجل التنمية : 397 73 أورو

فكيك واحة موردها الإقتصادي الأساسي هو الفلاحة، رغم أن الفضاءات المحيطة

تفعيل برامج من أجل القضاء على ظاهرة التصحر

مساعدة السكان المحرومين للولوج إلى العلاجات

بها تشكو من تقلص المساحة النافعة وهجرة قروية كثيفة. وفي هذه الظروف، فإن الفاعلين المحليين للتنمية يشعرون بضرورة استكشاف طرق جديدة لتنشيط الإقتصاد. وبعد ازدياد السياحة على الساحل المتوسط الشرقي، فقد أصبحت فكيك موردا كامنا (قيمة المواقع، الهندسة المعمارية، الثقافة). وللحفاظ على الواحة، فإن البلدية تقترح إنجاز تحليل شامل وتشاركي للآثار والإمكانات بتشجيع التنمية التي تمس الساكنة عموما، والمعوزين والنساء بشكل خاص.

مشاريع تنمية قطاع الكلية الإصطناعية بالناظور

الشريك : وزارة الصحة (مندوبية الناظور)، مؤسسة Renal Inigo Alvarez de Toledo
التمويل: الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية: 600 000 أورو
يعتزم المشروع بناء وتجهيز وحدة للكلية الإصطناعية بمستشفى الناضور بغية تقديم خدمة دائمة وذات جودة للمصابين إصابات مزمنة والذين لم يكن باستطاعتهم الحصول عليها إلا خارج المنطقة.

تحسين شروط المساعدة الصحية الأساسية، والوقائية، وخدمات المستعجلات والعناية المكثفة بالناظور

التمويل : 532 556 أورو
التدخل بالناظور، والحسيمة وبركان (حوالي ثلثي الميزانية للمنطقة الشرقية)
يتركز دعم الإستراتيجية المتحركة لوزارة الصحة على علاجات الصحة الاساسية (لكن بشكل حصري). وتتوفر العيادات المتنقلة على مصالح لطب النساء، والتوليد وطب الأسنان ومختبرات. وبنفس الشكل، تدمج مركزية تستعمل لتدعيم مخططات التكوين، والتلقيح وتنظيم الأسرة وسيارات الإسعاف. والمنظمة غير الحكومية Asamblea de cooperacion por la paz (ACPP) النشيطة بالناظور تعمل بالشمال، خاصة بالجهة الشرقية مع مندوبيات الوزارة بالمنطقة.

وقد تم تمويل أنشطتها من قبل الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية في إطار مشاريعها برسم سنة 2001، لكنها تتوفر الآن على تمويلات إسبانية بديلة. وقد منحت سيارات إسعاف ودراجات نارية لتسهيل ولوج الممرضين للدواوير، وعيادة متنقلة مجهزة بمصالح لأمراض النساء والتوليد، ومختبرات وطب الأسنان. والهدف هو تسهيل إيصال العلاجات للمناطق القروية المعزولة والصعبة الولوج. وتقدم ACPP وسائل النقل والتجهيزات، بينما توفر وزارة الصحة الموارد البشرية (الأطباء والممرضين، الخ).

توسيع مركز الكلية الإصطناعية بالناظور

التمويل 2006 : 818 41 أورو لفائدة المنظمة غير الحكومية المغربية الجمعية الإجتماعية والثقافية والرياضية للناظور لاقتناء أربعة كلي إصطناعية لتجهيز المركز الذي تديره هذه الجمعية. وقد غيرت الجمعية إسمها بعد ذلك، إلا أن المركز ما زال يواصل عمله.

دعم تكوين الموارد البشرية الصحية المخصصة للأمراض المتفشية عند الأطفال

التمويل : 400 000 أورو (التدخل في 10 أقاليم، حوالي 10% من الميزانية لإقليم الناظور)
هذا المشروع الذي تضطلع به Medicus Mundi Andalucia والذي تموله الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (2005-2008) يدخل ضمن استراتيجية محاربة وفيات الأطفال لوزارة الصحة. ومن المقرر أن يقوم بدعم 10 مندوبيات للصحة بشمال وجنوب البلاد، بما فيها الناظور لتكوين تقنيين وممرضين في استراتيجية محاربة الأمراض المتفشية لدى الأطفال. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تقليص وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات وتأمين نمو منسجم لهذه الفئة من السكان الجد حساسة.

تحسين مؤشرات صحة الأم والطفل بتكوين الموارد البشرية والدعم المؤسساتي

الشريك : المنظمة الغير حكومية Medicus Mundi
التمويل : 3 360 000 أورو (تدخل في 11 إقليم، 10% من الميزانية للناظور)
يتعلق الأمر ببرنامج لتحسين صحة الأم والطفل تموله إتفاقية الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (2007-2010)، موزعة على ثلاثة مجموعات: تحسينات وتجهيزات في مجال صحة الأم والطفل، التكوين وتعزيز الهياكل الجمعوية لتشجيع الولوج إلى خدمات الصحة للأم والطفل، وتدعيم استراتيجية التكوين لإنعاش صحة الأم والطفل. وسيتم تنفيذ هذا البرنامج بمندوبيات الصحة بالشمال، بما فيها الناظور.

التعاون الإيطالي بجانب الصناع التقليديين بالجهة الشرقية

سرجيو فيزولا
ممثل المنظمة غير الحكومية COOPI بالمغرب

COOPI منظمة غير حكومية إيطالية تنشط بإقليم الناظور بشراكة مع وكالة الجهة الشرقية. وهي تعمل على تحديث وتنمية قطاع الصناعة التقليدية في إطار احترام الممارسات التقليدية. إنه توافق متناغم بفضل سياسة القرب مع الحرفيين.

بين وكالة الجهة الشرقية والمنظمة غير الحكومية COOPI تعاون قوي ودائم.

إن منظمة COOPI (التعاون الإيطالي) متواجدة بالمغرب منذ 1999 وخاصة بالناظور في قلب الجهة الشرقية: وهي منطقة صعبة على هامش التنمية الوطنية وضحية رغم أنفها لنسيان تاريخي. ومنظمة COOPI متأكدة بأن الجهة الشرقية تتوفرعلى مؤهلات هائلة سواء بشرية أو طبيعية وأنه يمكن هنا ملاحظة نفس الحماس ونفس العزيمة من أجل النمو كما هو الحال في باقي مناطق المملكة.

لذا، فقد قررت COOPI أن تستجيب لدعوة الحكومة وأن تستقر بالمغرب انطلاقا من المنطقة الشرقية، حيث تؤكد رغبتها في البقاء للعمل إلى جانب السكان والمؤسسات المحلية في إطار نظرة قرب وتواجد في الميدان تمكن من تقييم أقصى للعنصر البشري وخصوصات الجهة.

إن الشراكة الحاصلة بين وكالة الجهة الشرقية و COOPI قوية وإيجابية، سواء في إنجاز برامج مشتركة أو في إعداد استراتيجيات تنموية لتسهيل ربط الجهة بالنمو الإقتصادي للمملكة .

وخلال الفترة 2006-2009، فإن وكالة الجهة الشرقية ستستثمر 3 مليون درهم عبر COOPI في سياسات قرب ومحاربة الفقر والإقصاء الإجتماعي. ودائما مع COOPI، فإن الوكالة ستشارك في تمويل في الفترة 2009-2012 برنامج جديد بحوالي 18 مليون درهم بغاية تحسين ظروف عيش سكان الناظور: شراكة سوف تتعزز في روح من التضامن القوي والإيجابي، ترعاه إيطاليا والمغرب منذ القديم والتي ستقرب بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

إن التعاون الإيطالي يعتبر الجهة الشرقية كأسبقية في سياسات التنمية البشرية، والإجتماعية، والإقتصادية. لذا، فإن الوكالة تمثل الشريك الأول والرئيسي لبرامجه. إن الجهة الشرقية تتوفر على توجه أوروبي جد قوي والتاريخ يؤكد ذلك. و COOPI على يقين بان الوكالة فاعل لا مناص منه لجمع وتنظيم الهيئات السكانية في إطار تنمية شاملة بإمكانها اجتذاب الإستثمارات الأجنبية والوطنية بهذه الأرض حيث يمتزج جمال الأماكن بثقافة فريدة

مشروع هادف بالنسبة للحرفيين ولتنظيم القطاع في مواجهة تحدي العولمة

لقد بدأ مشروع «دعم إعادة هيكلة وتعزيز قطاع الصناعة التقليدية في إقليم الناظور» رسميا في 12 أكتوبر 2005 لمدة 42 شهرا. ويعبأ المشروع وسائل مالية هامة: 17,1 مليون درهم، منها 8,5 مليون تتحملها وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية و3 مليون تتحملها وكالة الجهة الشرقية، و0,65 مليون من لدن مؤسسة زاكورا للقروض الصغرى و2,7 مليون تتحملها COOPI.

وتتمثل أسبقية المشروع في تنمية الصناعة التقليدية بإقليم الناضور بتعزيز التكوين المهني للحرفيين. وهو يطمح أيضا في إنشاء شبكة للقرب لمساعدة الحرفيين بالجهة وتغطية العجز في مجال الإخبار القانوني والجبائي.

وضمن الـ 46 جماعة وبلدية بإقليم الناظور، قررت 29 المشاركة في المشروع بتوقيع إتفاقية ترمي إلى تحليل حاجيات الحرفيين وتكوينهن المهني وتقديم قروض صغرى لتدعيم المقاولات الصغرى، وتوجيه أنشطة الحرفيين لتحسين تسييرها.

تطوير الصناعة التقليدية في إطار احترام الممارسات التقليدية

وقد التزمت الجماعات الموقعة على الإتفاقية بتعيين موظف «نقطة محورية»، ووضع رهن إشارة المشروع قاعات للإجتماع، والدعم اللوجيستيكي كلما احتاج المشروع لتنمية أنشطة القرب في تراب الجماعة.

نتائج مشجعة

ابتداءا من دجنبر 2005، قابل المشروع 134 2 حرفيا اقترح عليهم المشاركة في أنشطة التكوين. وقد عبر 542 1 (72%) عن استعدادهم عبر بطاقة تمت الإشارة فيها إلى الحرفة الممارسة، والتكوين المرغوب فيه، والمستوى التعليمي، إضافة إلى معلومات أخرى ضرورية من أجل تعرف أفضل على حاجياتهم. وقد كونت COOPI بواسطة المعلومات التي جمعتها قاعدة معطيات والتي رغم كونها غير شمولية تشكل نقطة إشارة لانطلاق رسم صورة القطاع التقليدي بالجهة.

ومن بين المشاكل التي اشار إليها المستفيدون من المشروع، نقص العرض في مجال التكوين عن قرب والذي يمكنهم من عدم الإبتعاد كثيرا عن منازلهم والذي يأخذ بعين الإعتبار ضرورة مزاولة المهنة بالموازاة مع نشاط التكوين. وقصد الإستجابة لهذا المطلب، فقد التمس المشروع تدخل مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل لكي توضع وحدات متنقلة رهن إشارة سكان الجماعات القروية. ولحد الساعة، فقد وضعت وحدتان رهن إشارة المستفيدين :

- المطالة والتلحيم بميدار وبودينار ؛
- ميكانيكا السيارات بدريوش.

وقد عهدت تكوينات أخرى لمركز التكوين المهني السبيل بطنجة: دروس في البناء (أنجزت في تافريست، بن الطيب ودريويش) والسباكة (تجري حاليا بميدار). وفي الوقت نفسه هناك دروس مهنية نشيطة في الخياطة والطرز للنساء ببودينار وميدار، في حين تتم دروس للحلاقة نساء ورجال بتافريست وبني الطيب. وقد بلغ عدد الحرفيين المعنيين بهذه الانشطة 256 حرفيا في فبراير 2007، منهم 147 رجلا و 109 امرأة.

إن الرافعة الأخرى الضرورية لتنمية الأنشطة القادرة على خلق استقرار في مدخول الأسر القروية هي القروض الصغرى. فبشراكة مع مؤسسة زاكورة للقروض الصغرى، قدم المشروع 464 قرضا صغيرا بمبلغ إجمالي بلغ 695 3 مليون درهم. وتعرف التغطية المجالية للقروض الصغرى حدودا بالنسبة للجماعات النائية، خاصة التي توجد في منطقة الريف، لكن مع زاكورا فإن المشروع بصدد تطوير استراتيجيات ملائمة لتجاوز هذه الصعوبات.

أنشطة أخرى عرفت نجاحا جيدا، خاصة :

- ندوة نظمت بالناضور، يومي 11 و12 أبريل 2007 تحت عنوان «وضعية وآفاق الصناعة التقليدية في إقليم الناضور: بين التجديد والأصالة» ؛
- تكوين 20 إطارا محليا حول مواضيع مختلفة. وقد نظم هذا التكوين بدعم بيداغوجي من طرف جامعة محمد الاول بوجدة ؛
- تكوين 28 «نقطة محورية» لجماعات الإقليم التي وقعت الإتفاقية ؛
- تفعيل حملة تحسيسية تتعلق بإدماج المرأة في التنمية والتي استهدفت 1140 شخصا طوال 8 أشهر من النشاط (700 تلميذ، 400 امرأة، 40 رجل، حيث تم توزيع 1000 مطوي و500 ملصق) ؛
- قام المشروع أيضا بتدعيم دور مندوبية الصناعة التقليدية بالناضور بإعادة الإعتبار لقاعة الإجتماعات وبوضع التجهيزات الإعلاميائية والتكوينية السمعية البصرية رهن إشارة الحرفيين.

القرب : قيمة مضافة لمشروع طموح

إن إحدى النتائج الأفيد للمشروع هو إحداث شبكة للقرب لدعم حرفيي العمالة. فعبر الإتفاقيات التي تم توقيعها مع الجماعات وإنجاز عمليات تعاون مع بعض جمعيات الإقليم والتواجد المتواصل لفريق COOPI في الميدان، فإن بإمكان الحرفيين أن يستفيدوا من كفاءات وفرص الإنصات والإهتمام.

ويتوفر الموظفون «نقطة محورية» على المعرفة الأساسية لتوجيه الحرفيين بشكل صحيح، سواء للحصول على القرض (القروض الصغرى، الولوج إلى قروض الأبناك، إلخ)، أو للتكوين المهني والمساعدة المباشرة.

وتعمل الجمعيات بالخصوص في أنشطة محاربة الأمية ومساعدة النساء. ويتوفر فريق COOPI بخرجاته الشبه يومية للجماعات على إمكانية لقاء الحرفيين وموظفي الجماعات وإعادة تكييف الأنشطة مع مستلزمات الميدان. وقد قطعت فرق COOPI منذ يناير 2006 على الأقل 90 000 كلم بالإقليم، بتأمين تواجد متواصل للمشروع بجانب الحرفيين.

معرفة المجال الترابي والفرص من أجل مساعدة أفضل للحرفيين

لقد عمق المشروع تحليل ثلاثة أوضاع مختلفة من أجل معرفة الموجود لتوجيه أفضل للحرفيين في نشاطهم.
وقد مكن بحث أول أنجز ابتداء من يناير 2006 من وضع مسار تصحيح وضعية الحرفيين غير المنظمين اللذين يرغبون في تسوية وضعيتهم. وقد أظهر المسار ثقل المساطر الإدارية، وتفرق الصلاحيات وإهدار الطاقات التي يتحملها الحرفي.
كما مكن بحث ثاني أنجز ما بين أكتوبر 2006 من معرفة أفضل بمنتوجات القرض والإدخار الموجودة بالإقليم والمقترحة من مؤسسات القرض والقروض الصغرى والهيئات البنكية. وقد تم إعداد بطاقة مقتضبة تم وضعها بجميع الجماعات رهن إشارة الحرفيين المهتمين.

أما البحث الثالث، ابتداءا من مارس 2007، فقد أدى إلى إحداث «بطاقة خدمات للحرفي». ويتعلق الأمر بمسار لتسهيل المساطير لولوج الخدمات التي تهم الحرفي، وفي آن واحد باقتراح لتشبيك لبعض المعطيات بين البنك ومؤسسات القروض الصغرى والإدارة من أجل مساعدة أفضل للحرفيين في مساعيهم.
وبتعاون مع جامعة محمد الأول بوجدة، فإن المشروع سينطلق قريبا في تعداد الأنشطة التقليدية بالإقليم ليكون صورة عن الحرف بمختلف الجماعات وبالتالي معرفة التوزيع الترابي للحرف ومعرفة الحرف الأكثر مزاولة وكذا عدد الساكنة المعنية بالحرف التقليدية، حسب الجنس والمستوى الدراسي والسن. وسيمكن هذا التعداد من تحليل المساهمة السوسيو اقتصادية للصناعة التقليدية بالإقليم ومن تقييم الآفاق المستقبلية.

أنشطة القرب لإنعاش قطاع الصناعة التقليدية مع احترام التقاليد

منذ بداية المشروع، كان اختيار COOPI هو الإضطلاع بأنشطة القرب، ومن أهمها التكوين المهني للحرفيين داخل الجماعات التي يعيشون بها أويشتغلون. كما أن المشروع يطور تصنيفا على شكل رحلة، هي جولة عبر مختلف الحرف التقليدية للإقليم، من طبخ ومنتوجات محلية وأشخاص صنعوا الطابع الفريد لهذا التراب.

مشاريع القرب: التحدي الكبير للسنوات المقبلة بالجهة الشرقية

في سنة 2008، سيتم تفعيل نشاط COOPI حول ثلاثة محاور استراتيجية :

1- تعاون دائم وأكثر وثاقة مع الفاعلين المحليين، سواء المؤسساتيين أو من المجتمع المدني، وسيلعب COOPI دور الرابط والمسهل بين الفاعلين المؤسساتيين والمستفيدين.
2- عملية القرب التي من شأنها أن تشكل و/أو تعزز شبكة الكفاءات المنتشرة والتي بإمكانها أن تساعد عمليا المستفيدين.
3- استدامة نتائج التدخلات بتكييفها مع الحاجيات المحلية بتهيئ نماذج سهلة التكييف مع الواقع المغربي بجهات أخرى.

التكوين في مجال ميكانيكا السيارات

التدشين الملكي لورش المحطة الشمس حرارية

قام صاحب الجلالة محمد السادس بجماعة بني مطهر (إقليم جرادة) بإعطاء الانطلاقة للأشغال المحطة الحرارية ذات دارة مركبة، الأولى من نوعها في العالم، باستثمار يصل إلى 4،6 مليار درهم. وبهذه المحطة فإن الطاقة الإنتاجية المقامة بالجهة الشرقية التي تغطي حاليا 60% من حاجيات الجهة الشرقية، ستمكن من تحقيق فائض يبلغ 300 ميكاواط لفائدة المناطق الأخرى. من المملكة وهذا المشروع الذي من المقرر أن يبدأ تشغيله إبتداءا من النصف الثاني من 2009 ، سيسمح بتحقيق وفر قدره 12 000 طن من الفيول سنويا ومن تخفيض نسبة إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون بـ 5000 33 طن في السنة.

إمضاء إتفاقية مشروع سلوان، أول إنجاز في برنامج MED EST

يوم 11 أبريل 2008، شهدت الحظيرة الصناعية لسلوان حفل توقيع اتفاقية بين أهم شركاء تهيئته وتنميته : غرفة التجارة والصناعة والخدمات للناظور، وشركة ميد زاد، ووزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الجديدة، وعامل إقليم الناظور وكذا وكالة الجهة الشرقية.

وتحدد هذه الاتفاقية شروط وكيفية المراحل القادمة إلى غاية إنجاز المشروع. وسوف يتم تأسيس شركة لتهيئة الحظيرة، وسيعهد إليها إنجاز برنامج تقييم 72 هكتارا التي تمت تعبئتها (القابلة للتوسع إلى 142 هكتار) وفق دفتر تحملات تقنية ومعمارية ملحق باتفاقية التقييم. ينص برنامج تقييم الحظيرة على تهيئة منطقة صناعية (مقاولات متوسطة وصغرى - صناعات متوسطة وصغرى)، ومنطقة تجارية وخدماتية، وقاعدة لوجستيكية، وموقع لمختبرات البحث وإستقبال مشتل المقاولات.

إنطلاقة مشروع التعاون التقني الألماني - وكالة الجهة الشرقية - الإتحاد الأوروبي

تم الإعلان عن مشروع مشترك للإتحاد الأوروبي، التعاون التقني الألماني، ووكالة الجهة الشرقية يتعلق بتشجيع استثمار المغاربة المقيمين بالخارج بالجهة الشرقية للمملكة، يموله الإتحاد الأوروبي. وقد تم تقديم هذا المشروع خلال «منتدى المغرب 2008». وهذا المشروع الريادي الذي يعتبر نتيجة ملموسة للشراكة مع التعاون التقني الألماني لمدة ثلاث سنوات (2008–2011)، سيتم تمويله في حدود 1،5مليون أورو (17،5 مليون درهم). وهو يهدف إلى دراسة واقتراح للشركاء المعنيين بالاستثمار وخلق المقاولات (المراكز الجهوية للإستثمار، غرف التجارة، المؤسسات المالية والبنكية، إلخ)، ميكانزمات وأدوات موجهة لتحسين مناخ الأعمال لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، وإلى تشجيع إحداث المقاولات بالجهة الشرقية.

منتدى المغرب 2008 بفرانكفورت : الجهة الشرقية ضيف شرف

إنعقد من 8 إلى 11 ماي 2008 في حديقة العروض «ماس أفنباخ» المعرض الدولي «منتدى المغرب 2008» تحت موضوع «مغرب الجهات، الجهة الشرقية ضيف شرف».

وقد تضمنت هذه التظاهرة عدة أقطاب تنشيطية : أروقة للعرض للمقاولات والمؤسسات، وأيام علمية حول الإستثمار، ولقاءات أعمال، وتنشيطات ثقافية ومعارض كتب ولوحات زيتية. وخلال دورة 2008، إحتفى المعرض بالجهة الشرقية كجهة صاعدة ينحدر منها 70% من 120 000 فرد من الجالية المغربية القاطنة بألمانيا. وقد كانت دورة منتدى المغرب 2008 ناجحة، إعتبارا بالخصوص للتعبئة القوية في إطار اللجنة الوزارية للإعداد والتنسيق التي ترأسها السيد نزار بركة، وزير الشؤون الإقتصادية والعامة. وقد مكنت هذه التعبئة من إغناء منتدى 2008، ومن توحيد عدة أنشطة تروج لبلادنا بألمانيا، لا سيما :

1 ـ الندوة الإقتصادية حول ثلاثة محاور (التنمية القطاعية عبر المشاريع الكبرى المهيكلة و المخطط الأزرق، رواج، طنجة المتوسطي، أبو رقراق، إلخ - والتنمية الجهوية، حول المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية، والتنمية البشرية التي تدعمها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ؛

2 ـ اللقاءات مع المغاربة المقيمين بالخارج عرفت نجاحا باهرا بفضل العمل الممتاز الذي قامت به سفارتنا ببرلين والبعثات القنصلية بفرانكفورت ودوسلدورف لتعبئة الكفاءات المغربية بألمانيا ؛

3 ـ لقاءات أعمال من مستوى رفيع، ومن بينها اللقاء الذي نظمته سفارتنا ببرلين لفائدة مجموعة من المستثمرين في ميدان الطاقات المتجددة الذين قدموا مشاريع كبيرة لوزير الشؤون الإقتصادية والعامة وللمدير العام لوكالة الجهة الشرقية.

صندوق الإستثمار للجهة الشرقية : تواجد على صورة الجهة الشرقية

بمقر اجتماعي جديد، وهوية بصرية جديدة، وموقع إلكتروني جديد، فإن صندوق الإستثمار للجهة الشرقية يكتسي حلة جديدة لخدمة أهداف المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية بشكل أفضل. فالشكل يلحق إذا بالمضمون لتجسيد الرغبة في الإستجابة للفاعلين الإقتصاديين بقوة وحيوية :

- مقر اجتماعي مضياف، جديد، متوفر على كل التجهيزات الضرورية لتأمين جودة الخدمات، واقع على شارع ولي العهد مولاي الحسن بوجدة ؛
- الهوية البصرية، التي تأكد على إقلاع الجهة، معتمدة على طاقتها، مع المورد البشري في وسط المنظور، كما هو في صلب الطموحات ؛
- موقع إلكتروني، سهل الإستعمال ومنطقي، يوفر الولوج لكل المعلومات النافعة للعاملين والمستثمرين المهتمين بالصندوق.

على موقع www.firo.ma أيضا، فإن صندوق الإستثمار بالجهة الشرقية، يساهم في بروز نسيج إقتصادي متنافس، ذو قدرة على النمو، بالجهة الشرقية.

صندوق الإستثمار للجهة الشرقية
FIRO
Fonds d'Investissement de la Région de l'Oriental

الإتصال : عبد الكريم مهدي ـ المدير العام

بوابة الجهة الشرقية

- تحيينات متعددة ومنتظمة
- قاعدة معطيات استثنائية حول الجهة
- مجموعة توثيقية شاملة
- عرض يومي للصحافة
- روزنامة الأحداث البارزة
- منتديات موضوعية تشاركية
- كل طلبات العروض المتعلقة بالجهة الشرقية

www.oriental.ma

القوى المحركة للجهة الشرقية